

الطبعة
الثانية

شَـخْـ

القَصِيْدَةُ الْقَشِيْرِيَّةُ

وهي منظومة في عقيدة أهل السنة والجماعة

لإمام أبي القاسم عبد الكريم بن هوازن القسيري

ولد سنة ٣٧٦ هـ وتوفي سنة ٤٦٥ هـ

رحمه الله تعالى

مقرونها وشرحها

الدكتور حمزة محمد وسيم البكري



دار الفتح
للدراسات والنشر

شَحْ
الْقَصِيَّةُ الْقَشِيَّةُ

القشيري، الإمام أبو القاسم عبد الكريم بن هوازن.
شرح القصيدة القشيرية، تأليف : الإمام أبو القاسم عبد الكريم بن هوازن القشيري، تحقيق : الدكتور
حمزة محمد وسيم البكري، عمان، دار الفتح للدراسات والنشر، ٢٠١١م.
١٢٠ ص، قياس القطع : ٢٤×١٧ سم.
رقم الإبداع لدى دائرة المكتبة الوطنية : (٢٠١١/١١/٤١٩٩)
الرقم المعياري الدولي (ISBN) : ٩٧٨-٩٩٥٧-٢٣-٢٢١-٤



الطبعة الثانية
مريضة ومنقحة
١٤٤٢ هـ = ٢٠٢١ م

دارالفتح للدراسات والنشر



رقم الهاتف : ٦٤ ٦٥١٦ ٣٥ (٠٠٩٦٢)
رقم الجوال : ٤٦٧ ٩٢٥ ٧٧٧ (٠٠٩٦٢)
ص.ب. : ١٩١٦٣ عمان ١١١٩٦ الأردن
البريد الإلكتروني : info@daralfath.com
الموقع الإلكتروني : www.daralfath.com

الدراسات المنشورة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الناشر

جميع الحقوق محفوظة. لا يُسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال أو رفعه على شبكة الإنترنت دون إذن خطي سابق من الناشر. حقوق الملكية الفكرية هي حقوق خاصة شرعاً وقانوناً، وطبقاً لقرار مجمع الفقه الإسلامي في دورته الخامسة فإنّ حقوق التأليف والاختراع أو الابتكار مضمونة شرعاً، ولأصحابها حق التصرف فيها، فلا يجوز الاعتداء عليها.

All rights reserved. No part of this publication may be reproduced or transmitted in any form or by any means without written permission from the publisher.

شَرْحُ
الْقَصِيدَةِ الْقَشِيرَةِ
وهي منظومة في عقيدة أهل السنة والجماعة

لإمام أبي القاسم عبد الكريم بن هوازن القسيري
ولد سنة ٣٧٦ هـ وتوفي سنة ٤٦٥ هـ
رحمه الله تعالى

مقنن نصها وشرحها
الدكتور حمزة محمد وسيم البكري



دار الفتح
للدراسات والنشر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على سيدنا محمد
المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله الطاهرين المطهرين، وصحبه الأكرمين.

وبعد،

فإني لَمَّا وقفتُ على منظومة الإمام الزاهد القدوة العارف المُرِّي سَيِّدي أبي القاسم
عبد الكريم بن هوازن القشيري، رضي الله تعالى عنه، في العقائد، وجدتها منظومةً بديعةً
مفيدةً في بابها، فوقَّعَ في نفسي أن أضعَ عليها شرحاً يُبَيِّنُ عباراتها، ويُقَرِّبَ معانيها، ثم
يَسَّرَ الله تعالى ذلك وأعانَ عليه، وله الفضلُ في ذلك والمِنَّةُ، فكانَ شرحاً لطيفاً
حَجمُهُ، كثيراً - إن شاء الله تعالى - نَفَعُهُ، آثَرْتُ فيه الاختصارَ وعَدَمَ التَّطْوِيلَ، وَقَصَدْتُ
فيه التَّوَضُّيْحَ والتَّسْهِيلَ، فاعتنيتُ فيه ببيان المعنى وتوضيح المراد، ولم أُخْلِهِ - مع ذلك -
من مباحث لُغَوِيَّةٍ وَنَحْوِيَّةٍ وَبِلَاغِيَّةٍ تُعِينُ على فَهْمِ المراد.

وقد مهَّدْتُ له بترجمة مُوجِزةٍ لناظمها الإمام القشيري^(١)، وكلمة عن هذه
المنظومة، من حيثُ اسمُها، وتوثيقُ نسبتها إلى الإمام القشيري، وزمان نَظْمِها، ثم
بَيَّنْتُ الأصلَ المَعْتَمَدَ في تحقيق هذه القصيدة وشرحها.

هذا، وقد كنتُ انتهيتُ من هذا الشرح في السادس عشر من شهر شعبان من سنة

(١) وتوسَّعتُ في مواضع من الترجمة لأُمُورٍ تتصلُ بهذه «القصيدة».

١٤٢٨ هـ، وفي أثناء اشتغالي به كنتُ قرأتُ هذه المنظومة على شيخنا العلامة الفقيه الأصولي المحقق الدكتور أكرم عبد الوهاب الموصلّي حفظه الله تعالى في منزله بحيّ الخرابشة بعمّان الأردن^(١)، يومَ الخميس ٢٠ جمادى الآخرة ١٤٢٨ هـ، وأفدّتُ منه فوائد، جزاه الله تعالى عني خيراً، وحَضَرَ المجلس الأخ الكريمُ الشيخُ الدكتور محمد العايدي.

وفي أواخر شهر شعبان من السنة نفسها شددتُ الرّخْلَ إلى الحجاز، فلقيتُ شيخنا العلامةَ المُحدّثَ الناقدَ الجَهِدَ الأستاذَ الشيخَ محمد عوّامة، سلّمه الله تعالى وأمتع به، فقرأتُ عليه هذه المنظومةَ أيضاً في مكتبه بالمدينة المنورة، على ساكنها أفضلُ الصلاة والسلام، وأفدّتُ منه فوائدٌ نفيسة، وحضر المجلس الأخ الكريمُ الأستاذُ الباحثُ نوافُ ابنُ شيخنا الأستاذ المورّخ الطُّلعة المُسنِدُ الشيخ محمد بن عبد الله آل رشيد، حفظهما الله تعالى.

وأسوقُ هنا إسنادي إلى القُشيري الذي أروي به هذه المنظومة، وسائرَ مَروياتِهِ وكتّبه، وأقتصرُ على إسنادين خشيةَ الإطالة، فأقول:

١- أروي هذه «القصيدة» عن شيخنا الدكتور أكرم عبد الوهاب الموصلّي قراءةً عليه في شهر جمادى الآخرة من سنة ١٤٢٨، عن مُسنِد العصر الشيخ محمد ياسين الفاداني (١٤١٠)، عن مُحدّث الحرمين الشيخ عمر بن حمدان المَحْرسي (ح).

وعالياً عن الشيخ عبد الله بن أحمد الناجبي (١٤٢٩) إجازةً، عن الشيخ عمر حمدان (١٣٦٨)، عن السيد محمد أبو النصر الخطيب الدمشقي (١٣٢٤)، عن عبد الرحمن

(١) وهو المنزل الذي سكنه مدّةً إقامته في عمّان مُدرّساً في كلية أصول الدين الجامعية، ثم رجع إلى الموصل من بلاد العراق، حَرَسَهَا الله تعالى ووقاها سَرَّ الفِتَنِ.

ابن محمد الكُزْبَرِي الصغِير (١٢٦٢)، عن عبد الله بن محمد العَقَّاد (١٢٢٩)، عن عبد الرحمن الحنبلي (١١٩٢)، عن الشيخ عبد الغني النابلسي (١١٤٣)^(١)، عن نجم الدين محمد بن محمد الغَزِّي (١٠٦١)، عن أبيه بدر الدين محمد بن محمد الغَزِّي (٩٨٤)، عن شيخ الإسلام زكريا بن محمد الأنصاري (٩٢٦)، عن أبي الفتح محمد بن أبي بكر بن الحسين المراغي (٨٥٩)، عن أبي الخير أحمد بن الحافظ أبي سعيد خليل بن كَيْكَلْدِي العلائي (٨٠٢)، عن أبي العباس أحمد بن أبي طالب الحجار الصالح (٧٣٠)، عن أبي الفضل جعفر بن علي بن هبة الله الهمداني (٦٣٦)، عن أبي طاهر أحمد بن محمد بن أحمد السَّلْفِي (٥٧٦)، عن أبي المحاسن عبد الواحد بن إسماعيل بن أحمد الرُّوْيَانِي (٥٠١)، عن الأستاذ أبي القاسم القشيري (٤٦٥).

٢- وأروياها عن شيخنا الأستاذ الشيخ مُحَمَّد عَوَّامة قراءةً عليه في شهر شعبان من سنة ١٤٢٨هـ، عن العلامة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة (١٤١٧)، عن العلامة الكبير الشيخ محمد زاهد الكوثري (ح).

وعالياً عن الأستاذ الشيخ محمد أمين سراج التوقادي إجازةً، عن الشيخ الكوثري (١٣٧١)، عن محمد عبد الباقي بن علي الأنصاري اللكنوي ثم المدني (١٣٦٤)، عن فضل الرحمن الصَّدِّيقِي (١٣١٣)، عن عبد العزيز الدهلوي (١٢٣٩)، عن والده الشاه ولي الله أحمد بن عبد الرحيم الدهلوي (١١٧٦)، عن سالم بن عبد الله البصري (١١٦٠)، عن والده عبد الله بن سالم البصري (١١٣٤)، عن محمد بن علاء الدين البابلي (١٠٧٧)، عن محمد حجازي الواعظ، عن نجم الدين محمد بن أحمد الغيطي (٩٨١)، عن زكريا

(١) والشيخ عبد الرحمن الكزبري يروي عالياً عن زين الدين مصطفى بن محمد الرحمتي (١١٣٥-١٢٠٥)، عن الشيخ عبد الغني النابلسي، حيثُ اجتمعَ به سنة وفاته، وهو ابنُ ثمان سنين أو تسع، وأجازَه عامَّةً. انظر «فهرس الفهارس» للكتاني ١: ٤٢٤.

ابن محمد الأنصاري (٩٢٦)، عن عز الدين عبد الرحيم بن محمد المعروف بابن الفرات الحنفي (٨٥١)، عن أبي عمر عبد العزيز بن محمد ابن جماعة (٧٦٧)، عن أبي الفضل أحمد بن هبة الله ابن عساكر (٦٩٩)، عن أبي الحسن المؤيد بن محمد الطوسي (٦١٧)، عن أبي الفتوح عبد الوهاب بن شاه الشاذلي (٥٣٥)، عن الأستاذ أبي القاسم القشيري (٤٦٥).

والله سبحانه وتعالى أسأل، أن يتقبله مني بقبول حسن، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، إنه نعم المولى ونعم النصير.

* * *

وبعدُ ثانيةً،

فهذه الطبعة الثانية لهذا الكتاب، استدركتُ فيها تصحيحَ ما وقع في الطبعة الأولى من أخطاء مطبعية ونحوها، مع زياداتٍ يسيرة في مواضع متفرقة، وكان الفراغ من إعدادها يوم الجمعة الخامس من ربيع الآخر من سنة ١٤٤٢ هجرية، أحسنَ الله ختامها بخير، بمدينة إسطنبول، حرَّسها اللهُ وسائر ديار المسلمين. والحمدُ لله رب العالمين.

وكتب

حمزة بن محمد وسيم البكري

ترجمة القشيري

اسمه ونسبه:

هو زين الدين أبو القاسم عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري النيسابوري الشافعي.

والقشيري: نسبة إلى قشير، وهو قشير بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة، قبيلة كبيرة^(١)، من بني قيس عيلان بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان^(٢).

والنيسابوري: نسبة إلى نيسابور، قال ياقوت الحموي: «هي مدينة عظيمة، ذات فضائل جسيمة، معدن الفضلاء، ومنبع العلماء، لم أر فيها طوفت من البلاد مدينة كانت مثلها»^(٣).

قلت: وهي مدينة معروفة مشهورة إلى اليوم، تتبع الآن دولة إيران، وتقع في الجانب الشمالي الشرقي منها.

حياته:

وُلِدَ المترجم في ربيع الأول من سنة ٣٧٦ هـ^(٤)، وتوفي أبوه وهو طفل، وقرأ

(١) انظر: «اللباب في تهذيب الأنساب» لابن الأثير ٣: ٣٧-٣٨.

(٢) انظر: «جوهرة أنساب العرب» لابن حزم ص ٢٧١ و ٢٨٩.

(٣) «معجم البلدان» لياقوت الحموي ٥: ٣٣١.

(٤) كذا أرخ مولده غير واحد، أما الذهبي فأرخه - في «السير» ١٨: ٢٢٧ - سنة ٣٧٥ !

الأدب والعربية، ثم حضر البلد، واتفق حضوره مجلس الأستاذ الشهيد الإمام أبي علي الحسن بن علي الدَّقَّاق (٤٠٥)، وكان لسانَ وقته، فاستحسنَ كلامه، فلازمه، وتفرَّس فيه شيخُه النَّجَّابة، فأشار عليه بتعلُّم العلم، فخرج إلى درس الشيخ الإمام أبي بكر محمد ابن بكر الطُّوسي (٤٢٠)، وكان إمامَ الشافعية بنيسابور، فأخذ عنه الفقه، ثم اختلف بإشارته إلى الأستاذ الإمام أبي بكر محمد بن الحسن بن فُورَك (٤٠٦)، وأخذ عنه أصول الدين وأصول الفقه، وصار من أوجه تلامذته، وأشدَّهم تحقيقاً وضبطاً.

ثم بعد وفاته اختلفَ إلى الأستاذ أبي إسحاق الإسفرايني (٤١٨)، وجمع بين طريقته وطريقة ابن فُورَك.

ثم نظر بعد ذلك في كتب القاضي أبي بكر الباقلاني (٣٣٨-٤٠٣)، وهو مع ذلك كله يحضُر مجلس الأستاذ أبي علي الدَّقَّاق، إلى أن اختاره زوجاً لابنته فاطمة.

وبعد وفاة أستاذه الدَّقَّاق (٤٠٥) أخذ المترجمُ عن أبي عبد الرحمن السَّلَمي (٤١٢)، إلى أن صار أستاذ خراسان، وأخذ في التصنيف.

وفي تلك المدة طَلَبَ الحديث، فسمع من مُحدِّثي نيسابور، ومن شيوخه فيها الحاكم النيسابوري (٤٠٥) صاحب «المستدرک»^(١)، ثم من غيرهم، وذلك عندما خرج إلى الحج في رِفْقَةٍ فيها الشيخ أبو مُحَمَّد الجويني والدُ إمام الحرمين، وأحمدُ بنُ الحسين البيهقي، وجماعة من المشاهير، فسمِعَ معهم الحديث ببغداد والحجاز^(٢).

مجالسه:

بدأت مجالسُ الإمام القُشَيْري في حياة شيخه الأستاذ أبي علي الدَّقَّاق المُتوفى سنة

(١) ذكر ذلك الخطيبُ البغدادي في «تاريخ بغداد» ١١: ٨٣.

(٢) انظر: «تبيين كذب المفتري» لابن عساكر ص ٢٧١-٢٧٦، و«طبقات الشافعية» للسبكي ٥:

١٥٥-١٥٦، و«وفيات الأعيان» لابن خَلِّكان ٣: ٢٠٥-٢٠٦.

٤٠٥ هـ أي: قبل أن يبلغ القُشيريُّ الثلاثينَ من عُمره، فقد روى الحافظُ ابنُ عساكر في «تبيين كذب المفتري» عن أبي المُظفر عبد المنعم بن أبي القاسم القُشيريِّ، عن أبيه قال: «كنت في ابتداء وَصَلَتِي بِالْأَسَازِ أَبِي عَلِيٍّ عَقَدَ لِي الْمَجْلِسَ فِي مَسْجِدِ الْمَطْرُزِ، فَاسْتَأْذَنَتُهُ وَقَتًا لِلْخُرُوجِ إِلَى نَسَاءٍ، فَأَذِنَ لِي، فَكُنْتُ أَمْشِي مَعَهُ يَوْمًا فِي طَرِيقِ مَجْلِسِهِ، فَخَطَرَ بِيَالِي: لَيْتَهُ يَنْوُبُ عَنِّي فِي مَجَالِسِ أَيَّامِ غَيْبَتِي، فَالْتَفَتَ إِلَيَّ وَقَالَ: أَنْوُبُ عَنْكَ أَيَّامَ غَيْبَتِكَ فِي عَقْدِ الْمَجْلِسِ، فَمَشَيْتُ قَلِيلًا، فَخَطَرَ بِيَالِي أَنَّهُ عَلِيلٌ يَشُقُّ عَلَيْهِ أَنْ يَنْوُبَ عَنِّي فِي الْأَسْبُوعِ يَوْمِينَ، فَلَيْتَهُ يَقْتَصِرُ عَلَى يَوْمٍ وَاحِدٍ فِي الْأَسْبُوعِ، فَالْتَفَتَ إِلَيَّ وَقَالَ: إِنْ لَمْ يُمَكِّنِي فِي الْأَسْبُوعِ يَوْمِينَ أَنْوُبُ فِي الْأَسْبُوعِ مَرَّةً وَاحِدَةً، فَمَشَيْتُ قَلِيلًا، فَخَطَرَ بِيَالِي شَيْءٌ ثَالِثٌ، فَالْتَفَتَ إِلَيَّ وَصَرَّحَ بِالْإِخْبَارِ عَنْهُ عَلَى الْقَطْعِ»^(١).

وَلَمَّا سَطَعَ نَجْمُ هَذَا الْإِمَامِ، وَاكْتَمَلَ بَذْرُهُ، كَثُرَتْ مَجَالِسُهُ فِي الْوَعظِ، وَخُصُوصًا بَعْدَ وَفَاةِ شَيْخِهِ: أَبِي عَلِيٍّ الدَّقَّاقِ، وَأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ، أَيَّ: بَعْدَ سَنَةِ ٤١٢ هـ، وَكَانَ الْقُشِيرِيُّ - كَمَا يَقُولُ الْحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ الْخَطِيبُ - «حَسَنَ الْمَوْعِظَةِ، مَلِيحَ الْإِشَارَةِ»^(٢).

وَيَصِفُ الْحَافِظُ عَبْدُ الْغَافِرِ الْفَارِسِيُّ مَجَالِسَ جَدِّهِ الْقُشِيرِيِّ يَقُولُ: «وَأَمَّا الْمَجَالِسُ فِي التَّذْكِيرِ، وَالْقَعُودُ فِيمَا بَيْنَ الْمُرِيدِينَ، وَأَسْأَلْتُهُمْ عَنِ الْوَقَائِعِ، وَخَوْضِهِ فِي الْأَجُوبَةِ، وَجَرِيَانِ الْأَحْوَالِ الْعَجِيبَةِ، فَكُلُّهَا مِنْهُ وَإِلَيْهِ، أَجْمَعَ أَهْلُ الْعَصْرِ عَلَى أَنَّهُ عَدِيمُ النَّظِيرِ فِيهَا، غَيْرُ مُشَارِكٍ فِي أَسَالِيبِ الْكَلَامِ عَلَى الْمَسَائِلِ، وَتَطْيِيبِ الْقُلُوبِ، وَالْإِشَارَاتِ اللَّطِيفَةِ الْمُسْتَبْطَةِ مِنَ الْآيَاتِ وَالْأَخْبَارِ»^(٣).

(١) «تبيين كذب المفتري» لابن عساكر ص ٢٢٦-٢٢٧.

(٢) في «تاريخ بغداد» ١١: ٨٣.

(٣) نقله عنه ابن عساكر في «تبيين كذب المفتري» ص ٢٧٣.

ويقول الباخرزي في وَصْفٍ وَعَظِهِ: إِنَّهُ «لَوْ قَرَعَ الصَّخْرَ بِسَوْطٍ تَحْذِيرُهُ لَذَابَ، وَلَوْ رُبِطَ إِبْلِيسُ فِي مَجْلِسِهِ لَتَابَ»^(١). ويقول الحافظ الذهبي: إِنَّهُ «كَانَ عَدِيمَ النَّظِيرِ فِي السُّلُوكِ وَالتَّذْكِيرِ، لَطِيفَ الْعِبَارَةِ، طَيِّبَ الْأَخْلَاقِ، غَوَّاصاً عَلَى الْمَعَانِي»^(٢).

كَمَا عَقَدَ لِنَفْسِهِ مَجْلِسَ الْإِمْلَاءِ فِي الْحَدِيثِ سَنَةَ ٤٣٧ هـ وَمَا زَالَ يُمْلِي إِلَى سَنَةِ ٤٦٥ هـ وَهِيَ السَّنَةُ الَّتِي تُوِّفِّي فِيهَا.

قَالَ سِبْطُهُ الْحَافِظُ عَبْدُ الْغَافِرِ الْفَارِسِيُّ: «كَانَ يُدَنَّبُ أَمَالِيَهُ بِأَبْيَاتِهِ، وَرَبَّمَا كَانَ يَتَكَلَّمُ عَلَى الْحَدِيثِ بِإِشَارَاتِهِ وَلَطَائِفِهِ»^(٣).

قُلْتُ: وَكَأَنَّهُ أَمْلَى فِيهِ كِتَابَهُ «الرَّابِعِينَ فِي الْحَدِيثِ»، وَهِيَ أَرْبَعُونَ حَدِيثاً مِنْ تَخْرِيجِهِ، قَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ: «سَمِعْنَاهَا عَالِيَةً»^(٤)، وَقَالَ الْعَلَامَةُ تَاجُ الدِّينِ السُّبْكِيُّ: «وَقَعَ لَنَا بِالسَّمَاعِ الْمُتَّصِلِ»^(٥).

قُلْتُ: وَهَذِهِ الْمَجَالِسُ مَا كَانَتْ كُلُّهَا فِي نَيْسَابُورَ، بَلْ حَدَّثَ الْقُشَيْرِيُّ فِي نَيْسَابُورَ وَفِي غَيْرِهَا، فَقَدْ ذَكَرَ الْحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ الْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» أَنَّ الْقُشَيْرِيَّ قَدِمَ بَغْدَادَ سَنَةَ ٤٤٨ هـ، وَحَدَّثَ بِهَا، قَالَ الْخَطِيبُ: «وَكُنَّا عَنْهُ، وَكَانَ ثِقَةً»، وَقَالَ عَنْهُ أَيْضاً: إِنَّهُ «كَانَ يَعْرِفُ الْأَصُولَ عَلَى مَذْهَبِ الْأَشْعَرِيِّ، وَالْفُرُوعَ عَلَى مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ»^(٦).

(١) «دمية القصر وعصرة أهل العصر» للباخرزي ٢: ٢٤٦.

(٢) «سير أعلام النبلاء» ١٨: ٢٢٩.

(٣) نقل ذلك عنه: ابنُ عسَّاکر في «تبيين كذب المفتري» ص ٢٧٤، وابنُ السبكي في «طبقات الشافعية» ٥: ١٥٦.

(٤) «سير أعلام النبلاء» ١٨: ٢٣٢.

(٥) «طبقات الشافعية الكبرى» لابن السبكي ٥: ١٥٩.

(٦) «تاريخ بغداد» ١١: ٨٣.

مؤلفاته:

كذلك أَلَفَ هذا الإمامُ مؤلَّفَاتٍ تدلُّ على إمامته وإتقانه وتفنُّنه.

* فاللَّفَ في تهذيب الأخلاق وتركية النفس والتصوُّف:

- «الرسالة»: وهي أشهر كتبه على الإطلاق، وتُنسَبُ إليه فيقال: «الرسالة القُشيرية»، وقد قيل فيها: إنها «ما تكونُ في بيت ويُنكَب»^(١)، وقد أملاها مؤلِّفُها وانتهى من ذلك في أوائل سنة ٤٣٨ هـ^(٢).

وقد كتب الله تعالى لهذه الرسالة قَبُولاً، فهي عُمْدَةٌ في كتب التَّصَوُّف والأخلاق، وشَرَحَهَا غيرُ واحد من العلماء، منهم شيخُ الإسلام زكريا الأنصاري رحمه الله تعالى في «إحكام الدلالة على تحرير الرسالة».

- «التحجير في التذكير»، وهو شرح لطيف لأسماء الله الحسنى، وقد اعتنى فيه بِذِكْرِ حَظِّ العبد من كُلِّ اسم منها، ولذلك عَدَدَتْهُ من كتب تهذيب الأخلاق وتركية النفس.

- «نَحْوُ القلوب الكبير» و«نَحْوُ القلوب الصغير»:

وهما كتابان فريدان من نوعهما، عزيزان في بابهما، لم يُؤلَّفَ قبلهما ولا بعدهما مثلهما، بناهما الإمامُ القُشيريُّ على طريقة العبارة والإشارة، فالبشارة: مادة النحو، والإشارة: مادة التزكية، فقَدَّمَ بمنهجيةٍ نَحْوِيَّةٍ معاني تربيةٍ، فيها تهذيبٌ للأخلاق، وتزكيةٌ للأنفس^(٣).

(١) «طبقات الشافعية» للسبكي ٥: ١٥٩.

(٢) انظر: «كشف الظنون» ١: ٨٨٢.

(٣) وبالمثال يتضح المقال:

- رسائل أخرى في التصوف: منها «كتاب التوبة»، و«عبارات الصوفية ومعانيها»، و«منثور الخطاب في مشهور الأبواب»، و«أحكام السماع»، و«ترتيب السلوك إلى الله»، و«آداب الصوفية»، و«كتاب المناجاة»، و«استفاضة المرادات»، و«بلغة المقاصد»، و«حياة الأرواح والدليل إلى طريق الصلاح»^(١).

* وألف في التفسير تفسيرين:

«التفسير الكبير»، وهو المسمى بـ«التيسير في التفسير»، وقد قال ابن السبكي: إنه «من أجود التفاسير وأوضحها»^(٢)، و«لطائف الإشارات»^(٣).

= قال القُشَيْرِيُّ في «نحو القلوب الكبير» ص ٦٦-٦٧: «الفاعل مرفوع، وقيل: علّة الرفع مُشابهته المبتدأ، وقيل: لقوّته حاله خُصَّ بأقوى الحركات، وقيل: للفرق بينه وبين المفعول، والرفع أقوى الحركات. وفي الإشارة: استحقاق الرّفعة والعُلُوّ للحقّ سبحانه وتعالى، لأنه الفاعل على الحقيقة، وليس لغيره قدرة على الاختراع، ولأنّ الابتداء في الأمور منه، فهو الأوّل السابق، واستحقاق الرّفعة والعظّمة له.

والمفعول منصوب، والنّصب أخفّ من الرفع، والمفعول أنقص رتبةً من الفاعل، فخصّ بما هو الأخفّ من الحركات. كذلك الخلق هم المفعولون، فلهم حالة العجز والنقص، لأنهم في أَسْر القدرة وتصريف القبضة».

وقال في «نحو القلوب الصغير» ص ١٣٢-١٣٣: «الفاعل مرفوع، والمفعول منصوب، فلما رأى العارفُ ألا فاعِلُ إلا الله تعالى، عَظَّمَ قُدْرَهُ، وورَعَ ذِكْرَهُ، وخَصَّصَ لجلاله، وتواضع عند شهود كماله، ورأى نفسه مفعولاً، فانتصب لعبادته ﴿فَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ﴾ * وَإِلَىٰ رَبِّكَ فَارْغَبْ ﴿﴾ [الشرح: ٧-٨]».

(١) الكتب الخمسة الأواخر ما بين مفقود ومخطوط فيما أعلم، وسائر مطبوع.

(٢) طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي ٥: ١٥٩.

(٣) ذكر صاحب «كشف الظنون» ٢: ١٥٥١ أن القُشَيْرِيَّ أَلَفَ هذا التفسير قبل سنة ٤١٠، وليس كذلك، بل أَلَفَهُ بعد ذلك بزمان ليس بالقليل، فالقُشَيْرِيُّ نفسه يقول في مُقَدِّمته: «وتيسّر الأخذ في ابتداء هذا الكتاب في شهور سنة أربع وثلاثين وأربع مئة، وعلى الله إتمامه إن شاء الله تعالى عزّ وجلّ». و«لطائف الإشارات» مطبوع، أما «التيسير» فما زال مخطوطاً فيما أعلم.

* وَصَنَّفَ فِي الْحَدِيثِ:

«كتاب الأربعين في تصحيح المعاملة مع الله»^(١)، و«ناسخ الحديث ومنسوخه».

* وَلَهُ مُؤَلَّفَاتٌ أُخْرَى، مِنْهَا:

- «شكاية أهل السنة بحكاية ما نالهم من المحنة»^(٢)، وهي رسالة كتبها إلى علماء عصره من أجل الفتنة التي وقعت في نيسابور، وسيأتي الكلام عليها عند الحديث عن محنة الإمام القشيري.

- «النتهى في نكت أولي النهى»، وهو كتاب لطيف، ساق فيه كلمات مختصرة في لفظها، جامعة في معناها، مسجوعة في مبناها، في مسائل الاعتقاد، ورتبها في أبواب^(٣).

- «كتاب المعراج»، تكلم فيه القشيري عن معجزة المعراج التي أكرم بها الله عز وجل سيد الأولين والآخرين محمداً ﷺ^(٤).

- (١) حققه الباحث محمد السيد البرسيجي، وصدر عن دار الفتح سنة ١٤٣٤هـ بعد صدور الطبعة الأولى من هذا الكتاب، وقد أورد القشيري فيه أربعين باباً في الآداب والأخلاق، وروى في كل باب حديثاً أو حديثين بأسانيده، فبلغت أحاديثه ٥٦.
- (٢) أوردتها كاملة العلامة تاج الدين السبكي في ترجمة الإمام أبي الحسن الأشعري من «طبقات الشافعية» ٣: ٣٩٩-٤٢٣.

- (٣) طبع في تونس بتحقيق الباحث نزار حمادي، بعد صدور الطبعة الأولى من هذا الكتاب.
- (٤) حققه الدكتور علي حسن عبد القادر، عميد كلية الشريعة في جامعة الأزهر، ويقوم الدكتور قاسم السامرائي هذا التحقيق في مقدمة «أربع رسائل في التصوف»، فيقول: «ومن الذين كتبوا عن القشيري: الدكتور علي حسن عبد القادر الذي نشر كتاب المعراج سنة ١٩٦٤ بتحقيق سقيم ومقدمة أسقم». (انظر: مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد الثامن عشر، سنة ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م).
- قلت: مما يؤخذ عليه في مقدمته أنه أثنى على «رسالة الغفران» لأبي العلاء المعري، وقال: إنها «رسالة كُتبت في ثمر فني رائع» وفي «نثر فني بديع»، مع اعترافه بأنه «قلد فيها الرحلة الليلية للرسول ﷺ» (المعراج)، وإقراره بأن أبا العلاء انتهى من رسالته هذه إلى أن الله عز وجل =

- وهذه المنظومة في العقائد، وسُمِّيت في بعض النسخ بـ«القصيدة الصوفية»
وسياقي الكلام عليها تفصيلاً.

أسرته:

تزوَّج الإمام القُشَيْرِيُّ السَّيِّدةَ فاطمة ابنة شيخه الأستاذ أبي علي الدَّقَّاق، وقد
حلَّاهَا الحافظُ الذهبيُّ لِمَا تَرَجَّمَ لها بقوله: «الشيخة، العابدة، العالمة»، وقال: «كانت
عالمةً، فانتةً، مُتَهَجِّدةً، كبيرةَ القَدَر»^(٢).

ورُزِقَ الإمامُ القُشَيْرِيُّ منها بنتٌ وستة أبناء^(٣)، كُلُّهم عبادلة، وكُلُّهم من
المُسْتَغَلِّينَ بالعلم، وقد تَرَجَّمَ لهم العلامة ابنُ السَّبْكي في «طبقاته»، وهم على الترتيب^(٤):

= قد عَفَا عن الشَّعراء والأدباء، وإن كانوا عُصاةً مُلْجِدِينَ كُفَّاراً.
ولا أَظُنُّ الدكتور علي حسن عبد القادر يَخْفَى عليه مَنْ هو المَعَرِّي، وما كان عليه أبو العلاء، حتى
يقرَّنه بالقُشَيْرِي إمام الأئمة، وقُدوة الأمة، ويُوَازِنَ بين كتابيهما؟
ثم لا أَظُنُّه يَخْفَى عليه أيضاً أَنَّ صَنِيعَ أبي العلاء هذا ما هو إِلَّا تَأَلُّ على الله عزَّ وجلَّ، ومتى كانت
رسائلُ الأدباء، وقصائدُ الشعراء، محلاً لتجويز التَّألي على الله سبحانه؟! وَمَنْ ذا الذي يُسَوِّغُ
من علماء الإسلام والمسلمين، فَضْلاً عن عُمداءِ كليات الشريعة، أن يكونَ الله - جَلَّ ثَنَاؤُهُ،
وتقدَّست أسماؤُهُ - أداةً بيد الشعراء والأدباء، يستعملونها في كتاباتهم وأشعارهم؟ أو تكونَ
معجزاتُ رسول الله ﷺ محلاً للمحاكاة والتقليد الأدبي؟! سُبْحَانَكَ هذا بُهتان عظيم.
(١) استقصى الدكتور قاسم السامرائي مَوْلفَاتِ القُشَيْرِي في مُقدِّمة تحقيقه رسائل القُشَيْرِي: (كتاب
التوبة، عبارات الصوفية ومعانيها، منثور الخطاب في مشهور الأبواب، القصيدة الصوفية)، وقد
طبعها بعنوان «أربع رسائل في التصوف»، ونُشِرَتْ في مجلة المجمع العلمي العراقي (المجلد
١٨، سنة ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م).

(٢) «سير أعلام النبلاء» ١٨: ٤٧٩ - ٤٨٠. وأَرخ وفاتها سنة ٤٨٠، ولها تسعون سنة.

(٣) ويظهرُ - والله أعلم - أَنَّ للقُشَيْرِي بتاً أخرى أيضاً، كما سيأتي قريباً.

(٤) يُلَاحَظُ أَنَّ أكبرَ أبنائه اسمُهُ عبدُ الله، وليس في أبنائه مَنْ اسمُهُ القاسم، فتكونُ كُنْيَتُهُ «أبو القاسم»
ليست مُرتَبِطَةً بأحد أبنائه، وهنا فائدة، وهي أَنَّ القُشَيْرِيَّ شافعيُّ المذهب، والإمام الشافعيُّ =

١- عبد الله، أبو سعد القشيري، وهو أكبر أولاده (٤١٤-٤٧٧):

كان إماماً كبيراً جيّد القريحة، له النصيب الوافر، والحفظ الجليل الجزيل من التصوف، أصولياً نخوياً، وكان والده يُعامله مُعاملة الأقران، ويَحترمه لِمَا يراه عليه من الطريقة الصالحة^(١). قال الذهبي: «كان زاهداً، مُتألّهاً، مُتصوّفاً، كبير القدر، ذا علم وذكاء وعِرْفان»^(٢).

٢- عبد الواحد، أبو سعيد القشيري، رُكن الإسلام (٤١٨-٤٩٤):

ذكره عبد الغافر الفارسي فقال: ناصرُ السُّنة، أوحدُ عصره فضلاً ونفساً وحالاً، وبقيةُ مشايخ العصر في الحقيقة والشرعة، نشأ صبيّاً في عبادة الله تعالى، وفي التعلّم، خُطبَ المسلمين قريباً من خمس عشرة سنة، يُنشئ الخطبَ كُلَّ جمعة خُطبةً جديدةً جامعةً للفوائد، معدودةً من الفرائد^(٣).

وقال الإمام أبو بكر السّمعاني^(٤) فيه: شيخ نيسابور علماً وزُهداً وورعاً وصيانةً،

= رضي الله تعالى عنه يرى أنه لا يجوزُ التكنّي بهذه الكنية، لظاهر حديث: «تَسَمَّوا باسمي، ولا تَكُنُوا بِكُنيتي»، لكن صَحَّح الإمامُ الرافعيُّ من كبار الشافعية عدمَ جواز ذلك لمن اسمه مُحَمَّد، وجوازُه لغيره، لأنَّ الناسَ لم يزالوا يكتنون به في جميع الأعصار من غير إنكار. انظر: «المجموع» للإمام النووي رحمه الله ٨: ٤٣٩-٤٤٠.

(١) «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي ٥: ٦٨-٦٩.

(٢) «سير أعلام النبلاء» للذهبي ١٨: ٥٦٣.

(٣) ذكر صاحب «هدية العارفين» أن أبا سعيد القشيريَّ له «مجموع الخطب» التي كان يُنشئُ في كل جمعة خطبةً جديدةً جامعةً للفوائد.

قلت: يُستفادُ من هذا أنَّ الخطباءَ المُفوّهين كانوا يجمعون خُطبَهم ويُدوّنونها من زمان قديم، وليس ذلك من عادة أهل عصرنا فحسب.

(٤) هو الحافظُ محمدُ بنُ منصور السمعاني (٤٦٦-٥١٠)، والد الحافظ أبي سعد عبد الكريم السمعاني (٥٠٦-٥٦٢) صاحب «الأنساب».

لا.. بل شيخ خراسان، وهو فاضلٌ مِلءَ ثوبه، وورِعٌ مِلءَ قلبه، لم أر في مشايخي أورِعَ منه وأشدَّ اجتهاداً.

وقال الحافظ أبو سعد السمعاني: كان ذا عناية بتقيد أنفاس والده وفوائده، وضبط حركاته وسكناته، وما جرى له في أحواله، معنياً بحكايتها في مجالسه ومحاوراته^(١).

٣- عبد الرحمن، أبو منصور القشيري (٤٢٠-٤٨٢):

كان جميل السيرة، ورِعاً، عفيفاً، فاضلاً، محتاطاً لنفسه في مطعمه ومشربه وملبسه، مُستوعِبُ العُمر بالعبادة، مُستغرقُ الأوقات بالخلوة^(٢).

٤- عبد الرحيم، الأستاذ أبو نصر القشيري (....-٥١٤):

ذكره عبدُ الغافر الفارسيُّ فقال: إمامُ الأئمة، وحَبْرُ الأئمة، وبَحرُ العلوم، وصَدْرُ القروم، وهو أشبهُ أولاد أبيه به خُلُقاً، حتى كأنه شقٌّ منه شقاً. انتهى.

تَخَرَّجَ على أبيه، ثم لزمَ إمامَ الحرمين، وكان له موقعٌ عظيمٌ عنده، وكان إلى جانب اشتغاله بالعلم واعظاً حَسَنَ الموعظة، تُلْتَقَطُ الدَّرَرُ من كَلِمِهِ، وَيُتَنَاقَرُ الجَوْهَرُ من حِكْمِهِ، وَيُؤَوَّبُ المَذْنِبُ عندَ وَعْظِهِ، وَيَتَوَبُّ العاصي بِمُجَرَّدِ سَمَاعِ لَفْظِهِ، فكم من فاسق تاب في مجلسه، ودخل في الطاعة، وكم من كافر آبَ إلى الحق ساعةً وَعَظُهُ، وآمن في الساعة، لو استَمَعَ له الصَّخْرُ لَانْفَلَقَ، ولو فَهِمَ كَلَامَهُ الوَحْشُ لاسْتَحْسَنَهُ وقال: صَدَقَ، يَصْدَعُ القلبَ القاسي خِطَابُهُ، ويكادُ يجمعُ عِظامَ ذوي الغَفْلَةِ النَّخْرَةَ عِتابُهُ، وَيُسْتَتُّ شَمْلُ الشياطين ما يقول، وَيُقَتَّتُ الأكبادُ ما يجمعه من الحق المقبول.

هو رابعُ أولاد أبي القاسم القشيري، وأكثرهم علماً، وأشهرهم اسماً.

(١) «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي ٥: ٢٢٥-٢٢٦.

(٢) «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي ٥: ١٠٥.

وله تأليف، منها: «تفسير القرآن»، و«الموضح في الفروع» في مذهب الشافعية. وكان - كآبيه - قائماً في نُصْرَة أهل السُّنَّة، ولَمَّا وَرَدَ بغداد سنة ٥٦٩ هـ حاجاً، وجلس في المدرسة النظامية يعظُ الناس، جرى له مع الحنابلة خُطُوب، لأنه تكَلَّمَ على مذهب الأشعري ونَصَرَه، ووقعت بسبب ذلك فتنة بين الشافعية والحنابلة^(١)، ومن شعره:

شيثان مَنْ يَعْذُلْنِي فِيهِمَا فهو على التحقيق مَنِّي بَرِي
حُبُّ أَبِي بَكْرٍ إِمَامُ التَّقَى ثُمَّ اعْتَقَادِي مَذْهَبَ الْأَشْعَرِي
وقبل وفاته أصابه فالج، فاعتَقَلَ لسانه إلا عن الذِّكْر نحواً من شهر، ومات، رحمه الله تعالى^(٢).

٥- عبيد الله، أبو الفتح، (...-٥٢١):

كان فاضلاً كثيرَ العبادة، وله مُصَنَّفَات في الطريقة^(٣).

٦- عبد المنعم، أبو الْمُظَفَّر القُشَيْرِيُّ (٤٤٥-٥٣٢):

الشيخُ الإمام، المُسَنِّدُ المُعَمَّر^(٤)، سمع الحديث في نيسابور وبغداد ومكَّة، ثم عاد إلى نيسابور، فَحَدَّثَ بها أكثر من عشرين سنة^(٥).

(١) انظر: «الكامل في التاريخ» لابن الأثير ١٠: ١٠٤ (حوادث سنة ٤٦٩)، و«طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي ٧: ١٦٢-١٦٣، والبيتان ذكرهما أيضاً ابنُ عساكر في «تبيين كذب المفتري» ص ١٦٧.

(٢) انظر ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» للذهبي ١٩: ٤٢٤، و«طبقات الشافعية» للسبكي ٧: ١٥٩-١٦٦.

(٣) «طبقات الشافعية» للسبكي ٧: ٢٠٧.

(٤) كذا قال الذهبي في «سير أعلام النبلاء» ١٩: ٦٢٣.

(٥) «طبقات الشافعية» ٧: ١٩٢-١٩٣.

وأما ابنته فهي:

٧- أمة الرحيم، وقد تزوجها إسماعيل بن عبد الغافر الفارسي، فولد لهما الحافظ عبد الغافر الفارسي^(١)، وسيأتي ذكرهما^(٢).

أما حفدته وأسباطه: فقد اشتهر منهم حفيد وسبط:

أما الحفيد: فهو هبة الرحمن بن عبد الواحد، أبو الأسعد القشيري^(٣) (٤٦٠-٥٤٦)، مسند خراسان، وخطيب نيسابور، أحضر على جدّه، وحَدَّثَ عن أبيه وبعض أعمامه وجدته فاطمة بنت أبي علي الدقاق، وروى عنه السَّمْعاني وابن عساكر وغيرهما^(٤).

وأما السَّبَطُ: فهو أبو الحسن عبد الغافر بن إسماعيل بن عبد الغافر بن محمد الفارسي (٤٥١-٥٢٩)، صاحب «السياق» في تاريخ نيسابور، وهو ذيل على «تاريخ نيسابور» للحاكم، سمع من جدّه لأمه أبي القاسم القشيري - وكانت سنّه عند وفاته ١٤ عاماً - وخلق كثير، وتفقه بإمام الحرمين، وبرع في مذهب الشافعية، قال الذهبي: «كان فقيهاً محققاً، وفصيحا مفوهاً، ومحدثاً مجوداً، وأديباً كاملاً»^(٥).

ووالد عبد الغافر هذا: هو أبو عبد الله إسماعيل بن عبد الغافر بن محمد الفارسي

(١) لم أقف لأمة الرحيم على ترجمة مستقلة، ولكنها ذكرت في ترجمة ابنها عبد الغافر في «وفيات الأعيان» ٣: ٢٢٥.

(٢) وفي ترجمة أحمد بن محمد بن الحسن الفوركي (٤٠٨-٤٧٨)، سبط أبي بكر ابن فورك، من «المنتظم» لابن الجوزي ٩: ١٧، و«طبقات الشافعية» للسبكي ٤: ٧٩: أنه تزوّج ابنة أبي القاسم القشيري، فهذا يدلّ على أنّ للقشيري بتاً أخرى غير أمة الرحيم، والله أعلم.

(٣) انظر ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» ٢٠: ١٨٠، و«طبقات الشافعية» ٧: ٣٢٩.

(٤) «سير أعلام النبلاء» للذهبي ٢٠: ١٦. وانظر: «طبقات الشافعية» ٧: ١٧١-١٧٣.

(المتوفى سنة ٥٠٤)، حَلَّاهُ الذهبيُّ بـ«الإمام المُحدِّثُ المُتَقِنُ العالِمُ الصدوق»^(١)، فهذا صِهْرُ أَبِي القاسمِ القُشَيْرِيِّ على ابنته أمة الرحيم.

وَجَدُّهُ: هو أَبُو الحسين عبد الغافر بن محمد الفارسي (ولد بعد سنة ٣٥٠ - وتوفي سنة ٤٤٨)، المعروف عند المُحدِّثين بروايته «صحيح مسلم»^(٢).

شعره:

وللإمام القُشَيْرِيِّ شعرٌ جيّد، وهو من النوع الذي يُسمّيه الأدباءُ واللغويون بـ«شعر الفقهاء»، ضَمَّنَهُ معانيٌ مفيدةٌ جميلةٌ، بألفاظ رونقها بديع، منه ما هو في العقائد، ومنه ما هو في التزكية والأخلاق، ومنه ما هو في المناجاة، ومنه ما هو في غير ذلك.

ويذكر العلامة تاج الدين السُّبْكِيُّ^(٣) مختاراتٍ من شعره، منها قوله:

يا مَنْ تَقَاصَرَ شُكْرِي عَنْ أَيْدِيهِ	وَكَلَّ كُلَّ لِسَانٍ عَنْ مَعَالِيهِ
وُجُودُهُ لَمْ يَزَلْ فَرْدًا بِلَا شَبِّهِ	عَلَا عَنِ الْوَقْتِ، ماضِيهِ وَآتِيهِ
لَا دَهْرٌ يُخْلِقُهُ، لَا فَهْرٌ يَلْحَقُهُ	لَا كَشْفٌ يُظْهِرُهُ، لَا سِتْرٌ يُخْفِيهِ
لَا عَدَّ يَجْمَعُهُ، لَا ضِدَّ يَمْنَعُهُ	لَا حَدٌّ يَقْطَعُهُ، لَا قُطْرٌ يَحْوِيهِ
لَا كَوْنٌ يَحْصُرُهُ، لَا عَوْنٌ يَنْصُرُهُ	وَلَيْسَ فِي الْوَهْمِ مَعْلُومٌ يَضَاهِيهِ
جَلَالُهُ أَزْلِيٌّ لَا زَوَالَ لَهُ	وَمُلْكُهُ دَائِمٌ، لَا شَيْءٌ يُفْنِيهِ

ومنها قوله:

لَوْ كُنْتُ سَاعَةً بَيْنَنَا مَا بَيْنَنَا وَشَهِدْتَ حِينَ تُكَرِّرُ التَّوْدِيْعَا

(١) «سير أعلام النبلاء» للذهبي ١٩: ٢٦٢.

(٢) انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» للذهبي ١٨: ١٩.

(٣) في «طبقات الشافعية الكبرى» ٥: ١٦٠-١٦١.

أَيَقَنْتَ أَنَّ مِنَ الدُّمُوعِ مُحَدَّثاً وَعَلِمْتَ أَنَّ مِنَ الْحَدِيثِ دُمُوعاً
ومنها قوله:

لَا تَدْعُ خِدْمَةَ الْأَكَابِرِ وَاعْلَمْ أَنَّ فِي عَشْرَةِ الصُّغَارِ صَغَاراً
وابغ من في يمينه لك يُمنُّ وتَرَى فِي الْيَسَارِ مِنْهُ الْيَسَارَا

قال البخارزي^(١) (ت ٤٦٧): ومن غَزَلِيَّاتِهِ الرقيقة، التي هي الماءُ الزلال على الحقيقة، ما أنشدنيه لنفسه:

قالوا: بُشَيْنَةٌ لَا تَفِي بِعِدَاتِهَا رُوحِي فِدَاءُ عِدَاتِهَا وَمُطَالِهَا
إِنْ كَانَ نَجَزُ عِدَاتِهَا مُسْتَأْخِراً فَلَقَدْ تَشَرَّفْنَا بِنَقْدِ مَقَالِهَا
وهذه المنظومة من شعره العلمي، وهي - كما هو ظاهرٌ من قراءتها - سَلِسَةٌ
الألفاظ، بعيدةٌ عن التكلف والتعسف في تبين المعنى في ألفاظٍ محصورةٍ بكلمات، مُقَيَّدَةٌ
بأوزان وتفعيلات، كما يكون أحياناً في بعض المنظومات.

محتته:

وقعت للإمام القُشَيْرِي في حياته محنةٌ اضطرَّتهُ إلى الخروج من نيسابور، وذلك
في سنة ٤٤٥، وقد شرح هذه الفِتْنَةَ الحافظُ ابنُ عساكر في «تبيين كذب المفتري»،
والعلامةُ تاجُ الدين السُّبْكِيُّ في ترجمة الإمام أبي الحسن الأشعري من «طبقاته»، وأهلُ
التأريخ، ومُلخِّصُ ذلك:

أَنَّ سُلْطَانَ الرِّقَّةِ إِذَاكَ كَانَ السُّلْطَانُ طَغْرَلْبَك السَّلْجُوقِي، وَكَانَ رَجُلًا حَنْفِيًّا
سُنِّيًّا خَيْرًا عَادِلًا مُحِبًّا إِلَى أَهْلِ الْعِلْمِ، مِنْ كِبَارِ الْمُلُوكِ وَعِظَمَائِهِمْ، وَهُوَ أَوَّلُ مُلُوكِ
السَّلْجُوقِيَّةِ، وَكَانَ يَصُومُ الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسَ، وَكَانَ لِهَذَا السُّلْطَانِ وَزِيرٌ سَوَاءٌ، وَهُوَ أَبُو

(١) في «دمية القصر وعصرة أهل العصر» ٢: ٢٤٧.

نصر منصور بن محمد الكندري، وقد كان معتزلياً رافضياً خبيث العقيدة، مُتعصباً تعصباً عظيماً.

وكان رئيسُ البلد الأستاذ أبو سهل بن الموفق، وكان كريماً جواداً، وكانت داره مُجتمَعَ العلماء، وملتقى الأئمة من الحنفية والشافعية، يجتمعون في داره يتناظرون، وكان عارفاً بأصول الدين على مذهب الأشعري، مُناضلاً في الذَّبِّ عنه، فعَظَّمَ ذلك على الكندريِّ بما في نفسه من المذهب، ومن بُغْض ابن الموفق بِخُصُوصه، وخَشِيته منه أن يَثَبَّ على الوزارة.

فَحَسَنَ الكندريُّ لِلسُّلْطَان لَعَنَ المُبْتَدِعة على المنابر، فأمر السُّلْطَان بذلك، فاتخذ الكندريُّ ذلك ذريعةً إلى ذِكْرِ الأشعرية، وصار يَقْصِدُهُم بالإهانة والأذى والمنع عن الوعظ والتدريس، وعزلهم عن خطابة الجامع، واستعان بطائفة من المعتزلة الذين زعموا أنهم يُقْلِدُون مذهبَ أبي حنيفة، فحبَّبوا إلى السُّلْطَان الإِزْرَاءَ بِمذهب الشافعيِّ عُمُوماً، وبالأشعرية خُصُوصاً.

وآل الأمرُ إلى التصريح بِلَعْنِ الأشعرية في الجُمُع، وتوظيف سَبِّهِم على المنابر، وصار لأبي الحسن (الأشعري) رحمه الله أُسُوءُ بِأبي الحسن (علي بن أبي طالب) كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ، بما جرى له من ذلك في زمان بعض بني أمية، حين استَوَلَّت النواصِبُ على المناصب، واستعلى أولئك السُّفْهَاء في المجامع والمراتب.

فقام أبو سهل في دَفْعِ ذلك، فما استطاع، إذ كان السُّلْطَانُ مُحْجُوباً إلا بوساطة ذلك الوزير، ثم جاء الأمرُ من قِبَلِ السُّلْطَان طغربك بالقبض على الرئيس الفراقي، والأستاذ أبي القاسم القُشَيْرِي، وإمام الحرمين، وأبي سهل بن الموفق، ونَفْيِهِم، ومنَعِهِم عن المحافل.

وكان أبو سهل غائباً، فقبِضَ على الأستاذ أبي القاسم القُشَيْرِي والفراقي، وحُبِسَا،

وأما إمام الحرمين فإنه كان أَحَسَّ بالأمر فاخْتَفَى وخرج على طريق كِرْمَانَ إلى الحجاز، ثُمَّ جَاوَزَ وَسُمِّيَ إمام الحرمين، وبقيَ الْقَشِيرِيُّ والفَرَاتِيُّ مسجونين أكثر من شهر.

فتَهِياً أَبُو سَهْلٍ، وَجَمَعَ مِنْ أَعْوَانِهِ رِجَالاً عَارِفِينَ بِالْحَرْبِ، وَدَخَلَ الْبَلَدَ، وَاشْتَبَكُوا مَعَ جُنْدِ الْأَمِيرِ، فَكَانَتِ الْغَلَبَةُ لَهُمْ، وَجَرَحُوا أَمِيرَ الْبَلَدِ، وَهَمُّوا بِأَسْرِهِ، ثُمَّ تَوَسَّطَ النَّاسُ، وَدَخَلُوا عَلَى أَبِي سَهْلٍ فِي تَسْكِينِ الْفِتْنَةِ، وَأَتَوْا بِالْفَرَاتِيِّ وَالْقَشِيرِيِّ إِلَى دَارِهِ، وَقَالُوا: قَدْ حَصَلَ الْقَصْدُ، وَأُخْرِجَ هَذَانِ مِنَ الْحَبْسِ.

وبعد تَشَاوُرَ خَرَجَ أَبُو سَهْلٍ وَأَصْحَابُهُ مِنَ الْبَلَدِ، وَانْتَهَى إِلَى السُّلْطَانِ مَا جَرَى، فَسَعَى بِأَبِي سَهْلٍ، فَقَبِضَ عَلَيْهِ، وَحُبِسَ فِي بَعْضِ الْقِلَاعِ، وَأُخِذَتِ أَمْوَالُهُ، وَبِيعَتِ ضِيَاعُهُ، ثُمَّ فُرِّجَ عَنْهُ، وَخَرَجَ وَحَجَّ.

ثم لم يمكث السُّلْطَانُ طَغْرَبُكَ إِلَّا زَمَنًا يَسِيرًا، فَتَوَفِيَ سَنَةَ ٤٥٥، وَتَسَلَّطَنَ بَعْدَهُ ابْنُ أَخِيهِ السُّلْطَانُ الْأَعْظَمُ الْمُلَقَّبُ بِـ«سُلْطَانِ الْعَالَمِ» أَلْبُ أَرْسَلَانَ، فَقَبِضَ عَلَى وَزِيرِ عَمِّهِ عَمِيدِ الْمَلِكِ الْكَنْدَرِيِّ، وَسَجَنَهُ فِي بَعْضِ الْقِلَاعِ سَنَةً، ثُمَّ أَرْسَلَ إِلَيْهِ مَنْ قَتَلَهُ، وَذَلِكَ سَنَةَ ٤٥٧، وَفِي ذَلِكَ يَقُولُ الْقَشِيرِيُّ:

عَمِيدَ الْمَلِكِ سَاعَدَكَ الْيَلَالِي	عَلَى مَا شِئْتَ فِي دَرْكِ الْمَعَالِي
فَلَمْ يَكْ مِنْكَ شَيْءٌ غَيْرُ أَمْرٍ	بَلَّغْنِ الْمُسْلِمِينَ عَلَى التَّوَالِي
فَقَابَلَكَ الْبَلَاءُ بِمَا ثَلَاقِي	فَذُقْ مَا تَسْتَحِقُّ مِنَ الْوَبَالِ

وَاعْتَمَدَ السُّلْطَانُ أَلْبُ أَرْسَلَانَ فِي الْوِزَارَةِ عَلَى نِظَامِ الْمَلِكِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ إِسْحَاقِ الطُّوسِيِّ، فَكَانَ وَزِيرَ صِدْقٍ، وَقَامَ فِي نُصْرَةِ الدِّينِ قِيَامًا مُؤَزَّرًا، وَعَادَ الْحَقُّ مُعَزَّزًا مُؤَقَّرًا، وَأَمَرَ بِإِسْقَاطِ ذِكْرِ الْأَشْعَرِيَّةِ مِنَ السَّبِّ، وَإِفْرَادِ مَنْ عَدَاهُمْ بِاللَعْنِ وَالتَّلْبِ، وَتَأْدِيبِ مَنْ فَعَلَهُ، وَاسْتَرْجَعَ مَنْ خَرَجَ مِنْهُمْ إِلَى وَطْنِهِ، وَاسْتَقْدَمَهُ مُكْرَمًا بَعْدَ بُعْدِهِ، وَبَنَى لَهُمُ الْمَسَاجِدَ وَالْمَدَارِسَ، وَعَقَدَ لَهُمُ الْحُلُقَ وَالْمَجَالِسَ، فَصَفَا عَيْشُ أَهْلِ السَّنَةِ بَعْدَ تَكْدُّرِهِ.

ولمَّا أخرج الأستاذ أبو سهل الإمام القشيريَّ من السَّجن، وخرجوا من البلد، تابع القشيريُّ مسيره حتى انتهى إلى بغداد، فوردَّ على أمير المؤمنين القائم بأمر الله، فأمر بإعزازه وإكرامه، ولقي فيها قبولاً^(١).

ثم عاد القشيريُّ إلى نيسابور في دولة السلطان ألب أرسلان سنة ٤٥٥، فبقي فيها عشرَ سنين من آخر عُمره، مُرفهاً مُحترماً مُطاعاً مُعظماً، حتى توفي فيها، رحمه الله تعالى^(٢).

وكما خرج إمام الحرمين والقشيريُّ من نيسابور في هذه الفتنة، فإنه خرج فيها أيضاً جُمٌ غفيرٌ من أهل العلم، حتى جمعت تلك السنة في موسم الحج أربع مئة قاضٍ من الحنفية والشافعية، هَجَرُوا بلادهم بسبب تلك الواقعة، وتشتَّت فِكْرُهُم بعد الحج، فمن عازم على المجاورة، ومن مُحَيَّر في أمره لا يدري أين يذهب^(٣).

وفي هذه المِحْنة أَلَفَ الإمامُ القشيريُّ رسالةً سَمَّاها «شكاية أهل السنة بحكاية ما نالهم من المِحْنة»، وهي رسالةٌ وَجَّهَهَا إلى علماء عصره، يشكو فيها ما وقع في نيسابور من التضييق على أهل السنة من الأشاعرة، وقد وصلت هذه الرسالة إلى بَيْهَق، فنظر فيها الحافظُ البيهقيُّ (ت ٤٥٨)، وكتب رسالةً إلى عميد الملك، قال فيها: «ثم إنه - أعزَّ الله نَصْرَه - صَرَفَ هِمَّتَه العالِيَةَ إلى نَصْرِ دين الله، وقَمَعَ أعداء الله، بعدما تَقَرَّرَ للكافَّةِ حُسْنُ اعتقاده بتقرير خطباء أهل مملكته على لَعْنِ مَنْ استَوَجَبَ اللَعْنَ من أهل البدع

(١) وقد ذكر الخطيبُ في «تاريخه» ١١: ٨٣ أنَّ القشيريَّ قدم بغداد سنة ٤٤٨.

(٢) انظر للتوسُّع في تفاصيل هذه الأحداث: «تبين كذب المفتري» لابن عساكر ص ١٠٨-١١٢،

و«البداية والنهاية» لابن كثير (حوادث سنة: ٤٤٥، و٤٥٥، و٤٥٧، و٤٦٥)، وترجمة أبي

الحسن الأشعري من «طبقات الشافعية» للسبكي ٣: ٣٨٩.

(٣) «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي ٣: ٣٩٤.

ببدعته، وأيس أهل الزيغ عن زيغهِ عن الحق، وميله عن القصد، فألقوا في سَمْعِهِ ما فيه مساءة أهل السُنَّة والجماعة كافَّة، ومصيبُهم عامة، من الحنفية والمالكية والشافعية، الذين لا يذهبون في التعطيل مذاهب المعتزلة، ولا يسلكون في التشبيه طرق المُجسِّمة، في مشارق الأرض ومغاربها، لِيَسَلُّوا بالأسوة معهم في هذه المساءة عما يَسُوؤُهُم من اللعن والقَمْع في هذه الدولة المنصورة، ثَبَّتَها الله، ونحن نرجو عُثُورَهُ عن قريب على ما قَصُدُوا، ووُقُوفَهُ على ما أرادوا، فَيَسْتَدْرِكَ بتوفيق الله ما بَدَرَ منه فيما أُلْقِيَ إِلَيْهِ، ويأمر بتعزيز مَنْ زَوَّرَ عليه، وَقَبَّحَ صُورَةَ الأئمة بين يديه، وكأنه خَفِيَ عليه - أدام الله عِزَّهُ - حال شيخنا أبي الحسن الأشعري، رحمة الله عليه ورضوانه، وما يرجعُ إليه من شَرَف الأصل، وكِبَر المَحَلِّ، في العلم والفضل، وكثرة الأصحاب من الحنفية والمالكية والشافعية الذين رغبوا في علم الأصول، وأحبوا معرفة دلائل العقول...».

وقال فيها أيضاً: «وفضائل الشيخ أبي الحسن ومناقبه أكثر من أن يُمكن ذِكْرُها في هذه الرسالة، لِمَا في الإطالة من خشية الملالة، لكنني أذكرُ بمشيئة الله تعالى من شَرَفه بآبائه وأجداده، وَفَضْلِهِ بعلمه وحُسن اعتقاده، وَكِبَرِ حَجَلِهِ بكثرة أصحابه، ما يَحْمِلُهُ على الذَّبِّ عنه وعن أتباعه». وذكر ذلك كَلَّةً وَفَضَّلَ فيه، وختمها بِطَلَبِهِ من الوزير عميد الملك إطفاء الفتنة، وتقريب أهل السُنَّة وإكرامهم، وقَمَعَ أهل البدعة وإذلالهم^(١).

ووصلت رسالة القُشَيْرِيِّ أيضاً إلى بغداد، فنظر فيها قاضي القضاة الدامغانِيُّ من الحنفية، والإمام أبو إسحاق الشيرازيُّ وأبو بكر الشاشيُّ من الشافعية، وغيرهم. ويذكر الحافظُ ابنُ عساكر أنه وجد بخط بعض الثقات ما نصُّه:

(١) «تبيين كذب المفتري» لابن عساكر ص ١٠٠-١٠٢، و«طبقات الشافعية» للسبكي ٣: ٣٩٥-

﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾

ما قول السادةِ الجَلَّةِ الأئمةِ الفُقَهَاءِ، أَحَسَنَ اللّهُ تَوْفِيقَهُمْ، وَرَضِيَ عَنْهُمْ، فِي قَوْمِ اجْتَمَعُوا عَلَى لَعْنِ فِرْقَةِ الْأَشْعَرِيِّ وَتَكْفِيرِهِمْ، مَا الَّذِي يَجِبُ عَلَيْهِمْ فِي هَذَا الْقَوْلِ، يُفْتُونَا فِي ذَلِكَ مُنْعَمِينَ مُثَابِينَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

الجوابُ - وبالله التوفيق -: أَنْ كُلَّ مَنْ أَقْدَمَ عَلَى لَعْنِ فِرْقَةٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَتَكْفِيرِهِمْ فَقَدْ ابْتَدَعَ وَارْتَكَبَ مَا لَا يَجُوزُ الْإِقْدَامُ عَلَيْهِ، وَعَلَى النَّازِرِ فِي الْأُمُورِ - أَعَزَّ اللَّهُ أَنْصَارَهُ - الْإِنْكَارُ عَلَيْهِ وَتَأْدِيبُهُ بِمَا يَرْتَدُّعُ هُوَ وَأَمْثَالُهُ عَنْ ارْتِكَابِ مِثْلِهِ. وَكُتِبَ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الدَّامَغَانِي.

وبعده،

الجوابُ - وبالله التوفيق -: أَنَّ الْأَشْعَرِيَّةَ أَعْيَانُ السُّنَّةِ وَنُصَّارُ الشَّرِيعَةِ، انْتَصَبُوا لِلرَّدِّ عَلَى الْمُبْتَدِعَةِ مِنَ الْقَدَرِيَّةِ وَالرَّافِضَةِ وَغَيْرِهِمْ، فَمَنْ طَعَنَ فِيهِمْ فَقَدْ طَعَنَ عَلَى أَهْلِ السُّنَّةِ، وَإِذَا رُفِعَ أَمْرٌ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ إِلَى النَّازِرِ فِي أَمْرِ الْمُسْلِمِينَ وَجَبَ عَلَيْهِ تَأْدِيبُهُ بِمَا يَرْتَدُّعُ بِهِ كُلُّ أَحَدٍ. وَكُتِبَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَلِيٍّ الْفَيْرُوزْآبَادِي^(١).

وبعده،

جوابي مثله، وكتب محمد بن أحمد الشاشي^(٢).

(١) هو الإمام أبو إسحاق الشيرازي رحمه الله تعالى.

(٢) «تبيين كذب المفتري» لابن عساكر ص ٣٣٢. وذكره أيضاً ابن السبكي في ترجمة الإمام

الأشعري من «طبقات الشافعية» ٣: ٣٧٥-٣٧٦.

ثناء العلماء عليه:

جلالةَ قَدْر هذا الإمام، وعِظَم منزلته، مما لا يُحْتَلَفُ فيه، فقد أقرَّ بذلك الداني والقاسي، والقريبُ والبعيدُ، والموافقُ والمُخالفُ، وأسوقُ هنا شيئاً من أقوال أهل العلم في القُشيري، من غير استيعاب ولا استقصاء، في تتبُّع ذلك إطالة، وفي استيعابه إحالة.

فقد قال السَّمْعائي في «الأنساب»: «أحدُ مشاهير الدُّنيا بالفضل والعلم والزُّهد»^(١).

وقال ابنُ الأثير: «كان إماماً، فقيهاً، أصولياً، مُفسِّراً، كاتباً، ذا فضائل جمة»^(٢).

وقال ابنُ خَلِّكان: «كان أبو القاسم علامةً في الفقه، والتفسير، والحديث، والأصول، والأدب، والشعر، والكتابة، وعلم التَّصَوُّف، جمع بين الشريعة والحقيقة»^(٣).

وحلَّاه الحافظُ الذهبيُّ بقوله: «الإمامُ الزاهدُ القدوةُ الأستاذُ»^(٤).

وأما العلامةُ تاجُ الدين السُّبكيُّ فقال: «الإمامُ مُطْلَقاً، وصاحبُ «الرسالة» التي سارت مغرباً ومشرقاً، والبَسالة التي أَصْبَحَ بها نجمُ سعادته مُشْرِقاً، والأصالة التي تجاوز بها فوق الفَرْقَد وَرَقَى»، وقال: «أحدُ أئمة المسلمين علماً وعملاً، وأركان المِلَّةِ فعلاً ومقولاً، إمامُ الأئمة، ومُجَلِّي ظُلُمَاتِ الضَّلَالِ المُدْلِهِمَّة، أحدُ مَنْ يُقْتَدَى به في السُّنَّة،

(١) «الأنساب» ١٠: ١٥٦.

(٢) «الكامل في التاريخ» لابن الأثير ١٠: ٨٨ (وفيات سنة ٤٦٥).

(٣) «وفيات الأعيان» ٣: ٢٠٥.

(٤) «سير أعلام النبلاء» ١٨: ٢٢٧.

وَيُتَوَضَّحُ بكلامه طرقُ النار وطرقُ الجنة، شيخُ المشايخ، وأستاذُ الجماعة، ومُقدِّمُ الطائفة، الجامعُ بين أشتات العلوم^(١).

وقال أيضاً: «كان فقيهاً بارعاً أصولياً مُحَقِّقاً مُتَكَلِّماً سُنِّيًّا مُحَدِّثاً حَافِظاً مُفَسِّراً مُتَفَنِّناً نحوياً لغوياً أديباً كاتباً شاعراً مَلِيحَ الخطِّ جَدّاً شجاعاً بَطَلاً...، أَجَمَعَ أَهْلُ عَصْرِهِ على أَنه سَيِّدُ زمانه، وَقُدُوءُ وقته، وبركةُ المسلمين في ذلك العصر»^(٢).

وفاته:

وما زال الإمامُ القُشَيْرِيُّ يُعَلِّمُ النَّاسَ وَيَعْظُمُهُم، وَيُؤَلِّفُ الْكُتُبَ وَالرِّسَالَةَ، حَتَّى تُوُفِّيَ صَبِيحَةَ يَوْمِ الْأَحَدِ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ السَّادِسِ عَشَرَ مِنْ شَهْرِ رَبِيعِ الْآخِرِ مِنْ سَنَةِ ٤٦٥ بَنِيْسَابُور^(٣)، عَنِ ٨٩ سَنَةٍ^(٤).

ويذكر العلامةُ تاجُ الدِّينِ السُّبْكِيُّ أَنَّهُ لَمَّا مَرَضَ لَمْ تَفُتَّهُ رَكْعَةٌ قَائِماً، بَلْ كَانَ يُصَلِّي قَائِماً إِلَى أَنْ تُوُفِيَ^(٥). رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَرَضِيَ عَنْهُ.

وكانت له فَرَسٌ قَدْ رَكِبَهَا عَشْرِينَ سَنَةً، لَمْ يَرْكَبْ غَيْرَهَا، فَلَمَّا مَاتَ امْتَنَعَتْ

(١) «طبقات الشافعية الكبرى» لابن السبكي ١٥٣: ٥.

(٢) «طبقات الشافعية الكبرى» لابن السبكي ١٥٤: ٥.

(٣) «تبيين كذب المفتري» لابن عساكر ص ٢٧٥-٢٧٦، وكذا أَرَخَ وفاته غيرُ واحد.

وأما ما ذكره ابن الجوزي في «المنتظم» ٨: ٢٨٠ من أن وفاته كانت في شهر رجب من هذه السنة، فلم يُتَابِعْ عليه.

(٤) وأغرب الإمامُ ابنُ كثيرٍ حيثُ قال في «البداية والنهاية» في وفيات سنة ٤٦٥: إن أبا القاسم توفي فيها عن سبعين سنة، ولعله تصحيف عن (تسعين سنة)، فإن أبا القاسم القشيري عاش ٨٩ سنة على القول المشهور بأنه ولد سنة ٣٧٦، وعلى قول الذهبي إنه ولد سنة ٣٧٥ يكون عمره عند وفاته ٩٠ سنة، والله أعلم.

(٥) «طبقات الشافعية الكبرى» لابن السبكي ١٥٩: ٥.

عن العَلَف ولم تَطْعَم شيئاً، ولم تُمَكِّنْ رَاكِباً من ركوبها، ومكثت أياماً قلائل على هذا بعده، إلى أن ماتت^(١).

وبعد وفاته لم يدْخُلْ أحدٌ من أولاده بيته، ولا مَسَّ ثيابه، ولا كتبه، إلا بعد سنين، احتراماً له وتعظيماً^(٢).



(١) «المتنظم» لابن الجوزي ٨: ٢٨٠، و«البداية والنهاية» لابن كثير (وفيات سنة ٤٦٥)، و«الكامل» لابن الأثير ١٠: ٨٨، و«طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي ٥: ١٦٠.

(٢) «المتنظم» لابن الجوزي ٨: ٢٨٠، و«البداية والنهاية» لابن كثير (وفيات سنة ٤٦٥).

كلمة عن هذه القصيدة

تعريف عام:

هذه القصيدة منظومة من البحر الوافر، عدّة أبياتها ٤٠ بيتاً، بيّنَ فيها ناظمها الإمام القشيري رحمه الله تعالى مذهب أهل السنة والجماعة في عدّة مسائل عقديّة، هي على الترتيب:

وجود الله عزّ وجلّ، ما يجبُ لله من الصّفات، ما يستحيلُ على الله، مسألة الرؤية، مسألة خلق القرآن، الخيرُ والشرُّ مُرادان لله تعالى، مسألة خلق أفعال العباد، مسألة مُرتكب الكبيرة، مسائل النّبوات، مسألة المُفاضلة بين الصّحابة، عدم الخوض فيما جرى بينهم، التحذير من متابعة أهل البدع في اعتقادهم، مسألة الإيمان.

تحقيق اسمها:

سُمّيت هذه القصيدة في بعض النسخ بـ«القصيدة الصّوفية»، وهو الاسمُ الذي أثبتّه لها الدكتور قاسم السامرائي في طبعته^(١)، ولم أقف على ما يؤكّده، فقد ورد ذكرُها في «تبيين كذب المفتري»^(٢) للحافظ ابن عساكر بـ«القصيدة المنظومة في الاعتقاد»، على أن في تسميتها بـ«القصيدة الصّوفية» غرابة؛ إذ ليس فيها أيُّ مبحث من مباحث التصوف.

(١) سيأتي الكلامُ على هذه الطبعة تحت عنوان «الأصل المُعتمد لهذه المنظومة».

(٢) ص ٣٢٣. وسيأتي نقلُه قريباً جداً.

ولذلك آثرتُ أَنْ أُطَلِّقَ عليها «القصيدة القُشَيْرِيَّة»، لا من جهة أَنَّ ذلك هو اسمُها، بل من بابِ نِسْبَتِها إلى ناظمِها، كما نُسِبَتْ إليه «الرسالة» المشهورة من تأليفه، فقول: «الرسالة القُشَيْرِيَّة».

توثيق نسبتهَا إلى القشيري:

نسبةُ هذه «القصيدة» إلى الإمام القُشَيْرِيِّ ثابتٌ، ويدلُّ عليه ما رواه الإمامُ الحافظُ ابنُ عساكرٍ في «تبيين كذب المفتري» عن الإمام أبي مسعود الفضل بن أحمد الصَّاعِدِيِّ قال: حكى لي الأميرُ أبو الحسن علي بن الحسن السيمجوري القايي رحمه الله يوم السبت، سلخ رجب، عَظَّمَ اللهُ بركته، سنة ثلاث وخمسين وأربع مئة^(١)، قال: إني كنتُ أوَّلَ من أَمَسَ بين النائم واليقظان، فرأيتُ كأنك حَضَرْتَ عندي وقلتَ لي: إِنَّ الصُّوفِيَّةَ جعلوا وَلَدَكَ مُحَمَّدًا^(٢) نائِبهم في عَقْدِ المجلس، فكما سمعتُ منك هذا المقال رأيتُ رسول الله ﷺ جالِساَ كِشِيهِ المُتَكِي، حاسِراً عن رأسه، وبِجَنِّهِ شَخْصٌ عَلِمْتُ أَنَّهُ عائِشَةُ رضي الله عنها، ثم إِنَّ وَلَدَكَ أَنشَدَ بين يَدَي رسول الله ﷺ القصيدة المنظومة في الاعتقاد التي مُفَتِّتُهَا:

بِحَمْدِ اللهِ أَفْتَحُ الْمَقَالَ وَقَدْ جَلَّتْ أَيَادِيهِ تَعَالَى

من إنشاد الأستاذ الإمام أبي القاسم عبد الكريم بن هوازن القُشَيْرِي، ثم إنه جَرَى على لسان وَلَدِكَ مُحَمَّدٍ في أثناء إنشاده بين يَدَي رسول الله ﷺ هذه القصيدة شيءٌ، فقال له رسولُ الله ﷺ: كَيْفَ قُلْتَ - كالمُستدركِ عليه -؟ فرجع إلى أبيات قبلها، فأنشدها

(١) أي: في حياة الإمام القُشَيْرِي، وكانت سنُّ القُشَيْرِي يومئذ ٧٧ عاماً، وذلك قبل وفاته باثني عشر عاماً. ويُستفادُ من هذا أن نَظَّمَ هذه القصيدة كان قبل هذا التاريخ.

(٢) هو محمد بن الفضل الصاعدي، فقيه شافعي، يُعرَفُ بـ«فقيه الحرم»، ولد سنة ٤٤١، وتوفي سنة ٥٣٠. وعلى هذا يكونُ سنُّه عند وقوع هذه الحادثة ١٢ عاماً.

بين يَدَي رسول الله ﷺ إلى أن فَرَّغَ من إنشاد تمام القصيدة، ثم قال له رسول الله ﷺ: جَعَلْتُكَ نَائِبِي فِي عَقْدِ الْمَجْلِسِ، ثم في الحال جاءت فاطمة عليها السَّلَامُ، وَجَلَسَتْ بَيْن يَدَي رسول الله ﷺ وبين عائشة، فقال لها رسول الله ﷺ يُغْرِمُهَا، يعني: على ما فاتها بعد قيامها من جَنْبِهِ، حَالَ إنشاد هذا الصَّبِيِّ، ورَأَيْتُ على وَلَدِكَ في تلك الحالة ثياباً بيضاً، ثم ذكر الأمير أبو الحسن السيمجوري هذه الرؤيا بين يدي جماعة المُتصَوِّفَةِ بنيسابور في خانقاه الشيخ أبي عبد الرحمن السُّلَمِيِّ، فكلُّهُمْ أُعْجِبُوا بهذه البشارة^(١).

قلت: فهذا يدلُّ على ثُبُوت نسبة هذه القصيدة إلى الإمام القُشَيْرِيِّ، حيثُ قَصَّ الأميرُ الرُّوْيَا على الفضل بن أحمد الصَّاعِدِيِّ، ثم بحَضْرَةِ جماعة من الصُّوفِيَةِ في خانقاه الشيخ أبي عبد الرحمن السُّلَمِيِّ، وفيها ذِكْرُ هذه القصيدة، وَذِكْرُ مَطْلَعِهَا، وَنِسْبَتُهَا إلى القُشَيْرِيِّ، ولم يُنْكَرْ شيئاً من ذلك واحدٌ منه، وَجَرى ذلك في حياة الناظم - كما تَقَدَّمَ - وَسَجَّلَهُ الحافظُ ابنُ عساكر المتوفى سنة ٥٧١ هـ، أي: بعد مئة سنة ونَيْفٍ من وفاة الإمام القُشَيْرِيِّ، رحمهما الله تعالى.

وليس هذا استدلالاً بالرُّوْيَا والأحلام والمنامات - فإنه لا يَصِحُّ في البحوث العلمية - لأنَّ الذي في الرُّوْيَا هو إثباتُ فضيلةٍ للشيخ محمد بن الفضل الصَّاعِدِيِّ وبشارةٍ له، وليس هو محلُّ البحث هاهنا، وإنما محلُّ الشاهد عَدَمُ إنكار الحاضرين نسبة هذه «القصيدة» إلى الإمام القُشَيْرِيِّ.

وقد يُسْتَعْرَبُ لأَوَّلِ وَهْلَةٍ وَجُودُ منظومات علمية في مِثْلِ عصر القُشَيْرِيِّ؛ إذ المنظوماتُ العلميةُ إنما شاعت عند المتأخرين، ولكنَّ هذا التوهُّمُ يزولُ بالنَّظَرِ والتَّتَبُّعِ، فقد وَجِدْتُ بعضَ المنظومات العلمية في هذا العصر^(٢).

(١) «تبيين كذب المفتري» لابن عساكر ص ٣٢٢-٣٢٣.

(٢) ومن ذلك أَنَّ للفيلسوف الطيب أبي علي ابن سينا (٣٧٠-٤٢٨) - أخذُ المعاصرين للإمام =

زمان نظمها:

تَقَدَّمَ قَرِيباً أَنْ نَظَّمَ الْقَشِيرِيُّ هَذِهِ الْقَصِيدَةَ كَانَ قَبْلَ سَنَةِ ٤٥٣، وَعَلَيْهِ فَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الْقَشِيرِيُّ نَظَّمَهَا بِسَبَبِ الْمِحْنَةِ الَّتِي وَقَعَتْ لِأَهْلِ السَّنَةِ فِي نَيْسَابُورَ مَا بَيْنَ سَنَةِ ٤٤٥ وَسَنَةِ ٤٥٥^(١)، وَيَحْتَمِلُ أَيْضاً أَنْ يَكُونَ نَظَّمَهَا قَبْلَ ذَلِكَ، فِي أَحْدَاثٍ وَقَعَتْ قَبْلَ سَنَةِ ٤٤٥، كَانَتْ مُقَدِّمَةً لِلْمِحْنَةِ الْمَذْكُورَةِ، فَقَدْ ذَكَرَ الْحَافِظُ ابْنُ عَسَاكِرَ عَنْ أَبِي مُحَمَّدَ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ عَبْدِ الْمَاجِدِ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ هَوَازِنِ الْقَشِيرِيِّ الصُّوفِيِّ النَّيْسَابُورِيِّ بِدَمَشَقٍ مَكْتُوباً بِخَطِّ جَدِّهِ الْإِمَامِ أَبِي الْقَاسِمِ الْقَشِيرِيِّ - قَالَ ابْنُ عَسَاكِرَ: وَأَنَا أَعْرِفُ الْخَطَّ، فَوَجَدْتُ فِيهِ -

«بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»

اتَّفَقَ أَصْحَابُ الْحَدِيثِ أَنَّ أَبَا الْحَسَنِ عَلِيَّ بْنَ إِسْمَاعِيلَ الْأَشْعَرِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ إِمَاماً مِنْ أئِمَّةِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ، وَمَذْهَبُهُ مَذْهَبُ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ، تَكَلَّمَ فِي أَصُولِ الدِّيَانَاتِ عَلَى طَرِيقَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَرَدَّ عَلَى الْمَخَالِفِينَ مِنْ أَهْلِ الزَّيْغِ وَالْبِدْعَةِ، وَكَانَ عَلَى الْمَعْتَزِلَةِ وَالرُّوَافِضِ وَالْمُبْتَدِعِينَ مِنْ أَهْلِ الْقَبْلَةِ، وَالْخَارِجِينَ مِنَ الْمِلَّةِ، سَيْفًا مُسْلُولًا، وَمَنْ طَعَنَ فِيهِ أَوْ قَدَحَ، أَوْ لَعَنَهُ أَوْ سَبَّهُ، فَقَدْ بَسَطَ لِسَانَ الشُّوْءِ فِي جَمِيعِ أَهْلِ السُّنَّةِ. بَذَلْنَا خُطُوطَنَا طَائِعِينَ بِذَلِكَ فِي هَذَا الذِّكْرِ، فِي ذِي الْقَعْدَةِ سَنَةِ سِتٍّ وَثَلَاثِينَ وَأَرْبَعِ مِائَةٍ، وَالْأَمْرُ عَلَى هَذِهِ الْجُمْلَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي هَذَا الذِّكْرِ. وَكَتَبَهُ عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ هَوَازِنِ الْقَشِيرِيُّ.

= الْقَشِيرِيُّ (٣٧٦-٤٦٥)، وَإِنْ تَقَدَّمَتْ وَفَاتُهُ عَنْهُ أَزِيدَ مِنْ خَمْسَةِ وَثَلَاثِينَ عَاماً حَيْثُ لَمْ يُعَمَّرْ - أَرْجُوزَةً فِي الطَّبِّ، وَأُخْرَى فِي الْمُنَظَّمِ. انْظُرْ: «كُشْفُ الظُّنُونِ» لِحَاجِي خَلِيفَةَ ١: ١، وَ«الْأَعْلَامُ» لِلزَّرْكَلِيِّ ٢: ٢٤٢.

وَلَعَلَّ الْمُتَتَبِعَ لِذَلِكَ يَقِفُ عَلَى عِدَّةِ امْتِلَاءٍ لِمُنْظُومَاتٍ عِلْمِيَّةٍ فِي هَذَا الْعَصْرِ، وَأُخْرَى قَبْلَهُ.

(١) تَقَدَّمَ الْحَدِيثُ عَنْ هَذِهِ الْمِحْنَةِ بِشَيْءٍ مِنَ التَّفْصِيلِ ص.....

ثم ساق ابنُ عساكر ما في الكتاب المذكور من موافقة جماعة من كبار العلماء على ذلك، منهم: أبو محمد الجويني، وأبو عثمان الصابوني، وابنه أبو نصر، وعبد الجبار الإسفرايني^(١).

فهذا يدلُّ على أنَّ بوادرَ الفتنة كانت قبل تاريخِ المِحْنَةِ العظمى سنة ٤٤٥؛ فهذا الكتابُ مُؤرَّخٌ بسنة ٤٣٦.

ثم إذا علمتَ أنَّ نَظْمَ هذه القصيدة كان بسبب سؤال وَجَّهَ إلى القُشَيْرِيِّ - كما ستراه في البيت الثالث منها - تَرَجَّحَ أن القُشَيْرِيَّ نَظَّمَ هذه «القصيدة» في واحدةٍ من أحداث هذه الفتن الواقعة بنيسابور ما بين سنة ٤٣٦ - أو قبلها بقليل - سنة ٤٤٥، وهي السنة التي وقعت فيها المِحْنَةُ العظمى التي سُجِّنَ فيها القُشَيْرِيُّ، ثم خرج بسببها من البلاد، والله تعالى أعلم.

الأصل المعتمد لهذه المنظومة:

وهذه المنظومة حَقَّقَهَا الدكتور قاسم السامرائي جزاءه الله خيراً عن نسخة خطية محفوظة في مكتبة بودليان في أكسفورد - إنجلترا، تحت رقم (4 Digby Or.)، ونشرها في مجلة المجمع العلمي العراقي (المجلد الثامن عشر، سنة ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م)، تحت عنوان: «أربع رسائل في التصوف لأبي القاسم القُشَيْرِيِّ»، والرسائل الأربع هي: «كتاب التوبة»، و«عبارات الصوفية ومعانيها»، و«مشور الخطاب في مشهور الأبواب»، و«القصيدة الصوفية». أما «كتاب التوبة» فنُشِرَ في المجلد السابع عشر من المجلة المذكورة، وأما الرسائل الثلاث الأخرى ففي المجلد الثامن عشر منها.

(١) «تبيين كذب المفتري» ص ١١٢ - ١١٣. وذكره أيضاً ابن السبكي في ترجمة الإمام الأشعري من «طبقات الشافعية» ٣: ٣٧٤.

وذكر الدكتور قاسم السامرائي أنَّ لهذه «القصيدة» نُسخاً أخرى، منها نسخة في المكتبة العامة في لينكراد - روسيا، وأخرى في القاهرة، ونسختان في برلين تحت رقم (Mo. ٣٥، ٢٣٠٠، ٥ - ٧٦١٩)^(١)، إلا أنه لم يستطع الحصول عليها.

قلت: وعلى طبعته كنتُ قد اعتمدتُ في هذا الشرح، ثم وَفَّقَنِي الله تبارك وتعالى إلى الوقوف عليها في آخر أخبار الإمام الشافعي رضي الله عنه من كتاب «الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء» للإمام الحافظ ابن عبد البر رحمه الله تعالى^(٢)، فقابلتها على الطبعة المذكورة فوجدتُ بينهما فروقاً يسيرةً في بعض الألفاظ، وتأخيرُ بيتين عن موضعهما في موطنين^(٣)، وتقديم بيت على بيت في ثلاثة مواطن^(٤)، وزيادةُ بيت في موطن^(٥)، حيثُ كانت عِدَّةُ أبيات المنظومة في طبعة السامرائي ٣٩ بيتاً، فصارت ٤٠ بيتاً.

(١) هكذا أثبت الدكتور قاسم السامرائي الرقم، والله أعلم.

(٢) «الانتقاء» ص ١١٧-١١٩ من طبعة الأستاذ حسام الدين القدسي بتعليق الإمام الكوثري رحمه الله تعالى، وليست هي من صُلُب الكتاب، بل مما أُلْحِقَ فيه في بعض النسخ الخطية فيه، على ما يجري عادةً في كثير من المخطوطات من كتابة بعض الفوائد في أول المخطوط وآخره، وإن كانت أجنبيةً عنه، ولذلك أسَقَطَهَا العلامةُ المُحَقِّقُ الشَّيْخُ عَبْدُ الْفَتْاحِ أَبُو عُذَّةٍ رحمه الله من طبعته لكتاب «الانتقاء»، وأشار في حاشية ص ١٨٢ إلى أنها لم ترد في النسخ الخطية التي اعتمد عليها، إلا النسخة (و)، وهي نسخة مكتبة ولي الله بالآستانة: إصطنبول، وتاريخُ نسخها سنة ٧٣٤.

قلت: فهذه بمنزلة طبعة أخرى للمنظومة عن نسخة خطية معتمدة مؤرَّخة بالقرن الثامن، غير النسخة الخطية المعتمدة في طبعة الدكتور قاسم السامرائي، فتزدادُ بذلك هذه المنظومةُ توثيقاً، والله الموفق.

(٣) الموضع الأول: البيتان: ٢٠ و ٢١، والموضع الثاني: البيتان: ٢٩ و ٣٠.

(٤) وذلك في البيت ٢١ قُدِّمَ على البيت ٢٠، وفي البيت ٣٠ قُدِّمَ على البيت ٢٩، وفي البيت ٣٩ قُدِّمَ على البيت ٣٨.

(٥) وهو البيت: ٨.

وقد أشرتُ إلى هذه الفروق كُلِّها في مواضعها من شرحي هذا، ورمزتُ لطبعة الدكتور قاسم السامرائي بالحرف (ق)، وَلِمَّا وَرَدَ في مخطوط كتاب «الانتقاء» للحافظ ابن عبد البر بالحرف (ن).

ويجدرُ التنبيهُ إلى أَنَّ الدكتور قاسماً السامرائيَّ قد قَدَّمَ للمنظومة بمُقَدِّمة شرح فيها المعنى الإجمالي لكلِّ بيت من أبياتها، فكان ذلك في سِتِّ صفحات، جزاه الله تعالى عن ذلك خيرَ الجزاء.

ولا أعلمُ لهذه «القصيدة» - على سُهرة مؤلِّفها، وجلالة قَدْره، وإمامته - شَرْحاً غير هذا الشَّرْحِ المُجَمَّلِ المُختَصَرِ جداً، فإن كان الأمرُ كذلك، فهذا الشَّرْحُ الذي بين يديك هو أوَّلُ شرح تفصيلي لها، بعد مُضيِّ ما يَقْرُبُ من ألف سنة من نَظْمِها^(١)، والحمدُ لله على سابغ فضله وواسع إنعامه.



(١) لأنها نُظِّمَتْ قبل سنة ٤٥٣ جزماً، وأنا اليوم في سنة ١٤٣٠.

النص المحقق
للقصيدة القشيرية

القصيدة القشيرية

للإمام أبي القاسم القشيري

رحمه الله تعالى^(١)

- ١- بِحَمْدِ اللَّهِ أَفْتَتِحُ الْمَقَالَ
 - ٢- وَأُعِقِبُ بِالصَّلَاةِ عَلَى الْمُعَلَّى
 - ٣- وَقَفْتُ عَلَى مَعَانِي مَا سَأَلْتُمْ
 - ٤- بَنَظُمٍ لَا مُخِلٍّ بِالْمَعَانِي
 - ٥- سَأُسَعِفُكُمْ بِرَبِّي مُسْتَعِينًا
 - ٦- حَكَمْنَا بِالْحُدُوثِ لِكُلِّ شَيْءٍ
 - ٧- تَذُلُّ الْمُحَدَّثَاتُ عَلَى قَدِيمٍ
 - ٨- يُخَالِفُهَا فَلِلْمَخْلُوقِ نَقْصٌ
 - ٩- قَدِيرٌ عَالِمٌ حَيٌّ مُرِيدٌ
 - ١٠- وَلَا سِتِحْقَاقِهِ هَذَا الْأَسَامِي
 - ١١- فَلَا يَخْوِيهِ قُطْرٌ أَوْ مَكَانٌ
 - ١٢- وَرَاءَ أَوْ مُقَابَلَةً وَفَوْقًا
- وَقَدْ جَلَّتْ أَيَادِيهِ تَعَالَى
عَلَى كُلِّ الْوَرَى شَرْفًا وَحَالًا
مِنْ التَّوْحِيدِ أَذْكُرُهُ ارْتَجَالًا
وَلَا بَسْطِ فَيُورِثُكُمْ مَلَالًا
أَوْ مَلُ أَنْ يُجَنِّبَنِي الضَّلَالَا
وَجَذَنَاهُ تَغْيِيرَ وَاسْتِحَالَا
يُحَصِّلُهَا وَلَمْ يَقْبَلْ زَوَالَا
وَحَالِقُهَا أَبَى إِلَّا جَلَالَا
سَمِعُ مُبْصِرٌ لَبَسَ الْجَمَالَا
صِفَاتٌ يَسْتَحِقُّ بِهَا الْكَمَالَا
وَلَا حَدٌّ فَيَسْتَدْعِي مِثَالَا
وَتَحْتَ أَوْ يَمِينًا أَوْ شَمَالَا

(١) أغفلت هنا ذِكْرَ فروق نُسخَتَي المنظومة، مُكْتَفِيًا بِمَا سَأَتِي التَّنْبِيهُ إِلَيْهَا تَفْصِيلًا فِي أَثْنَاءِ الشَّرْحِ.

تعالى أَن يُظَنَّ وَأَن يُقَالَ
 مُؤَلَّفَةً قِصَّاراً أَوْ طِوَالاً
 وَلَمْ يُوجِبْ لَهُ وَضْعاً مُحَالاً
 وَفِي إِنْزَالِهِ بَادٍ وَقَالَ
 لَكَانَ لِنَعْتِ عِزَّتِهِ انْتِقَالَ
 سَدَاداً أَوْ فَسَاداً أَوْ خَبَالاً
 وَحَاوَلْنَا الْجَوَاهِرَ مَا اسْتَحَالَ
 أَمَارَاتٍ فَدَعَّ عَنْكَ الْمُحَالَ
 وَلَا لَجَزَاءٍ مَوْلَانَا اعْتِلَالَ
 بَلَى كَسْبٌ شَرَحْتُ بِهِ الْمَقَالَ
 بِدُونِ الْكُفْرِ لَمْ يُخْسِنِ فِعَالاً
 بَعِيدٌ مِّنْ تَكَلُّفِهِ الْفِعَالُ
 لَهُمْ بُرْهَانٌ صَدِّقٌ قَدْ تَوَالَى
 وَعِزُّ قَدْ كَسَاهُ بِهِ جَلَالاً
 وَأَوْصَافٍ حَمِيدَاتٍ خِلَالاً
 وَمِعْرَاجاً وَمَا فِي ذَاكَ نَالاً
 أَصَابَ لِبَسْطِ قَالَتِهِ مَجَالاً
 وَكَانَ الْبَذَرُ وَالْبَاقِي هِلَالاً
 وَلَمْ يَتْرُكْ لِإِلَهَامٍ مَقَالاً
 وَأَفْعَالاً مُبَاحاً أَوْ حَلَالاً

١٣- تَقَدَّسَ أَن يَكُونَ لَهُ شَبِيهٌ
 ١٤- وَلَا جِسْمٌ يُمَاتِلُ مُحَدَّثَاتِ
 ١٥- يَرَاهُ الْمُؤْمِنُونَ بَغِيرَ شَكٍّ
 ١٦- وَمَا الْقُرْآنُ مَخْلُوقاً حَدِيثاً
 ١٧- وَلَوْ فِي مُلْكِهِ مَا لَمْ يُرِدْهُ
 ١٨- وَيَخْلُقُ فِعْلَنَا خَيْرًا وَشَرًّا
 ١٩- وَقَدَرْتُنَا لِنَن صَلَحَتْ لَخَلْقِ
 ٢٠- بَلِ الْأَفْعَالُ وَالْأَكْسَابُ مِنَّا
 ٢١- وَلَيْسَ الْكَسْبُ مُوجِبٌ مَا يُلَاقِي
 ٢٢- فَلَا قَدَرٌ وَلَا فِي الدِّينِ جَبْرٌ
 ٢٣- وَلَمْ يَخْرُجْ عَنِ الْإِيمَانِ عَبْدٌ
 ٢٤- وَلِلَّهِ الْعَزِيزِ يَحِقُّ مُلْكُ
 ٢٥- وَأَرْسَلَ بِالْهُدَى رُسُلًا كِرَامًا
 ٢٦- وَخَصَّ مُحَمَّدًا بَعْلُو قَدِيرٍ
 ٢٧- وَأَعْطَاهُ مِنْ أَفْضَالِ وَمَجْدِ
 ٢٨- شَفَاعَةِ أُمَّةٍ وَكَمَالِ دِينِ
 ٢٩- إِذَا رَامَ الْخَطِيبُ لَهَا بَيَانًا
 ٣٠- فَكَانَ الشَّمْسُ وَالْبَاقُونَ بَذَرًا
 ٣١- فَمَهَّدَ لِلْوَرَى شَرَفًا قَوِيماً
 ٣٢- وَبَيَّنَّ أَنَّ أَفْعَالاً حَرَاماً

وَمَنْ يَغْصِ الْإِلَهَ يَذُقْ وَبَالًا
 عَلَى يَبْضَاءٍ مِنْ دُرِّ تَلَالَا
 وَفَارُوقُ تَعَقَّبَهُ وَآلَا
 هُمُ الْخُلَفَاءُ، وَالْبَاقُونَ لَا لَا
 وَدَعْ مَا قَدْ جَرَى وَدَعِ السُّؤَالَ
 لِتَشْبِيهِ وَتَعْطِيلٍ وَقَالَ
 وَمَنْ يَخْتَارُ رَفْضًا وَاعْتِزَالَ
 أَرَى مِنْهُ التَّجَاوُزَ وَالنَّوَالَ

٣٣- وَلِلْخَيْرَاتِ قَدْ وَعَدَ الْعَطَايَا
 ٣٤- فَلَمَّا أَنْ مَضَى- تَرَكَ الْبَرََايَا
 ٣٥- وَبَعْدَ وَفَاتِهِ الصَّدِّيقُ ثَانِ
 ٣٦- وَذُو النُّورَيْنِ بَعْدَهُمْ عَلِيٌّ
 ٣٧- فَلَا تَذْكُرْ صَاحِبَتَهُ بِسُوءٍ
 ٣٨- وَخَالَفَ كُلَّ مُبْتَدِعٍ تَصَدَّى
 ٣٩- وَجَانِبَ كُلِّ مُتَحِلٍّ ضَلَالًا
 ٤٠- وَقُلْ أَنَا مُؤْمِنٌ وَبِفَضْلِ رَبِّي



شرح
القصيدة القشيرية

تأليف
الدكتور حمزة محمد وسيم البكري

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١- بِحَمْدِ اللَّهِ أَفْتَحُ الْمَقَالَ وَقَدْ جَلَّتْ أَيَادِيهِ تَعَالَى

بدأ الناظم الإمام القشيري رضي الله تعالى عنه منظومته بحمد الله سبحانه وتعالى؛ لقوله ﷺ: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدِ أَقْطَعُ»، وفي رواية: «أَجْذَمُ»^(١).

وقوله: «بِحَمْدِ اللَّهِ» متعلق بقوله: «أَفْتَحُ الْمَقَالَ»، والباء فيه للمصاحبة، أي: أَفْتَحُ الْمَقَالَ مُصَاحِباً حَمْدَ اللَّهِ تَعَالَى^(٢)، والمَقَالُ: مصدرٌ ميميٌّ بمعنى «القول» على وزن «مَفْعَلٍ»، وأصله «مَقُولٌ»، ثم نُقِلَتْ حركَةُ الواوِ إِلَى الْقَافِ، وَأُبْدِلَتْ الْوَاوُ أَلْفًا.

والواوُ في قوله: «وَقَدْ جَلَّتْ أَيَادِيهِ تَعَالَى» واوُ الحال، كأنه قال: أَفْتَحُ قَوْلِي مُصَاحِباً حَمْدَ اللَّهِ وَالحَالُ أَنَّ أَيَادِيهِ تَعَالَى قَدْ جَلَّتْ.

والأَيَادِي: جمعُ «يَدٍ»، وهي هنا بمعنى النِّعْمَةِ، وتُجْمَعُ «الْيَدُ» أَيْضاً عَلَى «أَيْدٍ»، قال الفَيَّومِيُّ: «جَمْعُ الْقَلَّةِ: أَيْدٍ، وَجَمْعُ الْكَثَرَةِ: الْأَيَادِي»^(٣)، لَكِنْ قَالَ ابْنُ جَنِّي: «الْيَدُ الَّتِي هِيَ الْعُضْوُ، قَالُوا فِيهَا: «أَيْدٍ» الْبَتَّةَ، فَأَمَّا «أَيَادٍ» فَتَكْسِيرُ «أَيْدٍ» لَا تَكْسِيرُ «يَدٍ»،

(١) أخرجه أبو داود (٤٨٤٠)، وابن ماجه (١٨٩٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. وحسنه الحافظ ابن الصَّلاح - كما في «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي ٩: ١ - والإمام النووي في «الأذكار» ص ١٠٣.

(٢) انظر معاني الباء - ومنها المصاحبة - في «مغني اللبيب» لابن هشام ١: ١٠٣.

(٣) «المصباح المنير» ص ٥٥٨، مادة (يدي).

على أن «أياد» أكثر ما تُستعمل في النعم لا في الأعضاء، وقد جاءت أيضاً فيها، ثم ذكر شواهد على استعمالها في الأعضاء^(١).

فقوله: «جَلَّتْ أَيْادِيهِ» أي: عَظُمَتْ نِعْمُهُ، وَعَظُمَتْهَا أَنَّ الْعَبْدَ لَا يُمَكِّنُهُ الْإِحَاطَةُ بِهَا لكَثْرَتِهَا، كما قال سبحانه: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا﴾ [إبراهيم: ٣٤]^(٢).

٢- وَأَعْقِبُ بِالصَّلَاةِ عَلَى الْمُعَلَّى عَلَى كُلِّ الْوَرَى شَرْفًا وَحَالًا

قوله: «وَأَعْقِبُ بِالصَّلَاةِ عَلَى الْمُعَلَّى» أي: أُتْبِعُ حَمْدَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ.

واعلم أنه قد ذكر كثير من أصحاب الشُّروح والحواشي أن ذِكْرَ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بعد الْحَمْدِ في افتتاحِ الْكُتُبِ، هو من الْعَمَلِ بقوله ﷺ: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِحَمْدِ اللَّهِ وَالصَّلَاةِ عَلَيَّ فَهُوَ أَقْطَعُ أَبْتَرُ مَحْقُوقٌ مِنْ كُلِّ بَرَكَةٍ»، ويقول ﷺ: «مَنْ صَلَّى عَلَيَّ فِي كِتَابٍ لَمْ تَزَلِ الْمَلَائِكَةُ تَسْتَغْفِرُ لَهُ مَا دَامَ اسْمِي فِي ذَلِكَ الْكِتَابِ».

قلت: لكن الحديثان ضعيفان جداً^(٣)، وما قاله بعضهم من «أنه ضعيف،

(١) انظر «الخصائص» لابن جني ١: ٢٦٧.

(٢) قال الراغب الأصفهاني في «المفردات» ص ٩٥ (جلل)، ونقله عنه العلامة الزبيدي في «تاج العروس» ٧: ٣٥٩ (جلل): «الجليل: العظيم القدر، ووصفه تعالى بذلك: إِمَّا لَخَلْقِهِ الْأَشْيَاءَ الْعَظِيمَةَ الْمُسْتَدَلَّ بِهَا عَلَيْهِ، أَوْ لِأَنَّهُ يَجِلُّ عَنِ الْإِحَاطَةِ بِهِ، أَوْ لِأَنَّهُ يَجِلُّ أَنْ يُدْرَكَ بِالْحَوَاسِ»، فهذا قريب مما ذكرته.

(٣) فالأول: أخرجه عبدُ القاهر الراوئي في «الأربعين البلدانية»، والخليلي في «الإرشاد» ١: ٤٤٩، ومن طريقه السُّبْكِيُّ في «طبقات الشافعية» ١: ١٥ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وقال الراوئي - كما في «فيض القدير» للمناوي ٥: ١٤ - «غريب، تفرَّد بذكر الصَّلَاةِ فِيهِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي زِيَادٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ جَدًّا، لَا يُعْتَبَرُ بِرَوَايَتِهِ وَلَا زِيَادَتِهِ»، وقال الخليلي: «لَا يُعْتَمَدُ عَلَى رَوَايَةِ»

وَالضَّعِيفُ يُعْمَلُ بِهِ فِي الْفَضَائِلِ: غَفْلَةٌ مِنْهُ عَنْ كَوْنِهِمْ اشْتَرَطُوا فِي الْعَمَلِ بِالضَّعِيفِ فِي الْفَضَائِلِ شُرُوطًا، مِنْهَا: أَنْ لَا يَشْتَدَّ ضَعْفُهُ، وَهَذَا شَدِيدُ الضَّعْفِ^(١).

وَالأَوَّلَى فِي هَذَا أَنْ يُسْتَدَلَّ بِعَمَلِ الْأُمَّةِ الْمُتَوَارِثِ فِي افْتِتَاحِ الْكُتُبِ وَالرَّسَائِلِ - بَعْدَ حَمْدِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ - بِالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَوْلُهُ: «الْمُعْلَى عَلَى كُلِّ الْوَرَى شَرَفًا وَحَالًا» يَعْنِي بِهِ النَّبِيَّ ﷺ، وَالْوَرَى: الْخَلْقُ^(٢)، وَنَضَبُ كَلِمَتِي «شَرَفًا وَحَالًا» عَلَى التَّمْيِيزِ.

وَمِنَ اللَّطَائِفِ أَنَّهُ قَالَ: «الْمُعْلَى»، وَلَمْ يَقُلْ: الْعَالِي، وَفِي ذَلِكَ - زِيَادَةٌ عَلَى حُسْنِ

= إِسْمَاعِيلُ عَنْ يُونُسَ، وَقَالَ السُّبْكِيُّ ١: ١٩: «زِيَادَةُ الصَّلَاةِ» وَزِيَادَةُ «مَمْحُوقٍ مِنْ كُلِّ بَرَكَةٍ» إِنْ صَحَّحًا لَمْ يَضُرَّ، غَيْرَ أَنَّ سَنَدَهُمَا لَا يَثْبُتُ.

وَالثَّانِي: أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمَعْجَمِ الْأَوْسَطِ» ٢: ٢٣٢ (١٨٣٥) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَيْضًا، وَذَكَرَهُ الْحَافِظُ الْهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ» ١: ١٣٧ وَقَالَ: «فِيهِ بَشْرُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ الدَّارِسِيُّ كَذَّبَهُ الْأَزْدِيُّ وَغَيْرُهُ»، وَذَكَرَهُ الْحَافِظُ الْمُنْذَرِيُّ فِي «الْتَرغِيبِ وَالتَّرهِيبِ» ١: ٦٢ بِصِغَةِ التَّمْرِیضِ مُشِيرًا إِلَى ضَعْفِهِ كَمَا هُوَ شَرْطُهُ فِيهِ وَقَالَ: «وَرَوَى عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ مَوْقُوفًا، وَهُوَ أَشْبَهُ»، وَجَزَمَ بِوَضْعِهِ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي تَرْجَمَةِ بَشْرِ الدَّارِسِيِّ مِنْ «مِيزَانِ الْإِعْتِدَالِ»، وَلَمْ يَتَعَقَّبْ فِيهِ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «لِسَانِ الْمِيزَانِ» بِشَيْءٍ.

(١) انْظُرْ هَذِهِ الشُّرُوطَ وَبَسْطَ الْكَلَامِ فِي الْعَمَلِ بِالضَّعِيفِ فِي الْفَضَائِلِ فِي «الْأَجُوبَةِ الْفَاضِلَةِ» لِلْإِمَامِ اللَّكْثَوِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ص ٣٦-٦٥.

وَكَلَامُنَا فِي هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ، لَا فِي مَطْلُوقِ فَضْلِ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَمِنَ ذَلِكَ أَحَادِيثُ صَحِيحَةٌ كَثِيرَةٌ، وَقَدْ أَفْرَدَهَا الْإِمَامُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ الْقَاضِي (ت ٢٨٢) بِالتَّأْلِيفِ فِي كِتَابِهِ «فَضْلُ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ».

(٢) انْظُرْ مَادَّةَ (وَرَى) مِنْ «الْقَامُوسِ الْمَحِيطِ» لِلْفَرِيزَابَادِيِّ، وَ«الْمَصْبَاحِ الْمُنِيرِ» لِلْفَيُّومِيِّ وَغَيْرُهُمَا مِنْ الْمَعَاجِمِ.

اللفظ ومناسبتة للنَّظْم - إشارة إلى أَنَّ الله سبحانه وتعالى هو الذي فَضَّلَهُ على الخَلْق^(١).

٣- وَقَفْتُ عَلَى مَعَانِي مَا سَأَلْتُمْ مِنْ التَّوْحِيدِ أَذْكُرُهُ ارْتِجَالاً

قوله: «وقفتُ على معاني ما سألتم» يُشيرُ به الناظمُ إلى أنه نَظَّمَ هذه القصيدةَ جواباً عن سؤال ورد عليه، وأراد بقوله: «معاني ما سألتم» جوابَ أسئلتهم، ولذا ذَكَرَ الضمير في قوله: «أذكرُهُ ارتجالاً» أي: أذكرُ الجوابَ ارتجالاً.

وعلى هذا فقوله: «وَقَفْتُ» إن أرادَ به الإخبارَ عمَّا قَبْلَ زمانِ سؤالهم يكون قد أرادَ به أنه قد تَعَلَّمَ جوابَ ما سألوا عنه في زَمَنِ الطَّلَبِ، وأنه سيذكرُ لهم هذا الجوابَ، وإن أرادَ الإخبارَ عن لحظة السؤال أو ما بعدها يكون قد أرادَ به أنه استَحْضَرَ جوابَ ما سألوا عنه في ذِهْنِهِ وأنه سيذكرُهُ لهم أيضاً، والأمرُ قريبٌ.

والارتجالُ: أن يتكلَّمَ الرجلُ من غيرِ سابقِ فِكْرٍ فيما يُريدُ أن يتكلَّمَ به، قال الفيومي: «ارتَجَلْتُ الكلامَ: أتيتُ به من غيرِ رَوِيَّةٍ ولا فِكْرٍ»^(٢).

٤- بَنَظِمٍ لَا مُخِلٍّ بِالْمَعَانِي وَلَا بَسْطٍ فَيُورِثُكُمْ مَلَالاً

قوله: «بَنَظِمٍ مُتَعَلِّقٌ بقوله: «أذكرُهُ» أي: أذكرُ الجوابَ بَنَظِمٍ، والمرادُ بالنَّظْمِ هنا: الشَّعْرُ، وهو كلامٌ مُقَفًى موزونٌ على سبيل القَصْدِ»^(٣).

(١) كما قال العلامةُ الزمخشريُّ رحمه الله تعالى في «الكشاف» ١: ٢٦٢ في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥]: «إنَّ في «مُطَهَّرَةٍ» فَخَامَةٌ ليست في «طاهرة»، وهي الإشعارُ بأنَّ مُطَهَّرًا طَهَّرَهُنَّ».

(٢) «المصباح المنير» ص ١٨٥، مادة (رجل).

(٣) قاله الجرجاني في «التعريفات» ص ١٦٧، قال: «والقيدُ الأخيرُ يُخْرِجُ نحوَ قوله تعالى: ﴿الَّذِي أَنْقَضَ ظَهْرَكَ﴾ وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ» [الشُّرَح: ٣-٤] فإنه كلامٌ مُقَفًى موزونٌ، لكن ليس بشعر، لأنَّ الإتيانَ به موزوناً ليس على سبيل القَصْدِ».

ثم وَصَفَ النَّاظِمُ نَظْمَهُ الَّذِي سِيذَكُرُ الْجَوَابَ بِهِ بِأَنَّهُ لَيْسَ بِمُوجَزٍ جَدًّا إِلَى حَدِّ الإِخْلَالِ بِالْمَعَانِي وَالتَّقْصِيرِ فِي تَوْضِيحِ الْمُرَادِ، وَلَيْسَ بِمُطَوَّلٍ جَدًّا إِلَى حَدِّ يَجْعَلُ قَارِئَهُ يَمَلُّ مِنْهُ، بَلْ هُوَ مُتَوَسِّطٌ بَيْنَهُمَا.

فقوله: «بَسْطُ» فَعْلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ، أَي: مَبْسُوطٌ، وَالبَسْطُ أَصْلٌ يَدُلُّ عَلَى امْتِدَادِ الشَّيْءِ، وَالبَسْطَةُ فِي كُلِّ شَيْءٍ: السَّعَةُ^(١).

وَالْفَاءُ فِي قَوْلِهِ: «فَيُورِثُكُمْ مَلَالًا» فَاءُ السَّيِّئَةِ، وَلِذَا انْتَصَبَ الْفِعْلُ بَعْدَهَا عَلَى إِضْمَارِ «أَنْ»، وَالْمَلَالُ: مُصَدَّرٌ: مَلَّ يَمَلُّ، وَمَعْنَاهُ: السَّأَمُ وَالضَّجَرُ^(٢).

هـ- سَأَسْعِفُكُمْ بِرَبِّي مُسْتَعِينًا أَوْمَلُ أَنْ يُجَنِّبَنِي الضَّلَالَا

قَوْلُهُ: «سَأَسْعِفُكُمْ» مِنَ الْإِسْعَافِ، وَهُوَ الْإِعَانَةُ وَقَضَاءُ الْحَاجَةِ، قَالَ الْفَيُّومِيُّ: «أَسْعَفْتُهُ بِحَاجَتِهِ إِسْعَافًا: قَضَيْتُهَا لَهُ، وَأَسْعَفْتُهُ: أَعْتَمْتُ عَلَى أَمْرِهِ»^(٣).

وَقَوْلُهُ: «بِرَبِّي» مَتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: «مُسْتَعِينًا»، وَهَذَا الثَّانِي مَنْصُوبٌ لِأَنَّهُ حَالٌ.

وَقَوْلُهُ: «أَوْمَلُ أَنْ يُجَنِّبَنِي الضَّلَالَا» فِي مَحَلِّ نَصْبٍ حَالٍ ثَانِيَةٍ، أَي: سَأَسْعِفُكُمْ مُسْتَعِينًا بِرَبِّي مُؤَمِّلًا مِنْهُ أَنْ يُجَنِّبَنِي الضَّلَالَ، وَالْمُرَادُ بِ«الضَّلَالِ» هُنَا: الْخَطَأَ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى حِكَايَةً عَنْ أَوْلَادِ يَعْقُوبَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَوْلَهُمْ لِأَبِيهِمْ: ﴿قَالُوا تَاللَّهِ إِنَّكَ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [يوسف: ٩٥]، وَلَمْ يُرِدْ فُسَادَ الْإِعْتِقَادِ، لِإِنَّهُ جَازِمٌ بِإِعْتِقَادِهِ الَّذِي سِيذَكُرُهُ مُعْتَقِدٌ صَوَابَهُ وَصَحَّتَهُ مِنْ غَيْرِ احْتِمَالِ الْخَطَأِ فِيهِ.

(١) «معجم مقاييس اللغة» لابن فارس ١: ٢٤٧.

(٢) انظر مادة (ملل) من «القاموس المحيط» للفيروزآبادي، و«المصباح المنير» للفيومي.

(٣) انظر «المصباح المنير» للفيومي، ص ٢٢٩، مادة (سعف).

- ٦- حَكَمْنَا بِالْحُدُوثِ لِكُلِّ شَيْءٍ وَجَدْنَاهُ تَغَيَّرَ وَاسْتَحَالَ
٧- تَدُلُّ الْمُحَدَّثَاتُ عَلَى قَدِيمٍ يُحَصِّلُهَا وَلَمْ يَقْبَلْ زَوَالًا

وجود الله عز وجل

ثم بدأ الناظم بعد ذلك ببيان دليل وجود الله سبحانه وتعالى، وبرهان حدوث العالم، وهو قولهم: العالم حادثٌ، وكلُّ حادث له مُحدثٌ، فالعالمُ له مُحدثٌ.

أما كونُ العالمِ ^(١) حادثاً: فدليله: أنه لا يخلو عن الحوادث، وكلُّ ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث.

أما كونه لا يخلو عن الحوادث، فبيانه: أنه لا يخلو عن الحركة والسكون، وهما حادثان.

وإذا ثبت أنه لا يخلو عن الحوادث ثَبَتَ حُدُوثُهُ، لأنه لو كان قديماً مع أنه لا يخلو عن الحوادث، لثبت حوادثٌ لا أوَّلَ لها، وذلك مُحالٌ. فثبت أن العالمَ حادثٌ.

وأما كونُ كُلِّ حادثٍ له مُحدثٌ: فضروريٌّ في العقل ^(٢)، فإنَّ معنى الحادث: ما كان معدوماً ثم صار موجوداً، ووجوده بعد عَدَمِهِ مُمكنٌ ليس بواجب ولا مُستحيل، لأنَّ الواجب لا يكون معدوماً أصلاً، والمُستحيل لا يوجد أبداً. وما دام وجوده مُمكناً فإنه يَفْتَقِرُ إلى مُرَجِّحٍ يُرَجِّحُهُ على استمرار العَدَمِ، وقد وَجَدَ العالمُ فِعْلاً، فثبت وجودُ هذا المُرَجِّحِ، وهو المُرَجِّحُ المذكور في الدليل ^(٣).

(١) والمقصود بالعالم: كُلُّ ما سوى الله تعالى.

(٢) نصَّ عليه السعد التفتازاني في «شرح العقائد النسفية» ص ٥٢.

(٣) انظر تفصيل دليل وجود الله في: «الاقتصاد في الاعتقاد» للإمام الغزالي ص ١٩-٢٦، و«شرح=

واعلم أنَّ الناظم قد أشار إلى المُقدِّمة الأولى من دليل وجود الله - وهي قولنا: «العالم حادث» - بقوله: «حَكَمْنَا بِالْحُدُوثِ لِكُلِّ شَيْءٍ»، وأشار إلى دليل صحَّة هذه المُقدِّمة بقوله: «وَجَدْنَاهُ تَغَيَّرَ وَاسْتَحَالَ» أي: تَحَوَّلَ من حال إلى حال، وقد استدلَّ على حُدُوث الأجسام بالتغيُّر سيِّدنا إبراهيم الخليل عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ، كما في قوله تعالى عن الكوكب: ﴿فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ﴾ [الأنعام: ٧٦]، وقوله تعالى عن القمر: ﴿فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَئِنْ لَمْ يَهْدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ﴾ [الأنعام: ٧٧]، وقوله تعالى عن الشمس: ﴿فَلَمَّا أَفَلَتْ قَالَ يُنْقِمُ إِلَهِي بِرَأْيِهِ مِمَّا تَشْكُرُونَ﴾ [الأنعام: ٧٨]، والأقول: الغيابُ، والغيابُ وحده لا يدلُّ على عدم الإلهيَّة، لأنَّ ربَّ إبراهيم عليه السلام غائبٌ عنه، فثبت أنه استدلَّ بغيابه بعد حضوره، وهو التغيُّر الذي نُريدُ.

ثم أشار الناظم إلى المُقدِّمة الثانية منه - وهي قولنا: «وكلُّ حادث له مُحْدَثٌ» - بقوله: «تَدُلُّ الْمُحْدَثَاتُ عَلَى قَدِيمٍ»^(١).

وهذا الدليل الذي بَيَّنَّته، وأشار إليه الناظم: هو ما عَبَّرَ عنه الأعرابيُّ بقوله: «البَعْرَةُ تَدُلُّ عَلَى الْبَعِيرِ، وَالْأَثَرُ يَدُلُّ عَلَى الْمَسِيرِ، فَسَمَاءُ ذَاتُ أَبْرَاجٍ، وَأَرْضُ ذَاتُ فُجَاجٍ، وَبَحَارُ ذَاتُ أَمْوَاجٍ، أَلَا تَدُلُّ عَلَى اللَّطِيفِ الْخَبِيرِ»^(٢)، وقد أُرْسِدَ إليه القرآن الكريم

= العقائد النسفية للعلامة التفتازاني ص ٤٢-٥٣، و«الإشارة في أصول الكلام» للإمام الرازي ص ٦٩-٨٥، و«حاشية البيجوري على السنوسية» ص ٣٣-٣٥، و«شرح الخريدة» للرددير مع «حاشية الصاوي» ص ٤٤-٤٨.

وانظر للتوسُّع «تبصرة الأدلة» للإمام أبي المُعين النَّسْفِي ١: ٤٤-٨٠.

(١) أي: على وجود قديم.

(٢) ذكره جماعةٌ منهم الإيجي في «المواقف» ص ٣٠، والألوسي في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ

حَتَّى تَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥] من «روح المعاني» ١٥: ٤١-٤٢.

في مواضع، منها قوله تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمْ الْخَالِقُونَ﴾ * أَمْ خَلَقُوا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بَلْ لَا يُوقِنُونَ ﴿[الطور: ٣٥-٣٦].

واعلم أنه إذا ثبت أن للعالم مُحدثاً، فهذا المُحدث لا بُدَّ أن يكون واجب الوجود، لأنه لو كان مُمكنًا لافتقر إلى آخر يُرجَّح وجوده على عدمه، والكلام في هذا الثاني كالكلام في الأوَّل، وهكذا، فيستلَّس، فلا بدَّ من إثبات موجود واجب الوجود أوجد هذا العالم، وهو الله سبحانه.

ما يجب لله عز وجل من الصفات

ثم شرع الناظم في بيان الصفات الواجبة لواجب الوجود، فقال: «تَدُلُّ المُحدثاتُ على قديمٍ يُحصِّلُها»^(١) أراد أن واجب الوجود يجب أن يكون قديماً، أي: يجب أن يكون وجوده غير مسبوق بعدم، وإذا ثبت أنه قديم ثبت أنه باقٍ، لأنَّ ما ثبت قديمه استحال عدمه^(٢)، وإليه أشار بقوله: «ولم يقبل زوالاً».

٨- يُخَالِفُهَا فَلِلْمَخْلُوقِ نَقْصٌ وَخَالِفُهَا أَبِي إِلَّا جَلالاً^(٣)

ثم ذكر الناظم صفةً ثالثةً مما يجب أن يوصف به الله عز وجل، فقال: «يُخَالِفُهَا»، أي: يُخَالِفُ المُحدثات، وسيعودُ لذكرها مرَّةً أخرى مع شيء من البيان والتفصيل في البيتين (١٣ و ١٤).

(١) أي: يخلقه، لأنه لو لم يكن قديماً لكان حادثاً، ولو كان حادثاً لكان له مُحدث، والكلام في هذا المُحدث كالكلام في الذي قبله، فيلزم التسلسل، وهو باطل، لأنَّ ما يتسلسل لا يتحصَّل، فلو لا إثبات قديم الله تعالى لَمَا تَحَصَّلَ شيءٌ من المخلوقات.

(٢) انظر التدليل على ذلك في «الاقتصاد في الاعتقاد» للإمام الغزالي ص ٢٦.

(٣) هذا البيت لم يرد في (ق)، وأثبتته من (ن).

وقوله: «فللمخلوق نقص، وخالفها أبى إلا جلالاً»: تعليلٌ لِمَا قبله، والظاهرُ أنه تعليلٌ للصفات الثلاث المذكورة - أعني: القِدَمَ والبقاءَ ومُخالفةَ الحوادث - وليس تعليلًا للصفة الأخيرة فقط.

يُريدُ أنه مما يُستدلُّ به على وَصفِ الله تعالى بهذه الصفات: أنَّ المخلوقَ ناقصٌ، والخالقُ كاملٌ، فَوَجَبَ أن يكونَ هناك تباينٌ وتغايرٌ بين الخالق والمخلوق.

أما نَقْصُ المخلوق وكَمَالُ الخالق فيدلُّ عليه قولُ الله تعالى: ﴿تَأْتِيهَا النَّاسُ أَنْتُمْ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [فاطر: ١٥]، وقوله: ﴿وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ﴾ [محمد: ٣٨]، وَيَتَجَلَّى افْتِقَارُ المخلوق واحتياجه: في وجوده ابتداءً واستمراراً، فهو مُفْتَقِرٌ في ابتداء وجوده إلى مَنْ لا بدايةَ لوجوده، وإلا كان هذا الثاني كالأول في الافتقار والاحتياج إلى آخر يَبْدِئُ وجوده، فثبت وَصفُ القِدَمِ لله تعالى، وهو^(١) أيضاً مُفْتَقِرٌ في استمرار وجوده إلى مَنْ لا نهايةَ لوجوده، وإلا كان هذا الثاني كالأول في الافتقار والاحتياج إلى آخر يُبْقِي وجوده، فثبت وَصفُ البقاء لله تعالى.

وإذا ثبت قُصُورُ المخلوق في وجوده واحتياجه فيه إلى غيره، وثبت كمالُ الخالق في وجوده واستغناؤه فيه عما سواه: ثبت كمالُ الخالق وقُصُورُ المخلوق في سائر الصفات من باب أولى.

وهذه الصفاتُ الثلاث - أعني: القِدَمَ والبقاءَ ومُخالفةَ الحوادث - من الصِّفَاتِ السَّلْبِيَّةِ الخمس عند أهل السُّنَّة من الأشاعرة والماتريدية، فذكر الناظم هنا ثلاثاً منها، وبقيت عليه: الوُحْدَانِيَّةُ، والقيامُ بالنَّفْسِ.

(١) أي: المخلوق، كما هو ظاهرٌ من سِباقِ الكلام، فتأمل ولا تَتَعَجَّلْ.

أما القيام بالنفس فسوف يُشير إليها في البيتين (١١ و ١٢)، وأما الوحدانية فلم يُصرّح بها، ولكنها مفهومة من سياق كلامه.

وقول الناظم: «وخالفها أباي إلا جلالاً»: إشارة منه رحمه الله تعالى إلى مُسمّى هذه الصفات: أنها سلبية، إذ هي المعبر عنها - عند أهل هذا العلم - بصفات الجلال، وسيأتي مزيد بيان لذلك^(١).

وسميت هذه الصفات بالصفات السلبية؛ لأنها تنفي عن الله سبحانه أضدادها: فالقدم: ينفي أولية وجود الله عز وجل، والبقاء: ينفي آخريته، ويدل عليها قوله ﷺ: «أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء»^(٢).

(١) انظر ما سيأتي في شرح قوله في البيت التالي: «لبس الجمالا».

(٢) الحديث أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (٢٧١٣).

واعلم أنه يجوز إطلاق «القديم» على الله، والدليل عليه النص وإجماع أهل السنة: أما النص: فما روى عبد الله بن عمرو بن العاص: أن النبي ﷺ كان إذا دخل المسجد قال: «أعوذ بالله العظيم، وبوجهه الكريم، وسلطانه القديم، من الشيطان الرجيم». أخرجه أبو داود (٤٦٦) بإسناد صحيح.

وجه الدلالة من هذا الحديث: أنه إذا جاز وصف سلطان الله عز وجل، وهو صفة من صفاته بالقدم، جاز ذلك في حق الله تعالى.

وقد جاء ذكر «القديم» في تعداد الأسماء الحسنى في حديث: «إنَّ لله تسعة وتسعين اسماً»، فيما أخرجه ابن ماجه في «سننه» (٣٨٦١) من حديث أبي هريرة، لكن الحديث ضعيف بتعداد الأسماء جميعاً، وإن كان قوله: «إنَّ لله تسعة وتسعين اسماً» صحيحاً من طرق أخرى.

وأما إجماع أهل السنة: فقد أطلق الإمام الطحاوي اسم «القديم» على الله سبحانه في «عقيدته» المشهورة، وقد قال الإمام تاج الدين السبكي رحمه الله تعالى في «معيد النعم ومبيد النقم» ص ٢٥: «وهذه المذاهب الأربعة - والله الحمد - في العقائد واحدة، إلا من لحق منها بأهل الاعتزال والتجسيم، وإلا فجمهورهم على الحق يُقرّون عقيدة أبي جعفر الطحاوي التي تلقاها =

والقيام بالنفس: ينفي افتقاره إلى محلّ أو مُخصّص، ويدلّ عليه قوله تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، فالقَيُّومُ: مَنْ قَوَّامُهُ بذاته، وقَوَّامُ كُلِّ شَيْءٍ به^(١)، وفي اسمه تعالى «الغني» دلالةٌ عليه أيضاً.

ومخالفة الحوادث: تنفي أن يكون له سبحانه تعالى مثيلٌ أو شبيهٌ، ويدلّ عليها قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، وقوله: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤].

والوحدانية: تنفي الشريك والوالد والولد والزوجة، والآيات فيها مُتصافرةٌ، وقد قَسَمُوا الوحدانية إلى ثلاثة أقسام: وحدانية الذات، ووحدانية الصفات، ووحدانية الأفعال^(٢)، ويَبْتِنُوا ما ينتفي بكلّ قسم منها^(٣).

= العلماء سلفاً وخلفاً بالقبول، ويدينون الله برأي شيخ السُّنَّة أبي الحسن الأشعري الذي لم يعارضه إلا مُبتدعٌ.

وقال في «طبقات الشافعية الكبرى» ٣: ٣٧٧ سماعاً من والده الإمام تقي الدين رحمه الله تعالى: «ما تَضَمَّنَتْه عقيدة الطحاوي هو ما يعتقده الأشعريُّ، لا يُخالفه إلا في ثلاث مسائل»، ثم قال التاج: «أنا أعلمُ أنَّ المالكية كلهم أشاعرة، لا أَسْتَنِي أحداً، والشافعية غالبهم أشاعرة، لا أَسْتَنِي إلا مَنْ لِحَقَّ منهم بتجسيم أو اعتزال ممن لا يعبأ الله به، والحنفية أكثرهم أشاعرة، أعني يعتقدون عَقْدَ الأشعري، لا يخرج منهم إلا مَنْ لِحَقَّ منهم بالمعتزلة، والحنابلة أكثر فضلاء مُتقدِّمِيهم أشاعرة، لم يخرج منهم عن عقيدة الأشعري إلا مَنْ لِحَقَّ بأهل التجسيم، وهم في هذه الفرقة من الحنابلة أكثر من غيرهم...».

(١) انظر «المقصد الأسنى شرح معاني أسماء الله الحسنى» للإمام الغزالي ص ١٣٢.

(٢) قال الناظم الإمام القشيري في كتابه «التحبير في التذكير» ص ١٩: «قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾: قال الواسطي: ليس كذاته ذاتٌ، ولا كفعله فعلٌ، ولا كصفته صفةٌ إلا من جهة موافقة اللفظ اللفظ. وهذا القولُ يجمعُ جوامعَ مسائل التوحيد».

(٣) انظر تفصيل الكلام في الصفات السَلْبِيَّة في «شرح الجوهرة» للشيخ البيجوري ص ٥٠-٥٦، =

- ٩- قَدِيرٌ عَالِمٌ حَيٌّ مُرِيدٌ سَمِيعٌ مُبْصِرٌ لَيْسَ الْجَمَالَا
١٠- وَلَا سِتِحْقَاقِهِ هَذَا الْأَسْمَاءِ صِفَاتٌ يَسْتَحِقُّ بِهَا^(١) الْكَمَالَا

وكما تجبُّ له سُبْحَانُهُ وتعالى الصِّفَاتُ السَّلْبِيَّةُ، كذلك تجبُّ له صِفَاتُ المعاني والصِّفَاتُ المعنويَّةُ.

فصفاتُ المعاني سبعٌ، وهي: الحياة، والعلم، والإرادة، والقدرة، والسمع، والبصر، والكلام.

والصِّفَاتُ المعنويَّةُ سبعٌ أيضاً، وهي: كونه حياً، وكونه عالِماً، وكونه مُريداً، وكونه قادراً، وكونه سميعاً، وكونه بصيراً، وكونه مُتكلِّماً.

فذكر الناظم الصِّفَاتِ المعنويَّةِ أَوَّلًا بقوله: «قَدِيرٌ عَالِمٌ حَيٌّ مُرِيدٌ سَمِيعٌ مُبْصِرٌ»^(٢)، ثم ذكر صفاتِ المعاني بقوله: «وَلَا سِتِحْقَاقِهِ هَذَا الْأَسْمَاءِ صِفَاتٌ يَسْتَحِقُّ بِهَا الْكَمَالَا»، أراد بالأسماء: الأسماء التي ذكرها في قوله: «قَدِيرٌ عَالِمٌ...»، والمعنى: لأجل تصحيح تسميته بهذه الأسماء عقلاً ونقلاً، يجب أن يكون مُتَّصِفاً بصفاتٍ اشْتَقَّتْ منها هذه الأسماء، أي أنه سُبْحَانُهُ قَادِرٌ بِقُدْرَةٍ، مُرِيدٌ بِإِرَادَةٍ، عَالِمٌ بِعِلْمٍ، حَيٌّ بِحَيَاةٍ، سَمِيعٌ بِسَمْعٍ،

= و«حاشيته على السنوسية» ص ١٨-١٩، و«شرح الخريدة» للشيخ أحمد الدردير ص ٥٤-٥٩ مع «حاشية الصاوي».

والصِّفَاتُ السَّلْبِيَّةُ ليست منحصرةً بهذه الخمس، وإنما اقتصروا على ذكر هذه الخمس لأنَّ ما عداها من نفي الولد والزوجة وكونه جسماً أو في مكان أو في زمان أو في جهة... راجعٌ إليها ولو بالالتزام. قاله البيجوري والصاوي.

(١) كذا في (ق)، وفي (ن): «لها».

(٢) يلاحظُ أن الناظم لم يذكر في قوله هذا صفةَ الكلام، وسيذكرها في البيت ١٥.

بصيرٌ ببصر، مُتَكَلِّمٌ بكلام، لا كما قالت المعتزلة: إنه سبحانه قادرٌ بذاته، مُريدٌ بذاته، عالمٌ بذاته، حيٌّ بذاته، سميعٌ بذاته، بصيرٌ بذاته، مُتَكَلِّمٌ بذاته.

فلا خلافَ بيننا وبين المعتزلة في إثبات الصفات المعنوية، وآيات الكتاب الدالة عليها كثيرة، كقوله تعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٠]، وقوله: ﴿وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وقوله: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ﴿فَقَالَ لِمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٦]، وقوله: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، وقوله: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤].

أما صفات المعاني: فدليلنا في إثباتها ما ذكره العلامة التفتازاني رحمه الله تعالى فقال: «ثبت أنه عالمٌ حيٌّ قادرٌ إلى غير ذلك، ومعلومٌ أن كلاً من ذلك يدل على معنى زائد على مفهوم الواجب، وليس الكلُّ ألفاظاً مترادفةً، وصدق المشتق على الشيء يقتضي ثبوت مأخذ الاشتقاق له، فثبت له صفة العلم والقدرة والحياة وغير ذلك، لا كما تزعم المعتزلة من أنه عالمٌ لا علم له، وقادرٌ لا قدرة له، إلى غير ذلك، فإنه محالٌ ظاهرٌ، بمنزلة قولنا: أسودٌ لا سواد له، وقد نطقت النصوص بثبوت علمه وقدرته وغيرهما^(١)، ودلُّ صدور الأفعال المتقنة على وجود علمه وقدرته، لا على مجرد تسميته عالماً قادراً^(٢).

والقدرة: صفة أزليّة قائمة بذاته تعالى يتأتى بها إيجاد الممكن وإعدامه.

والإرادة: صفة أزليّة قائمة بذاته تعالى تُخصّص الممكن ببعض ما يجوز عليه^(٣).

(١) منها قوله تعالى: ﴿ذُرْأَتُوهُ الْعَمِينَ﴾ [الذاريات: ٥٨]، وقوله: ﴿أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ﴾ [النساء: ١٦٦]، وقوله: ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَى وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ﴾ [فاطر: ١١].

(٢) «شرح العقائد النسفية» ص ٦٩، ويُنظر الدليل العقلي التفصيلي في إثبات كل صفة من هذه الصفات في المطوّلات.

(٣) وما يجوز على الممكن ستة مُتقابلات: الوجود والعدم، والزمان والمكان، والجهة والمقدار.

والعلم: صفة أزليّة قائمة بذاته تعالى مُتعلِّقةٌ بجميع الواجبات والجائزات والمستحيلات على وجه الإحاطة على ما هي به، من غير سَبْقٍ خَفَاءٍ.

والحياة: صفة أزليّة تُصَحِّحُ لِمَنْ قامت به الإدراك^(١).

والسمع: صفة أزليّة قائمة بذاته تعالى تتعلّق بالمسموعات فتدرك بها إدراكاً تاماً.

والبصر: صفة أزليّة قائمة بذاته تعالى تتعلّق بالمُبَصَّرات فتدرك بها إدراكاً تاماً^(٢).

(١) أي: أن يتصف بصفات الإدراك، وهي: العلم السمع والبصر. وذكر صفات الإدراك في التعريف على سبيل التمثيل لا الحصر، لأنه لا يُعقل أيضاً أن يتَّصف بالقدرة والإرادة والكلام من غير أن يتَّصف بالحياة.

قال البيجوري في «شرح الجوهرة» ص ٦٤: «وهذا تعريف يشمل الحياة القديمة والحادثة، ولا يضره الجمع بين حقيقتين مختلفتين بالقدّم والحدوث، لأنه رَسْمٌ لا حَدٌّ. وكان ذكر قبل ذلك أن تعريفات الصّفات رسومٌ لا حدودٌ حقيقيّةٌ، لأنه لا يعلم كنه ذات الله وصفاته إلا هو سبحانه وتعالى».

قلت: والفرق بين الحدّ والرّسم: أن الحدّ هو الذي يتركّب من جنس الشيء وفصله، أما الرّسم: فهو الذي يتركّب من جنس الشيء وخاصّته اللازمة، فتعريف الإنسان بأنه «حيوانٌ ناطقٌ - أي مُفكّرٌ - حدٌّ، وتعريفه بأنه «حيوانٌ ضاحكٌ» رَسْمٌ، وهذا هو الرّسمُ التامُّ، أما الرّسمُ الناقصُ: فهو الذي يتركّب من عَرَضيّات تختصُّ مجلّتها بحقيقة واحدة، كتعريف الإنسان بأنه «ماشي على قَدَميه عريضُ الأظفار بادي البَشرة مُستقيمُ القامة ضحّاكٌ بالطّبع». انظر «تهذيب فن المنطق» للدكتور محمد العايدي ص ٢٨-٣٢، ومن هذا القسم الأخير تعريفات صفات الله تعالى.

(٢) وقال السنوسي: إنَّ صفتي السمع والبصر تتعلّقان بالموجودات كلّها، فيدخلُ في ذلك رؤية الأصوات وسماع الألوان. وتابعه عليه المُتأخرون. أما الذي اخترته من أن صفة السمع تتعلّق بالمسموعات فقط، وصفة البصر تتعلّق بالمُبَصَّرات فقط، فهو قولٌ جماعة من مقدّمي الأشاعرة =

والكلام: صفة أزليّة قائمة بذاته تعالى مُنافيةً للسُّكُوت والآفة، هو بها أمرٌ وناهٍ ومُخبرٌ^(١).

فُعِلِمَ من تعريف القدرة والإرادة أنهما تتعلّقان بالممكن، لا بالواجب ولا بالمستحيل.

أما العِلْمُ فيتعلّق بالواجب والممكن والمستحيل، فيعلمُ اللهُ سُبحانه نفسه وصفاته، ويعلمُ خَلْقَه الذي أوجده من العدم، ويعلمُ المُستحيلَ المعدوم - كالشريك له - أنه معدومٌ.

وكذا الكلامُ يتعلّق بالواجب والممكن والمستحيل، ولكنْ تَعَلَّقَ العِلْمُ بها تَعَلُّقٌ انكشاف، وتعلّقُ الكلامُ بها تَعَلُّقٌ دلالة.

ويتعلّقُ السَّمْعُ بالمسموعات، والبَصَرُ بالمُبَصَّرات، كما قال العلامة سعدُ الدين التَّفْتَازاني رحمه الله تعالى، وقيل: يتعلّقان بالموجودات جميعاً، على ما قال العلامة السنوسي رحمه الله تعالى.

وأما الحياةُ فلا تتعلّقُ بشيءٍ^(٢).

= والمتريديّة، منهم الأستاذ عبد القاهر البغدادي والعلامة سعد الدين التفتازاني. انظر «الفرق بين الفرق» للبغدادي ص ٣٣٥، و«شرح العقائد النسفية» للتفتازاني ص ٧٦.

وكأنَّ الناظِمَ رحمه الله تعالى يقولُ بهذا الذي اخترته أيضاً، فقد قال في «التحجير في التذكير» - وهو كتابٌ في شرح الأسماء الحسنی - ص ٤٩: «سمعُه وبَصَرُه صفتان له زائدتان على علمه خلافاً للقدريّة، وهما إدراكان آخران له، فلا يخرجُ مسموعٌ عن سمعه، ولا موجودٌ عن بصره، ولا يحجبُهما شيءٌ، فيسمعُ السِّرَّ والنَّجْوَى، ويرى ما تحت الثُّرى».

(١) السُّكُوت: ترك التكلّم مع القدرة عليه، والآفة: أن لا يقدر عليه.

(٢) انظر تفصيل الكلام على صفات المعاني ومتعلقاتها في «شرح العقائد النسفية» للتفتازاني =

واعلم أنه يُشاعُ عن السادة الأشاعرة أنهم لا يُثبتون لله عزَّ وجلَّ إلا عشرين صفةً، وهي: الوجود^(١)، والقَدَم، والبقاء، والوحدانية، القيام بالنفس، ومخالفة الحوادث^(٢)، والحياة، والعلم، والإرادة، والقدرة، والسمع، والبصر، والكلام^(٣)، وكونه سبحانه وتعالى حياً، وعالماً، ومُريداً، وقادراً، وسميعاً، وبصيراً، ومتكلماً^(٤). وقد ذكر الناظم رحمه الله هذه الصفات العشرين كما سَلَفَت الإشارةُ إليه^(٥).

وهذا الذي يُشاعُ عن السادة الأشاعرة غير صحيح، وهي دعوى لا دليل عليها، بل هي فِرْيَةٌ بلا مَرِيَّةٍ، فالسادة الأشاعرة يُثبتون لله عزَّ وجلَّ صفات الكمال كُلِّها، ولا ينفون عنه سبحانه وتعالى إلا ما لا يليقُ به من الآفات والنقائص، ولكنهم يُفرِّقون بين هذه الصفات العشرين وما عداها من صفات الكمال: بأنَّ هذه الصفات العشرين يجبُ إثباتها لله عزَّ وجلَّ تفصيلاً عندهم، وما عداها من صفات الكمال يكفي إثباتها لله سبحانه وتعالى إجمالاً.

ولذلك تراهم ينصُّون في كتب العقائد على هذه الصفات العشرين، ويذكرونها تفصيلاً، ويسكتون عما وراءها، لا لكونها غيرَ مُثَبَّتَةٍ عندهم، بل لأنه لا يجبُ على المُكلَّف أن يعلمها تفصيلاً.

= ص ٧٥-٨٠، و«شرح الجوهرة» للبيجوري ص ٥٨-٦٧، و«حاشيته على السنوسية» ص ٢١-٢٤، و«شرح الخريدة» للدردير ص ٧٢-٧٦ مع «حاشية الصاوي»، ولم ألَزم تعريفَ أحدهم بعينه، بل انتَقَيْتُ من تعريفاتهم ما رأيته أحسنها.

- (١) وهذه الصفة هي الصفة النفسية عندهم.
- (٢) وهذه الصفات الخمس هي الصفات السلبية عندهم.
- (٣) وهذه الصفات السبع هي صفات المعاني عندهم.
- (٤) وهذه الصفات السبع هي الصفات المعنوية عندهم.
- (٥) والسادة الماتريدية يزيدون بعد ذلك صفةً أخرى، وهي التكوين.

وهذا ما دلَّ عليه قول الإمام أبي عبد الله محمد بن محمد السنوسي رحمه الله تعالى في عقيدته المعروفة بـ«السنوسية» - وهي من المتون المعتمدة في مذهب الأشاعرة -: «يجبُ على كُلِّ مُكَلَّفٍ شرعاً أن يعرفَ ما يجبُ في حقِّ مولانا جلَّ وعزَّ، وما يستحيلُ، وما يجوزُ، وكذا يجبُ أن يعرفَ مثلَ ذلك في حقِّ الرُّسل، عليهمُ الصلاةُ والسلام، فما يجبُ لمولانا جلَّ وعزَّ عشرون صفة...»، وذكرها.

قال العلامة إبراهيم البيجوري رحمه الله تعالى في «حاشيته» عليها: «قوله: «فما يجبُ» أي: إذا أردتَ بيانَ ذلك فَمَا يجبُ... إلخ، فالفاءُ للإفصاح، لأنها أفصحت عن شرط مُقدَّر، ولكن المصنَّف لم يُبينَ جميعَ ما يجبُ في حقه تعالى، وجميعَ ما يستحيلُ، بل بعضُ ما يجبُ، وهو ما يجبُ تفصيلاً فقط، دون ما يجبُ إجمالاً، وبعضُ ما يستحيلُ، وهو ما يستحيلُ تفصيلاً فقط، دون ما يستحيلُ إجمالاً، ولذلك أتى بـ«من» التبعيضية، حيثُ قال: «فما يجب...»، و«ما يستحيل...»، فتأمل»^(١). انتهى.

وقوله: «لَبَسَ الْجَمَالَ» أي: لَبَسَ صفاتِ الجمال، أي: ظهر بها، وهذا التعبير اقتبسَه الناظمُ من قول الله سبحانه في الحديث القدسي: «الكِبْرِيَاءُ رِدَائِي، وَالْعَظْمَةُ إِزَارِي، فَمَنْ نَازَعَنِي وَاحِداً مِنْهُمَا قَدَفْتُهُ فِي النَّارِ»^(٢).

فقوله: «لَبَسَ الْجَمَالَ» مُتَنَاسِبٌ مع التعبير بـ«الرداء» في الحديث، لكنَّ الحديثَ ليس على ظاهره كما هو معلوم، والتعبيرُ فيه بالرداء مجازٌ، وما كان من هذا الباب

(١) «حاشية البيجوري على السنوسية» ص ١٦.

(٢) أخرجه أبو داود (٤٠٩٠)، وابن ماجه (٤١٧٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وأخرجه ابنُ ماجه أيضاً (٤١٧٥) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

وانظر شرحه في كتاب «من صحاح الأحاديث القدسيَّة» لشيخنا العلامة المحقِّق الأستاذ محمد عوامة حفظه الله تعالى.

فإنه لا يَتَصَرَّفُ فيه كما تَقَرَّرَ في موضعه، فقَوْلُ الناظم: «لَيْسَ الْجَمَالُ» فيه نَظَرٌ من حيثُ إطلاَقُ هذا اللفظ في حَقِّ الله عَزَّ وَجَلَّ، وإن كان لا يُريدُ منه إلا معنى مجازياً ثابتاً.

أما المرادُ بصفات الجمال فهي الصِّفَاتُ الثَّبُوتِيَّةُ، كالقُدْرَةُ والإرادة وغيرها، وإنما تَمُّ بالتَنَزُّه عن كل عَيْبٍ وَنَقْصٍ، أما صفاتُ الجلال فهي الصِّفَاتُ السَّلْبِيَّةُ، وإنما تَمُّ بالانْتِصافِ بكلِّ كمالٍ، فَتَحَصَّلَ أَنَّ الجلالَ والجمالَ من الصِّفَاتِ الجامعة للتَنَزُّه عن النقائص والانتِصافِ بالكمالات، لكنَّ مَظْهَرَ الجلال الانتقامُ والغَضَبُ، وَمَظْهَرَ الجمال الرحمةُ والفَضْلُ والرِّضَا^(١).

وقال الإمامُ الغزاليُّ رحمه الله تعالى في «المقصد الأسنى»: «الجليلُ: هو الموصوفُ بنعوت الجلال، ونعوت الجلال: هي العزُّ والملكُ والعِلْمُ والغِنَى والقُدْرَةُ وغيرها من الصفات، فالجامعُ لجميعها هو الجليلُ المطلقُ، والموصوفُ ببعضها: جلالتهُ بقَدْر ما نال من هذه النعوت، فالجليلُ المطلقُ هو الله عَزَّ وَجَلَّ فقط».

ثم قال: «ثم صفاتُ الجلال إذا نُسِبَتْ إلى البصيرة المدركة لها سُمِّيَتْ جمالاً، وسُمِّيَ الْمُتَنَصِّفُ به جميلاً، واسمُ الجميل في الأصلُ وَضِعَ للصُّورة الظاهرة المدركة بالبَصَرِ مهما كانت، بحيثُ تَلَاثُمُ البَصَرِ وتَوَافِقُهُ، ثم يُقَلُّ إلى الصُّورة الباطنة التي تُدْرِكُ بالبصائر حتى يُقال: سيرةٌ حَسَنَةٌ جميلةٌ، ويُقال: خُلِقَ جميلٌ، وذلك يُدْرِكُ بالبصائر لا بالأبصار، والصُّورة الباطنة إذا كانت كاملةً مُتناسبةً جامعةً جميعَ كمالاتها اللاتئة بها كما ينبغي وعلى ما ينبغي، فهي جميلةٌ بالإضافة إلى البصيرة الباطنة المدركة لها، ومُلائمةٌ لها مُلائمةٌ يُدْرِكُ صاحبُها عند مُطالعتها من اللذة والبهجة والاهتزاز أكثر مما يُدْرِكُهُ الناظرُ بالبَصَرِ الظاهر إلى الصُّورة الجميلة...»^(٢).

(١) انظر «حاشية الصاوي على شرح الخريدة» ص ٦٦-٦٧.

(٢) «المقصد الأسنى شرح معاني أسماء الله الحسنى» للغزالي ص ١١٥-١١٦.

وقال الناظم الإمام القشيري في «التحبير في التذكير»: «اعلم أنه عز وجل يُكاشِفُ القلوبَ مرَّةً بَوْصَفِ جلاله، ومرَّةً بَوْصَفِ جماله، فإذا كاشَفَهَا بَوْصَفِ جلاله صارت أحوالها دَهْشًا في دَهْشٍ، وإذا كاشَفَهَا بَوْصَفِ جماله صارت أحوالها عَطَشًا في عَطَشٍ، فَمَنْ كاشَفَهُ بجلاله أفناه، ومن كاشَفَهُ بجماله أحياه، فَكَشَفُ الجلال يُوجِبُ نَحْوًا وَغَيْبًا، وَكَشَفُ الجمال يُوجِبُ صَحْوًا وَقُرْبًا، فالعارفون كاشَفَهُم بجلاله فغابوا، والمُحِبُّون كاشَفَهُم بجماله فطابوا، فَمَنْ غاب فهو مُهَيِّمٌ، وَمَنْ طاب فهو مُتَيْمٌ»^(١).

وقال شيخ الإسلام زكريا الأنصاري رحمه الله تعالى في «شرح» على «الرسالة القشيرية» للناظم: «صفاتُ الجلال صفاتُ قَهَرٍ، والقَهَرُ يُسْتَفَادُ مِنَ السَّلْبِ، وصفاتُ الجمال صفاتُ لُطْفٍ، واللُّطْفُ يُسْتَفَادُ مِنَ الإِيجَادِ»^(٢).

١١- فلا يَخُويهِ قُظْرٌ أَوْ مَكَانٌ ولا حَدٌّ فَيَسْتَدْعِي مِثَالًا

ما يستحيل على الله عز وجل

لَمَّا انتهَى الناظم من بيان الصفات الواجبة لله سبحانه وتعالى، شرع في بيان ما يستحيل عليه سبحانه، فذكر من ذلك وجوده سبحانه في مكان أو جهة، والحدُّ، والجِسْمِيَّةُ. وهذا الذي ذكره بعض ما يستحيل عليه سبحانه، وقد عَبَّرُوا عنه بعبارة جامعة، وهي: «أنه يستحيلُ عليه سبحانه أصدادُ ما وَجَبَ له من الصِّفَاتِ»^(٣)، وقد وَجَبَ له سبحانه كُلُّ كمالٍ، فيستحيلُ عليه كُلُّ نَقْصٍ.

(١) «التحبير في التذكير» للقشيري ص ٦٢.

(٢) «الرسالة القشيرية» مع حواشي من «شرح» الشيخ زكريا الأنصاري ص ٢.

(٣) انظر «متن السنوسية» ص ٢٥، وقد عدَّها تفصيلاً.

قوله: «فلا يحويه قُطْرٌ أو مكانٌ» فيه نفْي وجوده سُبحانه في مكان^(١)، والدليل على نفيه أنه كان سُبحانه قبل خَلْق المكان، وهو الآن على ما عليه كان، لأنه سُبحانه مُنَزَّه عن التغيُّر، لأنه من أمارات الحدوث.

قال الناظم الإمام القُشيري رحمه الله في تفسيره «لطائف الإشارات»: «خَلَقَ الزمانَ، ولم يكن قبله زمان، وخَلَقَ المكانَ، ولم يكن قبله مكان، فالحقُّ سُبْحانه كانَ ولا مكانَ ولا زمانَ، فهو عزيزٌ لا يُدرِكُه المكانَ، ولا يملكُه الزمانَ»^(٢).

ثم لو كان في مكان: للزم إما أن يُساويه أو يَنْقُص عنه فيكونَ متناهياً، أو يزيِد عليه فيكونَ مُتَجَزِّئاً^(٣).

قال الأستاذ عبد القاهر البغدادي رحمه الله تعالى في بيان الأصول التي أجمع عليها أهل السُنَّة: «وأجمعوا على أنه لا يحويه مكانٌ، ولا يجري عليه زمانٌ، على خلاف قول مَنْ زعمَ من الهشامية والكُرامية^(٤) أنه مماسٌ لعرشه، وقد قال أميرُ المؤمنين علي رضي

(١) والْقُطْرُ في اللغة: الجانب والناحية - كما في «المصباح المنير» للفيومى، مادة (قطر) - فعطفُ «المكان» عليه في قول الناظم: «فلا يحويه قُطْرٌ أو مكانٌ» من باب عطف العام على الخاص، والله أعلم.

(٢) «لطائف الإشارات» للقشيري ٣: ٣٢١ (فصلت: ٩).

(٣) قاله الإمام التفتازاني في «شرح العقائد النسفية» ص ٦٥.

(٤) الهشامية: فرقة من غلاة الشيعة القائلين بالتشبيه، تُنسَبُ إلى هشام بن الحكم، أحد متكلمي الشيعة، وصاحب المقالة الشيعة في التشبيه، ثم إلى هشام بن سالم الجواليقي الذي نسج على منواله في التشبيه.

والكُرامية: فرقة من المُشَبَّهة، تُنسَبُ إلى أبي عبد الله محمد بن كَرَّام السَّجِسْتاني.

وانظر للتوسُّع في أقوالهم: «الملل والنحل» للشهرستاني ١: ١٠٨ و ١٨٤.

الله عنه: إِنَّ الله تعالى خلق العرش إظهاراً لقدرته لا مكاناً لذاته، وقال أيضاً: قد كان ولا مكان، وهو الآن على ما عليه كان»^(١).

وقوله: «ولا حَدٌّ» فيه نفْيُ الحَدِّ عنه سُبحانه وتعالى، قال الإمام الطحاوي رضي الله تعالى عنه في «عقيدته» المُسمَّاة «بيان السُّنَّة والجماعة»: «تعالى الله عن الحدود والغايات والأركان والأدوات»^(٢).

وقال الأستاذ عبد القاهر البغدادي رحمه الله تعالى: «وقالوا - أي: أهل السُّنَّة والجماعة - بنفي النهاية والحَدِّ عن صانع العالم، على خلاف قول هشام بن الحَكَم الرافضي...، وخلاف قول مَنْ زعم من الكَرَامِيَّة أنه ذو نهاية من الجهة التي يُلاقِي منها العرش ولا نهاية له من خمس جهات سواها»^(٣).

ودليل نفْيِ الحَدِّ أن «الحَدَّ يوجبُ الحُدُوثَ، لحاجة الحَدِّ إلى حَدٍّ خَصَّ به»^(٤)، والباري قديمٌ لم يَزَلْ»^(٥).

ونقل الناظمُ الإمامُ القشيريُّ رحمه الله تعالى في «رسالته» عن الإمام أبي بكر الشُّبلي رحمه الله تعالى قوله: «الواحدُ: المعروفُ قبل الحَدِّ وقبل الحروف»، وأعقبه بقوله:

(١) «الفرق بين الفرق» للأستاذ عبد القاهر البغدادي ص ٣٣٣.

(٢) انظر «العقيدة الطحاوية» (ص ٢٨ من المتن المطبوع أول «شرحها» للغنيمي).

(٣) «الفرق بين الفرق» للبغدادي، ص ٣٣٢.

(٤) لأنَّ الحَدَّ هو: طَرَفُ الشيء ونهايته، ففيه معنى التقدير بمقدار مُعَيَّن، وهذا المقدارُ يُمكنُ أن يكون أكثر منه أو أقل، كما يُمكن أن يكون أكبر منه أو أصغر، والمُمكنُ لا بدُّ له من مرجِّح يُرَجِّحه ويُخَصِّصُه بالوجود، فمن هنا لَزِمَ من الحَدِّ وجودُ حَدٍّ أثر في المحدود، وهذا التأثيرُ يُنافي القِدَمَ ويدلُّ على الحدوث.

(٥) قاله الإمام البيهقي رحمه الله في «الأسماء والصفات» (باب الاستواء).

«هذا صريحٌ من الشُّبْلِيِّ أَنَّ الْقَدِيمَ سُبْحَانَهُ لَا حَدَّ لِدَاثَتِهِ، وَلَا حُرُوفَ لِكَلَامِهِ»^(١).

والفاءُ في قوله: «فَيَسْتَدْعِي مِثَالاً»: فاءُ السَّبَبِيَّةِ، والفعلُ بعدها منصوبٌ بـ«أَنَّ» مُضْمَرَةٌ، ولم تظهر الفتحةُ عليه للوزن، وأراد بالمثال هنا الشَّيْءَ، والمعنى: إذا لم نَنفِ عنه سُبْحَانَهُ الْمَكَانَ وَالْحَدَّ كَانَ مُشَابِهاً لِخَلْقِهِ.

١٢- وِرَاءَ أَوْ مُقَابَلَةً وَفَوْقاً وَتَحْتاً أَوْ يَمِيناً أَوْ شِمَالاً

وقوله: «وِرَاءَ» منصوبٌ على الْبَدَلِيَّةِ من قوله: «فَيَسْتَدْعِي مِثَالاً»، أي: فيستدعي وِرَاءَ ومقابلةً وفَوْقاً... إلخ.

وفي قوله هذا نفْيُ كَوْنِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فِي جِهَةٍ مِنْ الْجِهَاتِ السَّتِّ، وَهِيَ: الْأَمَامُ وَالْخَلْفُ وَالْفَوْقُ وَالتَّحْتُ وَالْيَمِينُ وَالشَّمَالُ، وَقَدْ نَفَاهَا الْإِمَامُ الطَّحَاوِيُّ فِي «عَقِيدَتِهِ» بِقَوْلِهِ: «لَا تَحْوِيهِ الْجِهَاتُ السَّتُّ كَسَائِرِ الْمُبْتَدَعَاتِ»^(٢). وَقَالَ صَاحِبُ «بَدْءِ الْأَمَالِي»: «بَدْءِ الْأَمَالِي»:

نُسَمِّي اللَّهَ شَيْئاً لَا كَالْأَشْيَا وَذَاتاً عَنْ جِهَاتِ السَّتِّ خَالِي

قال العلامةُ علي القاري رحمه الله تعالى في «شرحها»: «وفيه ردٌّ على المعتزلة والقَدَرِيَّةِ القائلين بأنَّ اللَّهَ فِي كُلِّ مَكَانٍ، وَعَلَى الْمُشَبِّهَةِ وَالْكَرَّامِيَّةِ الْقَائِلِينَ بِأَنَّهُ عَلَى الْعَرْشِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى»^(٣).

واعلم أنَّ حَقِيقَةَ الْجِهَةِ: نِسْبَةُ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ، قَالَ الْإِمَامُ الْغَزَالِيُّ: «فَمَعْنَى كَوْنِ

(١) «الرسالة القشيرية» ص ٣.

(٢) وقوله: «لَا تَحْوِيهِ الْجِهَاتُ السَّتُّ» معناه: لَا تَحْوِيهِ جِهَةٌ مِنْ الْجِهَاتِ السَّتِّ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: «كَسَائِرِ الْمُبْتَدَعَاتِ»، لِأَنَّ الْمُبْتَدَعَاتِ - يَعْنِي الْمَخْلُوقَاتِ - إِنَّمَا تَحْوِيهَا جِهَةٌ مِنْ الْجِهَاتِ السَّتِّ.

(٣) «ضوء المعالي لبداء الأمالي» لعلي القاري ص ٧.

الشيء فوقنا: هو أنه في حيز يلي جانب الرأس، ومعنى كونه تحتنا: أنه في حيز يلي جانب الرجل، وكذا سائر الجهات، فكل ما قيل فيه إنه في جهة، فقد قيل فيه إنه في حيز مع زيادة إضافة^(١)، فإثبات الجهة هو في حقيقته إثبات مكان الله سبحانه، وقد تقدّم بطلانه.

ثم يلزم من كونه في جهة: أن يكون محدوداً ومتناهيّاً من جانب واحد على الأقل، فإن كان في جهة فوق لزم أن يكون محدوداً ومتناهيّاً من جهة تحت، وهكذا، وقد تقدّم بطلان الحَدِّ في حقّه تعالى^(٢).

وما جاء من النصوص التي قد يُتَوَهَّمُ منها إثبات المكان أو الجهة له تعالى فهي مصروفة عن ظواهرها عند أهل السُنَّة والجماعة من السَّلَف والخَلَف، ثم السَّلَفُ يُفَوِّضُونَ تعيين المعنى المُراد منها إلى الله سبحانه، والخَلَفُ يجتهدون في تعيين هذا المعنى^(٣).

(١) «الاقتصاد في الاعتقاد» للغزالي ص ٣٠.

(٢) وانظر للاستزادة في إبطال القول بالجهة: «الاقتصاد في الاعتقاد» للإمام الغزالي ص ٢٩-٣٥، و«أساس التقديس» للإمام الرازي ص ٤٣-٦٤.

(٣) وقد أفرَدَ جماعة من العلماء الكلام في النصوص المُوهِمة للتشبيه - ومنها إثبات المكان والجهة - وبيان معانيها وتأويلها: منهم الإمام أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك (ت ٤٠٦هـ) - أحد شيوخ النازم - في كتابه «مشكل الحديث وبيانه»، والحافظ البيهقي (ت ٤٥٨هـ) في كتابه «الأسماء والصفات» بتعليقات العلامة الحُجَّة الشيخ محمد زاهد الكوثري عليه، والإمام القاضي بدر الدِّين محمد بن إبراهيم المعروف بابن جماعة (ت ٧٣٣هـ) في كتابه «إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل» بتعليقات العلامة الشيخ وهبي سليمان غاوجي عليه، ومن المتأخرين: الشيخ محمود خطَّاب السُّبكي في كتابه «إتحاف الكائنات»، والشيخ محمد الخضر الشنقيطي في «استحالة المعية بالذات».

١٣- تَقَدَّسَ أَنْ يَكُونَ لَهُ شَبِيهٌ تَعَالَى أَنْ يُظَنَّ وَأَنْ يُقَالَ

قوله: «تَقَدَّسَ» أي: تنزَّه وتطهَّر، ومنه اسمه تعالى «الْقُدُّوس» أي: المُنَزَّه عن كل نقص وعيب^(١).

والمصدرُ الْمُؤَوَّلُ في قوله: «أَنْ يَكُونَ» في محلِّ نَصْبٍ على نَزْعِ الخافض، والتقدير: «تَقَدَّسَ عَنْ أَنْ يَكُونَ لَهُ شَبِيهٌ».

وفي قوله: «تَقَدَّسَ أَنْ يَكُونَ لَهُ شَبِيهٌ» نفْيُ الشَّيْءِ، وإذا انتفى الشَّيْءُ انتفى المَثِيلُ من باب أولى، ودليلُ نفيهما قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، وقوله: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤]، قال الحافظ البيهقي رحمه الله في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾: «لَمَّا أَرَادَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ أَنْ يَنْفِيَ التَّشْبِيهَ عَلَى أَكْدٍ مَا يَكُونُ مِنَ النِّفْيِ جَمَعَ فِي قِرَاءَتَيْنِ بَيْنَ حُرُوفِ التَّشْبِيهِ وَاسْمِ التَّشْبِيهِ حَتَّى يَكُونَ النِّفْيُ مُؤَكِّدًا عَلَى الْمُبَالَغَةِ»^(٢).

= وَيُنْظَرُ لَزَامًا «السِّيفُ الصَّقِيلُ» لِلإمام السُّبْكِيِّ، و«تَكْمِلَةُ الرَّدِّ عَلَى نَوْنِيَةِ ابْنِ الْقَيْمِ» لِلإمام الكوثري، وهي تعليلاته عليه.

(١) قال الناظمُ الإمامُ القشيري في كتابه «التَّجْبِيرُ فِي التَّذْكِيرِ» ص ٢٨: «الْقُدُّوسُ: فُعُولٌ مِنَ الْقُدُسِ، وَهُوَ الطَّهَارَةُ، ...، وَمَعْنَاهُ فِي صِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى: نَفْيُ النَّقَائِصِ، وَالتَّنْزِيهِ مِنَ الْآفَاتِ، بِاسْتِحْقَاقِ نَعَوْتِ الْجَلَالِ وَالْكَمَالِ».

(٢) «الْأَسْمَاءُ وَالصِّفَاتُ» للبيهقي ص ٢٧٧.

وقوله: «جَمَعَ فِي قِرَاءَتَيْنِ بَيْنَ حُرُوفِ التَّشْبِيهِ وَاسْمِ التَّشْبِيهِ حَتَّى يَكُونَ النِّفْيُ مُؤَكِّدًا عَلَى الْمُبَالَغَةِ» توضيحه: أَنَّ الَّذِي يَتْبَادِرُ إِلَى الْأَذْهَانِ أَنَّ يَكُونَ سِيَاقُ الْآيَةِ: «لَيْسَ كَهُو شَيْءٍ» بِحَذْفِ «مِثْلٍ»، وَالتَّقْدِيرُ: لَيْسَ شَيْءٌ شَبِيهًا بِهِ، أَوْ «لَيْسَ مِثْلُهُ شَيْءٍ» بِحَذْفِ «الْكَافِ»، وَالتَّقْدِيرُ: لَيْسَ شَيْءٌ مِثْلًا لَهُ، وَالْأَوَّلُ يُفِيدُ نَفْيَ الشَّيْءِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ جَلَّ ثَنَاؤُهُ، وَالثَّانِي يُفِيدُ نَفْيَ التَّمَاثُلِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ =

والمصدرُ المؤوَّل من «أَنْ يُظَنَّ» في قوله: «تعالى أَنْ يُظَنَّ وَأَنْ يُقَالَ» في محلِّ نصبٍ على نَزْعِ الخافض أيضاً، والتقدير: «تعالى عن أَنْ يُظَنَّ وعن أَنْ يُقَالَ»، أي: تعالى الله عن أَنْ يُظَنَّ به - أي: يُعْتَقَدَ - أَنْ له شبيهاً، وتعالى عن أَنْ يُقال ذلك في حقِّه.

١٤- ولا جِسْمٌ يُمَاتِلُ مُحَدَّثَاتٍ مُؤَلَّفَةً قِصَاراً أَوْ طَوَالاً

قوله: «ولا جِسْمٌ»: «لا»: نافية، و«جِسْمٌ»: خبرٌ مبتدأ محذوفٍ تقديره «هو»، أي: ولا هو جِسْمٌ، ففيه نفْيُ الجِسْمِيَّةِ عنه سُبْحَانَهُ، ودليلُهَا أَنَّ الجِسْمَ مُرَكَّبٌ، فهو مُتَحَاجٌّ إلى كُلِّ جُزْءٍ من أجزائه، وكُلُّ جُزْءٍ من أجزائه غَيْرُهُ، فهو محتَاجٌ إلى غَيْرِهِ، والمُحتَاجُ إلى الغَيْرِ لا يكون غنياً بالذات، وهو سُبْحَانَهُ الغنيُّ^(١)، ثم هو سُبْحَانَهُ القيُّومُ، والقيُّومُ: هو مَنْ كان قائماً بنفسه مُقَوِّماً لغيره، فكونُهُ قائماً بنفسه عبارةٌ عن كونه غنياً عن كُلِّ ما سواه، وكونه مُقَوِّماً لغيره عبارةٌ عن احتِياجِ كُلِّ ما سواه إليه، واحتِياجُهُ إلى جُزْئِهِ يُنافي ذلك^(٢).

ثم الأجسامُ مُتَمَاثِلَةٌ في الماهيَّةِ^(٣)، فلو كان جسماً لكانت ذاتُهُ مثلاً لسائر الأجسام، وهو باطلٌ بقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

وقوله: «يُمَاتِلُ مُحَدَّثَاتٍ مُؤَلَّفَةً»: الفعلُ «يُمَاتِلُ» مرفوعٌ على الاستثناف بعد

= تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ، وَلَمَّا أَرَادَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ نَفْيَ التَّشْبِيهِ وَالتَّمَثِيلِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ خَلْقِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى جَمْعٌ فِي الْآيَةِ الْمَبْدُوءَةِ بِالنَّفْيِ «لَيْسَ»، بَيْنَ حَرْفِ التَّشْبِيهِ، وَهُوَ «الْكَافُ»، وَاسْمِ التَّشْبِيهِ، وَهُوَ «مِثْلٌ»، وَالْغَايَةُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ النَّفْيُ مُؤَكِّداً عَلَى الْمَبَالِغَةِ.

(١) «أساس التقديس» للإمام الرازي ص ٢٥.

(٢) «أساس التقديس» ص ٢٩.

(٣) انظر بيان ذلك في «أساس التقديس» ص ٣٥-٣٦.

حَذَفَ فاءَ السَّبَبِيَّةِ^(١)، وليس في محلِّ رفع صفة لـ «جسم»^(٢)، والتقدير: ولا هو جِسْمٌ فِيمَا نِلَّ مُحَدَّثَاتٍ مُؤَلَّفَةً، والمعنى: أنه لو كان جسماً لكان مُرَكَّباً ومُؤَلَّفاً من أجزاء، ولو كان كذلك لَمَانِلَ المُحَدَّثَاتِ فِي تَرَكُّبِهَا وتَأَلُّفِهَا، والمِثْلِيَّةُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا مَنَفِيَّةٌ بِنَصِّ الْكِتَابِ، فَضْلاً عَمَّا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ مِنْ جَرِيَانِ أَحْكَامِهَا عَلَيْهِ، لِأَنَّ الْمُتَمَائِلَاتِ لَهَا الْأَحْكَامُ نَفْسُهَا.

ما يجوز في حق الله عز وجل

هذا ولم يذكر الناظم ما يجوز في حقِّ سبحانه، وهو «فَعَلَ كُلُّ مُمْكِنٍ أَوْ تَرَكَه»^(٣)، فلا يجبُ عليه سبحانه شيءٌ من ذلك.

١٥- يَرَاهُ الْمُؤْمِنُونَ بغير شكٍّ ولم يُوجِبْ له وَصفاً مُحَالاً

مسألة الرؤية

قوله: «يَرَاهُ الْمُؤْمِنُونَ بغير شكٍّ»: اعلم أن رؤية الله سبحانه وتعالى جائزة في العقل واجبة بالنقل.

(١) قال الإمام الشُّيُوطِي رحمه الله تعالى في «جمع الجوامع»: «تُحَذَفُ الْفَاءُ، فَيَجُوزُ رَفْعُ تَالِيهَا حَالاً أَوْ وَصْفاً أَوْ اسْتِثْنَاءً، وَجِزْمُهُ،، وَالْأَصَحُّ مَنْعُهُ بَعْدَ نَفْيٍ...». وقال في شرحه المسمى «جمع الهوامع» ٢: ٣١٦: «أما النفي فلا يجوز الجزم بعده على الصحيح، لأنه خبرٌ محضٌ، فليس فيه شَبَهٌ بِالشَّرْطِ كما في البواقي، ...، قال أبو حيان: ولم يرد بالجزم في النفي سماعٌ من العرب».

(٢) لأنه لو كان كذلك لكان المنفي أن يكون الله سبحانه جسماً مُتَمَائِلاً مُحَدَّثَاتٍ، أما كونه جسماً غَيْرَ مَائِلٍ لَهَا فلا يكون منفيّاً، وليس ذلك هو المراد، بل المراد نفي كونه جسماً مطلقاً، لأنه لو كان جسماً لَمَانِلَ المُحَدَّثَاتِ.

(٣) انظر «متن السنوسية» ص ٣٢ (من المطبوع مع «حاشية البيجوري»).

أما جوازها في العقل: فلأنَّ علَّةَ صِحَّةِ الرُّؤية هي الوجود^(١)، واللهُ سبحانه موجودٌ، فصَحَّتْ رؤيته.

ويدلُّ على جوازها أيضاً من النَّقل أنَّ موسى عليه السَّلامُ قد سأل الرُّؤية بقوله: ﴿رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، فلو لم تكن جائزة لكان طَلَبُهَا جَهْلًا بما يجوزُ في ذات الله وما لا يجوزُ، أو سَفَهًا وَعَبَثًا وطلَبًا للمُحال، والأنبياءُ مُنْزَهونَ عن ذلك كُلِّهِ، ثم قد علَّقَ الله تعالى الرُّؤية باستقرار الجبل في قوله: ﴿لَنْ تَرِنِي وَلَكِنْ أَنْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنْ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ، فَسَوْفَ تَرِنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣]، واستقرارُ الجبل أمرٌ مُمكنٌ في نفسه، وما علَّقَ بمُمكنٍ فهو مُمكنٌ^(٢).

وأما وجوبها بالنَّقل: فمن الكتاب ومن السُّنة:

أما الكتابُ: فقوله تعالى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ * إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢-٢٣]، يقول الناظم الإمام القُشَيْرِيُّ رحمه الله تعالى في تفسير هذه الآية من «لطائف الإشارات»: «النَّظَرُ المقرونُ بـ «إلى» مُصَافًا إلى الوجه لا يكونُ إلا الرؤية، فاللهُ تعالى يخلُقُ الرؤيةَ في وجوههم في الجنَّةِ على قَلْبِ العادة، فالوجوهُ ناظرةٌ إلى الله تعالى»^(٣).

(١) أما كون الوجود هو علَّةُ صِحَّةِ الرؤية، فبيَّنه الفتازاني في «شرح العقائد النسفية» للفتازاني ص ٩١، وهو «أنا قاطعون برؤية الأعيان والأعراض ضرورةً، ولا بدَّ للحُكم المُشترَك من علَّةٍ مُشترَكة، وهي إما الوجود أو الحدوث أو الإمكان، إذ لا رابع يشتركُ بينهما، والحدوثُ: عبارة عن الوجود بعد العَدَم، والإمكانُ: عبارة عن عَدَم ضرورة الوجود والعَدَم، ولا مدخلُ للعَدَم في العِلِّيَّة، فتعيَّن الوجود».

(٢) انظر «شرح العقائد النسفية» للفتازاني ص ٩١-٩٣.

(٣) «لطائف الإشارات» للقشيري ٣: ٦٥٧ (القيامة: ٢٢-٢٣).

وأما السُّنَّةُ: فقوله ﷺ: «إِنَّكُمْ سَتَرُونَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرُونَ هَذَا الْقَمَرَ لَا تَضَامُونَ فِي رُؤْيَيْهِ»^(١).

وقد تَمَسَّكَتِ الْمُعْتَزَلَةُ فِي نَفْيِ الرُّؤْيَةِ بِأَنَّهُ يَلْزُمُ مِنْهَا أَنْ يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى فِي مَكَانٍ وَفِي جِهَةٍ، وَالْمُقَابَلَةُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الرَّائِي، وَثَبُوتُ مَسَافَةٍ وَاتِّصَالُ شُعَاعٍ بَيْنَهُمَا، وَكُلُّ ذَلِكَ مُسْتَحِيلٌ فِي حَقِّهِ سُبْحَانَهُ، فَرَدَّ النَّازِمُ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: «وَلَمْ يُوجِبْ لَهُ وَصْفًا مُحَالًا» أَي: أَنَّ إِبْثَابَ الرُّؤْيَةِ عِنْدَنَا لَا يُوجِبُ لِلَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَصْفًا يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ، فَنَحْنُ نَقُولُ: إِنَّهُ يُرَى لَا فِي مَكَانٍ وَلَا فِي جِهَةٍ وَلَا بِمُقَابَلَةٍ وَلَا بِاتِّصَالِ شُعَاعٍ وَلَا بِثَبُوتِ مَسَافَةٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الرَّائِي، وَاشْتِرَاطُ ذَلِكَ فِي الرُّؤْيَةِ مِنْ قِيَاسِ الْغَائِبِ عَلَى الشَّاهِدِ، وَهُوَ فَاسِدٌ.

١٦- وَمَا الْقُرْآنُ مَخْلُوقًا وَفِي إِنْزَالِهِ بَادٍ وَقَالَا^(٢)

مسألة خلق القرآن

قوله: «وَمَا الْقُرْآنُ مَخْلُوقًا حَدِيثًا»: «مَا»: حَرْفٌ مُشَبَّهٌ بـ«لَيْسَ»، وَقَوْلُهُ: «حَدِيثًا»: مُسْتَقٌّ مِنَ الْحَدُوثِ، أَي: لَيْسَ الْقُرْآنُ مَخْلُوقًا مُحَدَّثًا. وَأَرَادَ بِالْقُرْآنِ الصِّفَةَ الْقَدِيمَةَ الْقَائِمَةَ بِذَاتِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ، وَالَّتِي تُسَمِّيْهَا بِالْكَلَامِ النَّفْسِيِّ، وَالَّتِي لَيْسَتْ بِحَرْفٍ وَلَا صَوْتٍ، لَا اللَّفْظَ الْمُؤَلَّفَ مِنَ الْحُرُوفِ وَالْأَصْوَاتِ، فَإِنَّهَا حَادِثَةٌ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥٥٤) وَ (٧٤٣٤-٧٤٣٦)، وَمُسْلِمٌ (٦٣٣).

و«مَا» فِي قَوْلِهِ: «كَمَا تَرُونَ الْقَمَرَ» مُصَدِّرَةٌ، فَالْتَقْدِيرُ: «كَرَّيْتُمْ لِلْقَمَرِ» فَيَكُونُ قَدْ شَبَّهَ الرُّؤْيَةَ بِالرُّؤْيَةِ - مِنْ حَيْثُ الْوُضُوحُ وَعَدَمُ الْخَفَاءِ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: «لَا تَضَامُونَ فِي رُؤْيَيْهِ»، أَي: لَا تَشْكُونُ فِيهَا - وَلَمْ يُشَبَّهِ الْمَرْئِيَّ بِالْمَرْئِيَّ.

(٢) كَذَا فِي (ق)، وَفِي (ن): «فَفِي آزَالِهِ نَادَى وَقَالَا». وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ فِي الشَّرْحِ.

قال الناظم الإمام القشيري في «رسالته»: «الكلام: هو المعنى الذي قام بالقلب من معنى الأمر، والنهي، والخبر، والاستخبار»^(١).

وقال العلامة شيخ الإسلام زكريا الأنصاري رحمه الله في «شرحها»: «وهذا هو الكلام النفسي المعبر عنه بماصدقات اللساني»^(٢)، وأما الكلام اللساني فمجاز عنه، هذا هو المختار، وقيل: حقيقة في اللساني، وقيل: مُشترَك بينهما، وبكُلِّ حال فالكلام يُطلق عليهما، قال تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا اللَّهُ بِمَا نَقُولُ﴾ [المجادلة: ٨]، أي: بألسنتنا مما يُخالف الحق، فجعل القول في النفس واللسان جميعاً»^(٣).

واعلم أن الذين قالوا بأن الله متكلم بالحروف والأصوات اختلفوا:

فمنهم من قال بأنه سبحانه متكلم بحروف وأصواتٍ حادثة قائمة بذاته تعالى، وهو قول الكرامية^(٤). وهو باطل، لأنه قولٌ بقيام الحوادث بذات الله، وهو مُمتنع لاستلزامه حدوث الذات^(٥).

ومنهم من قال بأنه سبحانه متكلم بحروف وأصواتٍ قديمة قائمة بذاته تعالى، وهو قول جماعة من الحنابلة. وهو باطل أيضاً، بل هو جهلٌ وعنادٌ كما يقول التفتازاني^(٦)، فحدوث الحروف والأصوات بدهي، قال الإمام القاضي أبو بكر الباقلاني

(١) «الرسالة القشيرية» ص ٦.

(٢) الماصدق: هو الأفراد التي يُطلق عليها اللفظ، أي: يصدق عليها.

(٣) «الرسالة القشيرية» وعليها هوامش من «شرح» الشيخ زكريا الأنصاري ص ٦.

(٤) انظر: «التبصير في الدين» لأبي المظفر الإسفرايني ص ٩٥.

(٥) ويعدُّ أبو المظفر الإسفرايني في «التبصير في الدين» ص ٩٥ القول بقيام الحوادث بذات الله «مما ابتدَّعه الكرامية، مما لم يتجاسر على إطلاقه قبلهم واحدٌ من الأمم لعلمهم بافتضاحه».

(٦) انظر «شرح العقائد النسفية» للتفتازاني ص ٨٢.

رحمه الله في «الإنصاف»: «حروفُ الكلمة يقعُ بعضها سابقاً لبعض، فعند خطِّ الكاتب «با» قد حَصَلَتْ وثَبَّتَتْ قبلَ خَطِّه «سيناً»، وكذلك «السين» حَصَلَتْ وثَبَّتَتْ قبلَ خَطِّه «ميماً»، وكذلك النُّطْقُ، إذا تُلَفَّظَ بـ«الباء» حَصَلَتْ قبلَ «السين»، وما تقدَّم بعضُه على بعض، وتأخَّرَ بعضُه عن بعض، فهو صفةُ الخَلْقِ لا صفةُ الحَقِّ، وكذلك الأصواتُ يتقدَّم بعضها على بعض، ويتأخَّر بعضها عن بعض، ويُخالف بعضها بعضاً، وكلُّ ذلك صفةُ كلام الخَلْقِ لا صفةُ كلام الحَقِّ الذي هو قديمٌ ليس بمخلوق»^(١).

وقال أيضاً في «النقض الكبير»: «مَنْ زعم أن «السين» من ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ بعد «الباء»، و«الميم» بعد «السين» الواقعة بعد «الباء»، لا أوَّلَ له، فقد خرج عن العقول، وجَحَدَ الضَّرورةَ، وأنكر البديهةَ، فإن اعترفَ بوقوع شيء بعد شيء فقد اعترفَ بأوَّلِيَّتِه، فإذا ادَّعى أنه لا أوَّلَ له فقد سَقَطَتْ مُحَاجَّتُه، ونَعَيْنَ لُحُوقُه بالسَّفْسَطةِ، وكيف يُرَجَى أن يرشُدَ بالدَّلِيلِ من يَتَوَاقَحُ في جَحْدِ الضَّروريِّ»^(٢).

ومنهم مَنْ قال بأنه سُبْحانَه مُتَكَلِّمٌ بحروفٍ وأصواتٍ قديمةٍ بنوعها حادثةٍ بأفرادها، قائمةٍ بذاته تعالى، وهو قول ابن تيمية^(٣)، وقلَّده فيه ابنُ أبي العزِّ شارحُ الطحاوية^(٤)

(١) «الإنصاف» للباقلاني ص ٩٩-١٠٠.

(٢) نقله العلامة الكوثري رحمه الله في تعليقه على «الإنصاف» للإمام الباقلاني ص ٩٩ عن «الشامل» لإمام الحرمين.

(٣) انظر على سبيل المثال: «مجموع الفتاوى» ٦: ١٦٢ و ٢٩١-٢٩٢ و ١٢: ٣٧٢ و ٥٧٧، و«منهاج السنة النبوية» ١: ١٦٦ و ٣٦٢.

(٤) انظر: «شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العز ١: ٢٥٦ و ٢٦٦.

والعجبُ من الأستاذ شعيب الأرناؤوط أن يقول في تعليقه عليه: «لا يُلتَقَتْ إلى تنازع المتأخرين، وإنما الحقُّ فيما اجتمعَ عليه سَلَفُ الأُمة، وهو ما أشار إليه الشارح بقوله: «لم يزل مُتَكَلِّماً إذا شاء...»، فاستمِسِكْ بغيرِ هذا القول واستقيم عليه، وحَذِّرِ مما أحدثَه المتأخرون». انتهى. =

وبعض المعاصرين^(١)، وهو باطلٌ أيضاً، لأنه قولٌ بقيام الحوادث بذات الله تعالى، وذلك لأنَّ النَّوعَ لا يُوجَدُ إلا في أفرادهِ^(٢)، فيلزمه أن يقول بقيام الحوادث بذات الله كالكرامية، أو القول بِقَدَمِ بعض هذه الحروف والأصوات كبعض الحنابلة، وكلا القولين باطلٌ.

أما المعتزلة: «فتحقيق الخلاف بيننا وبينهم يرجعُ إلى إثبات الكلام النَّفْسِيِّ ونفيه، وإلا فنحنُ لا نقولُ بِقَدَمِ الألفاظ والحروف، وهم لا يقولون بِحُدُوثِ كلامِ نَفْسِي»^(٣) يعني: لو أثبتوه.

وقوله: «وفي إنزاله بادٍ وقالا» كذا في بعض النسخ، وفي بعضها: «وفي آزاله نادى وقالا».

واللفظُ الثاني: فيه تأكيدٌ لمعنى الشَّطْرُ الأول من البيت: أَنَّ كلامَ الله عَزَّ وَجَلَّ غيرُ مخلوق، بل هو قديمٌ قد تكلمَ اللهُ تعالى به في الأزَل.

وأما اللفظُ الأول: ففيه معنى آخر غير ما يُفِيدُهُ الشَّطْرُ الأول من البيت، وهو التنبيهُ إلى أَنَّ القرآنَ يُطَلَّقُ على معنيين: الصفة القديمة القائمة بذات الله تعالى، وهي كلامه النَّفْسِيُّ، واللفظُ المنزَلُ على النَّبِيِّ ﷺ.

= قلت: خُذْ قولَ هذا الشارح بتمامه، وهو: «أنه لم يزل مُتَكَلِّماً إذا شاء، ومتى شاء، وكيف شاء، وأن نوعَ الكلام قديمٌ»، فهل هذا هو الحقُّ الذي اجتمعَ عليه سَلَفُ الأُمة؟! وهل هذا هو الذي ينبغي الاستمساكُ بِعُرْزِهِ، والاستقامةُ عليه؟! وأين ثبت تعليقُ الكلام بالمشيئة في النصوص الشرعية أو في كلام سَلَفِ الأُمة؟!

(١) منهم الشيخ محمد صالح العثيمين كما في «شرح لمعة الاعتقاد» له ص ٧٤.

(٢) قال العلامة الإخيمي رحمه الله تعالى في «رسالته في الرد على ابن تيمية في مسألة حوادث لا أوَّل لها» ص ٣٠: «اعتقادُ قَدَمِ نوعِ الحوادث لا ينفكُ عن قَدَمِ قَرْدٍ منها، كما لا تنفكُ الأربعة عن الزَّوجِيَّة، والثلاثة عن الفرْدِيَّة، والشمسُ عن شُعاعها». انتهى باختصار.

(٣) «شرح العقائد النسفية» للعلامة التفتازاني ص ٨٢.

فبيّن الناظم رحمه الله المعنى الأول الذي يُطلق عليه «القرآن» فقال: «وما القرآنُ مخلوقاً حديثاً»، ثم بيّن المعنى الثاني الذي يُطلق عليه فقال: «وفي إنزاله بادٍ وقالاً»، يُريدُ أنَّ هذا القرآن الذي هو الصفةُ القديمةُ غيرُ المخلوقة بادٍ من الله سبحانه وتعالى في إنزاله، أي: في اللفظ المُنزَل على النبي ﷺ.

وقولنا: «بادٍ» أي: ظاهرٌ، والظاهرُ للخلق اللفظُ المخلوقُ الدالُّ على الصفة القديمة، لا الصفة القديمة، لأنَّ الصفةَ القديمةَ لا يمكنُ أن تظهر، والتعبيرُ بالبُدُو في هذا سائغٌ كما قال الإمام الطحاوي رحمه الله تعالى في «عقيدته» المُسمَّاة «بيان السُّنة والجماعة»: «وإن القرآنَ كلامُ الله تعالى، منه بدا بلا كيفية قولاً».

وقوله: «وقالاً»: القال: مصدر بمعنى «القول»، تقول: قالَ يقولُ قولاً وقيلاً وقالاً وقولةً ومقالاً ومقالةً. وهو على هذا مرفوعٌ، وإنما نَصَبَه لضرورة القافية، فالأصلُ أن يقول: «وفي إنزاله بادٍ وقالٌ»^(١).

أراد بذلك أن يُشيرَ إلى أنَّ هذا اللفظُ المُنزَل يُنسَبُ إلى الله تعالى، وإن لم نقل بِقَدَمِهِ، لأنه لفظٌ دالٌّ على كلامه القائم به سبحانه، فيقالُ عنه إنه قولُ الله تعالى. نَبه عليه لئلاَّ يَتَوَهَّمُ مَتَوَهَّمُ أَنَّا - لقولنا بِقَدَمِ الكلام النفسي، وحُدوث اللفظ المُركَّب من الحروف والأصوات - لا ننسبُ هذه الألفاظ إليه سبحانه وتعالى.

ويَحْتَمِلُ أن يكون قد أراد بذلك معنى آخر، وهو الإشارةُ إلى مسألة القراءة والمقروء، والكتابة والمكتوب، فقد أطلق المُتَقَدِّمُونَ من أئمتنا في شرح مسألة الكلام القولَ

(١) هذا الذي اختاره شيخنا العلامةُ المُحَقِّق الدكتور أكرم عبد الوهاب الموصلي حفظه الله تعالى، عند قراءتي هذه «القصيدة» عليه، في منزله بحيِّ الخرايشة في عَمَّان، يوم الخميس ٢٠ جمادى الآخرة ١٤٢٨ هـ جزاه الله تعالى خيراً، ولم أكن قد وقفتُ بعدُ على لفظ النسخة الثانية.

بأنَّ القراءةَ مخلوقةٌ، والمقروءَ غيرُ مخلوقٍ، وأنَّ الكتابةَ مخلوقةٌ، والمكتوبَ غيرُ مخلوقٍ^(١). فكانه يعني أنَّ هذا اللفظَ المُنزَّلَ حينَ يَتَلَفَّظُ به قارئُه هو قولُه، وهو مخلوقٌ لأنَّه فِعْلُه، أما المقولُ فكلَّامُ الله تعالى، وهو غيرُ مخلوقٍ. واللهُ تعالى أعلم.

١٧- ولو في مُلكِه ما لم يُرِدْهُ لكان لَنَعَتِ عِزَّتِه انتِقالا

إرادته سبحانه الخيرَ والشرَّ

قوله: «ولو في مُلكِه ما لم يُرِدْهُ، لكان لَنَعَتِ عِزَّتِه انتِقالا» أراد بهذا الرَّدَّ على المُعتزلة في قولهم: إنَّ الله سبحانه لا يُريدُ الشرَّ، وبعضُهم يقولُ بِاتِّحَادِ الأمرِ والإرادة^(٢)، وبعضُهم يقولُ بتغايرِهما إلا أنَّ تَعَلُّقَ الإرادةِ تابعٌ للأمرِ عندهم^(٣)، فلا يريدُ الله تعالى - عندهم - إلا ما أمرُ به^(٤).

والصحيحُ ما ذهب إليه أهلُ السُّنَّةِ من أنَّ كلَّ ما يقعُ في هذا الكونِ من خيرٍ أو شرٍّ فهو واقعٌ بإرادةِ الله تعالى، قال الإمامُ الطحاويُّ رحمه الله في «عقيدته»: «كلُّ شيءٍ يجري بقُدْرته ومشيئته، ومشيئته تَنفُذُ، ولا مشيئةٌ للعبادِ إلا ما شاءَ لهم، فما شاءَ لهم كانَ، وما لم يشأْ لم يَكُنْ»^(٥)، والعبارةُ الأخيرةُ رُوِيَتْ من قوله ﷺ بلفظ: «ما شاءَ الله

(١) وقد أطال الإمامُ الباقلانيُّ الكلامَ في هذا في «الإنصاف»، فليُنظَر.

(٢) فأمرُه تعالى بشيءٍ هو إرادته وجوده، واللهُ تعالى لا يأمرُ إلا بالخير، فهو لا يُريدُ إلا وجودَ الخير، وهو سبحانه لا يأمرُ بالشرِّ، فهو لا يُريدُ وجودَ الشرِّ، لأنَّ الأمرَ والإرادةَ عندهم بمعنى واحد.

(٣) فالإرادةُ عند هؤلاء غيرُ الأمرِ، ولكنها لا تتعلَّقُ إلا بها أمرُ الله تعالى به، أما ما لم يأمرُ به، فليس من مُتعلِّقاتها.

(٤) انظر: «حاشية الصاوي على شرح الدردير على الخريدة» ص ٧٣.

(٥) انظر «العقيدة الطحاوية» (ص ٢٦ مع شرح الشيخ عبد الغني الغنيمي).

كان، وما لم يَشَأْ لم يَكُنْ»، أخرجه أبو داود والنسائي^(١) بإسناد فيه ضَعْف، لكن له شواهد^(٢).

وقال الإمام الشافعي رضي الله عنه:

وما شئتَ كانَ وإن لم أَشَأْ وما شئتُ إن لم تَشَأْ لم يَكُنْ^(٣)
ومن الأدلة عليه قوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٩]، والناس قد شاؤوا المعاصي، فكانت بمشيئة الله بهذا النص^(٤).

ومن اللطائف أنَّ القاضي عبد الجبار المعتزلي^(٥) دخل يوماً على صاحب ابن

(١) أبو داود في «السنن» برقم (٥٠٧٥)، والنسائي في «السنن الكبرى» برقم (٩٨٤٠).

(٢) منها حديث أبي الطفيل عامر بن واثلة عن زيد بن حارثة عند البزار (١٣٣٤)، والطبراني في «الكبير» (٤٦٦٦)، و«الأوسط» (٣٨٧٥). وإسناده حسن في الشواهد.
وحديث عبد الله بن مسعود موقوفاً عند معمر في «جامعه» (١١: ١٥٩ من «مصنف عبد الرزاق»)، وفي إسناده انقطاع.

(٣) ذكره الصفدي في ترجمة الإمام الشافعي من «الوافي بالوفيات»، وبعده:

خلقتَ العبادَ على ما أردتَ ففي العلم يجري الفتى والسُّمِينُ
على ذا مَنَنْتَ وهذا خَدَلْت وهذا أعنْتَ وذالِم تُعِنُ
فمنهم شقيٌّ ومنهم سعيدٌ ومنهم قبيحٌ ومنهم حَسَنُ

ثم قال الصفدي: «ويقال إنَّ الإمامَ فخرَ الدِّين الرازيَّ شرح هذه الأبيات في مُجلِّدة».

وهذه الأبيات مشهورة عن الإمام الشافعي، إلا أن البيت الثاني منها يرويه أكثرهم: «خلقت العباد على ما علمت»، كذا نقله البيهقي في كتابه: «الأسماء والصفات» و«الاعتقاد»، وابن كثير في ترجمة الشافعي من «البداية والنهاية» (وفيات سنة ٢٠٤).

(٤) انظر «شرح العقيدة الطحاوية» للعلامة الشيخ عبد الغني الغنيمي الميداني ص ٦٢.

(٥) هو القاضي أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد الهمداني، فقيه شافعي، متكلم معتزلي، توفي سنة ٤١٥ هـ رحمه الله تعالى. انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» ١٧: ٢٤٤.

عَبَاد^(١) وعنده الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني^(٢)، فلما رأى الأستاذ قال: سُبْحَانَ مَنْ تَنَزَّهَ عَنْ الْفَحْشَاءِ، فقال الأستاذ مُجِيباً لَهُ عَلَى الْقَوْلِ: سُبْحَانَ مَنْ لَا يَجْرِي فِي مُلْكِهِ إِلَّا مَا يَشَاءُ، فقال القاضي عَبْدُ الْجَبَّارِ: أَفِيْشَاءُ رَبَّنَا أَنْ يُعْصَى؟ فقال الأستاذ: أَيُعْصَى رَبَّنَا قَهْرًا؟ فقال القاضي: أَفَرَأَيْتَ إِنْ مَنَعَنِي الْهُدَى وَقَضَى عَلَيَّ بِالرَّدَى، أَحَسَنَ إِلَيَّ أَمْ أَسَا^(٣)؟ فقال الأستاذ: إِنْ كَانَ مَنَعَكَ مَا هُوَ لَكَ فَقَدْ أَسَا، وَإِنْ مَنَعَكَ مَا هُوَ لَهُ فَيَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ. فَانْقَطَعَ الْقَاضِي عَبْدُ الْجَبَّارِ^(٤).

وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ كَلَّامًا مِنَ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ وَقَعَ بِإِرَادَةِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، فَاعْلَمْ أَنَّ الشَّرَّ لَا يُنْسَبُ إِلَيْهِ سُبْحَانَهُ تَأْدِيبًا مَعَهُ جَلَّ شَأْنُهُ، وَالْأَمْثَلُ عَلَى ذَلِكَ كَثِيرَةٌ:

مِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلِإِذَا أَنْعَمْنَا عَلَى الْإِنْسَانِ أَعْرَضَ وَنَسَا بِنِعْمَتِنَا ۖ وَإِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ كَانَ يَئُوسًا﴾ [الإسراء: ٨٣]، فَاسْتَدَّ الْإِنْعَامَ إِلَى نَفْسِهِ سُبْحَانَهُ بِخِلَافِ الشَّرِّ.

(١) هُوَ الْوَزِيرُ الْعَلَامَةُ صَاحِبُ التَّصَانِيفِ أَبُو الْقَاسِمِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبَادٍ الْمَعْرُوفُ بِالصَّاحِبِ، وَانْظُرْ حَوْلَ تَسْمِيَّتِهِ بِذَلِكَ «وَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ» ١: ٢٢٩، كَانَ شَيْعِيًّا مُعْتَزَلِيًّا مُتَعَصِّبًا، تَوَفِيَ سَنَةَ ٣٨٥ هـ. انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي «سِيرِ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ» ١٦: ٥١١.

(٢) هُوَ الْإِمَامُ الْأَوْحَدُ أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْإِسْفَرَايِينِي، أَحَدُ شُيُوخِ النَّازِمِ، فَفِيهِ أَصُولِي مُتَكَلِّم، تَوَفِيَ سَنَةَ ٤١٨ هـ قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَسَاكِرَ فِي «تَبْيِينِ كَذِبِ الْمُفْتَرِي» ص ٢٤٤: «حَكَمِي لِي مَنْ أَثْبَتَ بِهِ أَنَّ الصَّاحِبَ ابْنَ عَبَادٍ كَانَ إِذَا انْتَهَى إِلَى ذِكْرِ الْبَاقِلَانِي وَابْنِ فُورَكٍ وَالْإِسْفَرَايِينِي، قَالَ لِأَصْحَابِهِ: ابْنُ الْبَاقِلَانِي بَحْرٌ مُغْرَقٌ، وَابْنُ فُورَكٍ صِلٌّ - أَيْ: سَيْفٌ - مُطْرَقٌ، وَالْإِسْفَرَايِينِي نَارٌ مُخْرَقٌ». قَالَ ابْنُ عَسَاكِرَ: «وَكَاَنَّ رُوحَ الْقُدُّوسِ نَفَثَ فِي رُوعِهِ، حَيْثُ أَخْبَرَ عَنْ حَالِ هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةِ بِمَا هُوَ حَقِيقَةُ الْحَالِ فِيهِمْ». وَانْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي «سِيرِ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ» ١٧: ٣٥٣.

(٣) أَيْ: أَسَاءَ.

(٤) ذَكَرَهَا الْعَلَامَةُ تَاجُ الدِّينِ السَّبْكِي فِي «طَبَقَاتِ الشَّافِعِيَةِ الْكُبْرَى» ٤: ٢٦١-٢٦٢، وَاخْتَصَرَهَا التَّفْتَازَانِي فِي «شَرْحِ الْعَقَائِدِ النَّسْفِيَةِ» ص ٩٩.

وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّ النَّاسَ ضُرٌّ دَعَوْا رَبَّهُمْ مُنِيبِينَ إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا أَذَاقَهُمْ مِنْهُ رَحْمَةً إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ إِلَيْهِ﴾ [الروم: ٣٣]، فأسند إذاقة الرحمة إليه سبحانه بخلاف الضّر.

وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُوا بِهَا وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ يَمَا قَدَمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦].

وقوله تعالى: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنَ نَفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩]، مع أنه صرح بأن السيئة منه سبحانه وتعالى بقوله في الآية التي قبلها: ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللَّهِ﴾ [النساء: ٧٨].

وهذا هو أدب الأنبياء مع الله سبحانه، كما في قوله تعالى حكاية عن سيدنا إبراهيم عليه السلام: ﴿الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ * وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ * وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ * وَالَّذِي يُمِيتُنِي ثُمَّ يُحْيِينِ﴾ [الشعراء: ٧٨-٨١]، حيث نسب جميع الأفعال التي ذكرها إلى الله سبحانه، إلا المرض، فنسبه إلى نفسه.

وكما في قوله تعالى حكاية عن الخضر عليه السلام في خرق السفينة: ﴿فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا﴾ [الكهف: ٧٩]، وفي قتل الغلام: ﴿فَأَرَدْنَا أَنْ يُبَدِّلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِنْهُ زَكَاةً وَأَقْرَبَ رُحْمًا﴾ [الكهف: ٨١]، وفي بناء الجدار: ﴿فَأَرَادَ رَبُّكَ أَنْ يَبْلُغَا أَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنْزَهُمَا﴾ [الكهف: ٨٢]، حيث نسب خرق السفينة - وهو عيب محض - إلى نفسه، ونسب قتل الغلام - وهو شر من وجه، وخير من وجه آخر - إلى نفسه وإلى ربه سبحانه وتعالى، ونسب بناء الجدار - وهو خير محض - إلى ربه وحده^(١).

(١) انظر: «الانتصاف من الكشاف» للعلامة ابن المنير رحمه الله (٢: ٣٩٩ من المطبوع بذييل «الكشاف» للعلامة الزمخشري رحمه الله تعالى).

١٨- وَيَخْلُقُ فِعْلَنَا خَيْرًا وَشَرًّا سَدَادًا أَوْ فَسَادًا^(١) أَوْ خَبَالًا

مسألة خَلْق أفعال العباد

ولمَّا بَيَّنَّ النَّاظِمُ أَنَّ كُلَّ مَا يَقَعُ فِي هَذَا الْكَوْنِ بِإِرَادَةِ اللَّهِ تَعَالَى، نَاسَبَ أَنْ يَذْكَرَ مَسْأَلَةَ خَلْقِ أَفْعَالِ الْعِبَادِ، فَوَضَّحَ أَنَّ مُعْتَقَدَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ أَنَّ أَفْعَالَ الْعِبَادِ مَخْلُوقَةٌ لِلَّهِ تَعَالَى، سِوَاءٍ مِنْهَا مَا كَانَ خَيْرًا وَمَا كَانَ شَرًّا، فَقَالَ: «وَيَخْلُقُ فِعْلَنَا خَيْرًا وَشَرًّا» ثُمَّ أَكَّدَ قَوْلَهُ: «خَيْرًا وَشَرًّا» فَقَالَ: «سَدَادًا أَوْ فَسَادًا أَوْ خَبَالًا» وَالسَّدَادُ: الصَّوَابُ، وَالْخَبَالُ: الْفَسَادُ.

وَاسْتَدَلَّ أَهْلُ السُّنَّةِ عَلَى ذَلِكَ بِأَدْلَةٍ مِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾ [الزمر: ٦٢]، وَقَوْلُهُ: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل: ١٧]، وَهُوَ فِي سِيَاقِ التَّمَدُّحِ بِالْخَالِقِيَّةِ وَكَوْنِهَا مَنَاطًا لِاسْتِحْقَاقِ الْعِبَادَةِ. ثُمَّ الْعَبْدُ لَوْ كَانَ خَالِقًا لِأَفْعَالِهِ لَكَانَ عَالِمًا بِتَفَاصِيلِهَا، ضَرُورَةً أَنْ يُجَادَّ الشَّيْءَ بِالْقُدْرَةِ وَالِاخْتِيَارِ لَا يَكُونُ إِلَّا كَذَلِكَ، وَاللَّازِمُ بَاطِلٌ لِأَنَّ أَحَدَنَا لَوْ سُئِلَ عَنْ تَفَاصِيلِ حَرَكَاتِهِ لَمْ يَعْلَمْهَا^(٢).

١٩- وَقَدَرْتُنَا لِنَنْ صَلَحَتْ لَخَلْقٍ وَحَاوَلْنَا الْجَوَاهِرَ مَا اسْتَحَالَا^(٣)

(١) كَذَا فِي (ق)، وَفِي (ن): «فَسَادًا أَوْ سَدَادًا».

(٢) انظر «شرح العقائد النسفية» للتفتازاني ص ٩٦.

(٣) كَذَا فِي (ن)، وَفِي (ق): «فَاسْتَحَالَا». وَالْأَوَّلُ أَحْسَنُ مَبْنًى وَمَعْنَى - وَإِنْ كَانَ لِلثَّانِي وَجْهٌ أَيْضًا - : أَمَا أَرْجِيئُهُ الْأَوَّلَ مِنْ حَيْثُ الْمَبْنَى: فَلَأَنَّ «الْلَامَ» الدَّخْلَةَ عَلَى «إِنْ» الشَّرْطِيَّةِ: هِيَ اللَّامُ الْمُوْطَّئَةُ لِلْقَسَمِ - أَوِ الْمُؤْذِنَةُ بِالْقَسَمِ - وَهِيَ تُؤْذِنُ «بِأَنَّ الْجَوَابَ بَعْدَهَا مَبْنًى عَلَى قَسَمٍ قَبْلَهَا لَا عَلَى الشَّرْطِ»، كَمَا يَقُولُ الْعَلَامَةُ النُّحْوِيُّ ابْنُ هِشَامٍ فِي «مَغْنِيِّ اللَّيْبِ» ١: ٢٣٥، وَعَلَى ذَلِكَ فَإِنَّ الْمَعْهُودَ فِي الْجَوَابِ حَيْثُ أَنْ تَدْخُلَ عَلَيْهِ «الْلَامُ» لَا «الْفَاءُ»، فَيُقَالُ: «لِنَنْ صَلَحَتْ لَخَلْقٍ... لَاسْتَحَالَا»، وَهَذِهِ اللَّامُ هِيَ لِأَمْ جَوَابِ الْقَسَمِ.

وقد ذكر الناظم دليلاً آخر فقال: «وَقَدَرْتُنَا لثَنَ صَلَاحَتِ لَخَلْقٍ، وحاوَلْنَا الجَوَاهِرَ ما اسْتَحَالَ» أراد أن قُدْرَةَ العبد لو كان يُمكنُ بها خَلْقُ فِعْلٍ من أفعاله، لكان يُمكنُ بها خَلْقُ جَوْهَرٍ من الجواهر، إذ لا فرقَ بين خَلْقِ شيءٍ وِخَلْقِ شيءٍ آخر، فكلاهما إِيْجَادٌ من العَدَمِ، ولا قائلَ بأنَّ العبدَ يُمكنُه بِقُدْرَتِهِ خَلْقُ جَوْهَرٍ من الجواهر، فثبت أنه لا يُمكنُه خَلْقُ فِعْلٍ من أفعاله.

على أننا لا ننفي أنَّ لِقُدْرَةِ العبد مَدْخَلَ في فِعْلِهِ الاختياريِّ، لأننا نُفَرِّقُ بالظَّرورة بين حركة البَطْش وحركة الارتعاش، فلذلك نقولُ بأنَّ أفعالَ العباد الاختياريةَ واقعةٌ بِقُدْرَةِ الله تعالى خَلْقاً، وبِقُدْرَةِ العَبْد كَسْباً، قال العلامةُ التفتازانيُّ رحمه الله تعالى: «وتَحْقِيقُهُ أَنَّ صَرَفَ العبد قُدْرَتَهُ وإِرَادَتَهُ إلى الفِعْلِ كَسْبٌ، وإِيْجَادُ الله تعالى الفِعْلِ عَقِيبَ ذلك خَلْقٌ، والمقدورُ الواحدُ داخلٌ تحت قُدْرَتَيْنِ، لكنَّ بِجِهَتَيْنِ مُخْتَلَفَتَيْنِ، فالفِعْلُ مقدورُ الله بِجِهَةِ الإِيْجَادِ، ومقدورُ العَبْد بِجِهَةِ الكَسْبِ»^(١).

٢٠- بل الأفعال والأكساب^(٢) مِنَّا أَمَارَاتٌ فَدَعُ عَنْكَ الْمُحَالَ

وهذا المعنى هو ما أراده الناظم بقوله: «بل الأفعال والأكسابُ مِنَّا أَمَارَاتٌ» أي: علاماتٌ ودلائلٌ على كوننا فاعلين، أي: مُكْتَسِبِينَ للفعل، وليست هذه الأفعالُ

= وأما أَرْجَحِيَّتُهُ من حيثُ المعنى: فلأنَّ اسْتِحَالَه خَلْقُ الجواهر بِقُدْرَةِ العبد مَبْنِيٌّ على عَدَمِ صلاحية قُدْرَتِهِ لِلخَلْقِ مُطْلَقاً، ولو كانت صالحةً لِلخَلْقِ لَأَمَكْنَ - ولو عقلاً - خَلْقُ الجواهر بها، وانْتَفَتْ الاستحالة. وهو الموافقُ لقوله: «لثَنَ صَلَاحَتِ لَخَلْقٍ... ما استَحَالَ»، أي: لم يَسْتَحِلْ خَلْقُ الجواهر بها لو كانت صالحةً لِلخَلْقِ أصلاً.

(١) «شرح العقائد النسفية» للتفتازاني ص ١٠٢.

(٢) كذا في (ق)، وفي (ن): «بل الأكساب والأفعال».

والأكسابُ مؤثرات، بل المؤثرُ في الأفعال من حيث وجودها هو قُدرةُ الله، والكسبُ إنما هو علامةٌ على إرادة الفعل من العبد، واختياره له^(١).

وقوله: «فَدَعْ عَنْكَ الْمُحَالَ» يُمكنُ ضبطه بضمِّ الميم وكسْرِها، فإن ضَمَمَتَهَا كان المعنى: دَعْ عَنْكَ الْقَوْلَ بِالْمُحَالِ، وهو القولُ بأنَّ العبدَ يَخْلُقُ فِعْلَهُ. وإن كَسَرَتَهَا، فالْمِحَالُ: هو الجِدَالُ، والمعنى: دَعْ عَنْكَ جِدَالَ الْمُخَالَفِ في هذه المسألة، لأنه يُجَادِلُ فيها انتصاراً لمذهبه لا طلباً للحق.

وقد وَضَّحَ النَّاظِمُ الإمامُ القُشَيْرِيُّ رحمه الله هذا المعنى - أعني: وقوعَ الفِعلِ تحتَ قُدرَتَيْنِ من جهتين - في كتابه «التحبير في التذكير»^(٢) حيث قال: «حَقِيقَةُ الْقُدْرَةِ مَا يَتَقَدَّرُ بِهَا الْمُرَادُ عَلَى حَسَبِ قَصْدِ الْفَاعِلِ فِي الْوُقُوعِ، ثُمَّ جِهَةُ الْوُقُوعِ تَخْتَلِفُ إِلَى خَلْقٍ وَكَسْبٍ، فَقُدْرَةُ الْحَقِّ تَصْلُحُ لِلْخَلْقِ، وَقُدْرَةُ الْعَبْدِ تَصْلُحُ لِلْكَسْبِ، فَالْعَبْدُ لَا يُوصَفُ بِالْقُدْرَةِ عَلَى الْخَلْقِ، وَالْحَقُّ لَا يُوصَفُ بِالْقُدْرَةِ عَلَى الْكَسْبِ».

٢١- وَلَيْسَ الْكَسْبُ مُوجِبٌ^(٣) مَا يُلَاقِي وَلَا لَجَزَاءِ مَوْلَانَا اعْتِلَالًا^(٤)

ثم قال النَّاظِمُ رحمه الله تعالى: «وَلَيْسَ الْكَسْبُ مُوجِبٌ مَا يُلَاقِي» أي: كَسْبُ الْعَبْدِ لَا يُوجِبُ مَا يُلَاقِيهِ الْعَبْدُ مِنَ الْجَزَاءِ عَلَى فِعْلِهِ، فَلَا تَجِبُ عَلَيْهِ سُبْحَانَهُ إِثَابَةٌ

(١) والمسألة فيها تفصيل واختلاف بين السادة الأشاعرة والسادة الماتريدية، بعد الاتفاق على الأصل العام فيها، وهو أنَّ الخالقَ لأفعال العباد هو الله، وأنَّ العبدَ مُخْتَارٌ لِفِعْلِهِ مُكْتَسِبٌ لَهُ، وهذا الشرح المُخْتَصَرُّ لَا يَحْتَمِلُ التَّوَسُّعَ فِي ذَلِكَ، فَلْيَنْظُرْ فِي الْمَطَوَّلَاتِ.

(٢) ص ٨١.

(٣) كَذَا فِي (ق)، وَفِي (ن): «يُوجِبُ»، وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ.

(٤) قَدَّمَ هَذَا الْبَيْتَ عَلَى الَّذِي قَبْلَهُ فِي (ن)، وَأَخْرَأَ جَمِيعاً إِلَى مَا بَعْدَ الْبَيْتِ ٣٣ فِي (ن) أَيْضاً.

المُطيع، ولا تعذيبُ العاصي، بل إثابته الطائع فَضْلُ منه، وتعذيبه العاصي عدْلُ منه، قال العلامة اللَّقَائِي في «الجوهرة»:

فإن يُثَبِّنا فبِمَحْضِ الْفَضْلِ وإن يُعَذِّبْ فبِمَحْضِ الْعَدْلِ
ويدلُّ عليه قوله ﷺ: «لن يُدْخَلَ أَحَدُكُمْ الْجَنَّةَ عَمَلُهُ، قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: ولا أنا، إلا أن يتغَمَّدَنِي اللهُ بِمَغْفِرَةٍ وَرَحْمَةٍ»^(١).

لكن، وَعَدَ اللهُ سُبْحَانَهُ الْمُؤْمِنَ الطَّائِعَ بالثواب، وأوَعَدَ الْكَافِرَ وَالْعَاصِيَ بالعذاب، وأخْبَرَ سُبْحَانَهُ عَنْ نَفْسِهِ أَنَّهُ لَا يُخْلِفُ وَعْدَهُ فقال: ﴿لَكِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ لَهُمْ عُرفٌ مِّنْ فَوْقَهَا عُرفٌ مَّبِينَةٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَعَدَ اللَّهُ لَا يُخْلِفُ اللَّهُ الْمِيعَادَ﴾ [الزمر: ٢٠]، أما وعيده فأخبر سُبْحَانَهُ أَنَّهُ ﴿لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]. وقد تَمَدَّحَتِ الْعَرَبُ بِإِنجَازِ الْوَعْدِ دُونَ الْوَعْدِ كَمَا قَالَ عَامِرُ بْنُ الطُّفَيْلِ^(٢):

وَإِنِّي إِنْ أَوْعَدْتُهُ أَوْ وَعَدْتُهُ لَمْخُلْفُ إِعَادِي وَمُنْجِزُ مَوْعِدِي
وقال الفَيُّومِيُّ في «المصباح المنير»^(٣): «وَالْخُلْفُ فِي الْوَعْدِ عِنْدَ الْعَرَبِ: كَذِبٌ، وَفِي الْوَعْدِ: كَرَمٌ».

فإن قلت: قد ورد في العذاب أيضاً أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يُخْلِفُ وَعْدَهُ فِيهِ، وَهُوَ قَوْلُهُ

(١) أخرجه البخاري (٥٦٧٣) و(٦٤٦٤) و(٦٤٦٧)، ومسلم (٢٨١٦) بألفاظ متقاربة.

(٢) هو عامر بن الطُّفَيْل بن مالك بن جعفر بن كِلَاب العامري، فارسٌ مشهورٌ، أدرك الإسلام شبخاً، فَقَدِمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ هو وأربد بن قيس كافرين، فقال رسول الله ﷺ: «اللهم اكفنيهما بما شئت» فأنزل الله على أربد صاعقةً، وأخذت عامراً الغدَّةَ، فكان يقول: غُدَّةٌ كغُدَّةِ البعير، وموت في بيت سلولِيَّة. انظر «أسد الغابة» لابن الأثير ٣: ٢٣، و«الأعلام» للزركلي ٣: ٢٥٢.

(٣) ص ٥٤٦، مادة (وعد).

سُبْحَانَهُ: ﴿وَسْتَغْلِبُونَكَ بِالْعَذَابِ وَلَنْ تُخْلَفَ اللَّهُ وَعْدَهُ﴾ [الحج: ٤٧]. قلت: هو في عذاب الدنيا، وسِياقُ الآيات يدلُّ عليه^(١).

ثم أَكَّدَ الناظمُ هذا المعنى بقوله: «ولا لِحِزَاءِ مَوْلَانَا اعْتِلَالًا»، وهو معطوفٌ على قوله: «وليس الكسْبُ مُوجِبٌ مَا يُلَاقِي»، والمعنى: ليس الكسْبُ موجباً لثواب أو عقاب، وليس الكسْبُ علَّةٌ لِحِزَاءِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ.

هذا، وقد يتبادرُ إلى الذهن بادي الرأي أن الناظمَ رحمه الله تعالى أراد بقوله: «ولا لِحِزَاءِ مَوْلَانَا اعْتِلَالًا» معنىً جديداً غيرَ المعنى الذي دَلَّ عليه قوله: «وليس الكسْبُ مُوجِبٌ مَا يُلَاقِي»، أي: ليس لِحِزَاءِ مَوْلَانَا من إثابته المطيعين وتعذيبه العاصين علَّةٌ ولا سَبَبٌ، بل ذلك منه تعالى مَحْضٌ فَضْلٌ في حق المطيعين، وَمَحْضٌ عَدْلٌ في حق العاصين.

وهذا معنىٌ صحيحٌ في نفسه، ولا يمنعُ من حَمَلِ عبارة الناظم رحمه الله تعالى عليه إلا كَوْنُ قوله: «اعتلالاً» منصوباً^(٢).

(١) اتفق أهل السنة من الأشاعرة والماتريدية على أَنَّ خُلْفَ الوعد مُسْتَحِيلٌ على الله تعالى، أما خُلْفُ الوعيد، فقال الأشاعرةُ بجوازه، والماتريديةُ باستِحَالِهِ. ولعلَّ الخلافَ بينهما لفظيٌّ؛ إذ وعيدُ الله ناجزٌ لا يَتَخَلَّفُ من حيثُ تَحَقُّقُ وقوعه، ولكنه يجوزُ أن يَتَخَلَّفَ في بعض الأفراد ممن استَحَقُّوه، فَمَحَلُّ الجواز غيرُ محلِّ الاستِحَالَةِ. وهذا في غير وعيد الكافرين بالخلود في النار، فإنه ناجزٌ قطعاً لا يَتَخَلَّفُ، لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ [النساء: ٤٨].

(٢) لأنَّ كونه منصوباً يقتضي أن يكون خبراً لـ «ليس»، فلا بدَّ من تقدير اسمها مما قبله، فيَقْدَرُ بـ «الكسْب»، والتقدير: «وليس الكسْبُ علَّةً لِحِزَاءِ اللَّهِ». ولو كان يُريد: «ليس لِحِزَاءِ اللَّهِ علَّةٌ ولا سَبَبٌ»، لكان عليه أن يأتي بقوله: «اعتلالاً» مرفوعاً لا منصوباً.

٢٢- فلا قَدَرٌ ولا في الدِّينِ جَبْرٌ بلى كَسْبٌ شَرَحْتُ به المَقالا

ثم بيّن الناظم أن قولنا بالكسب قولٌ وَسَطٌ بين مذهبِ القَدَرِيَّةِ والمُعْتَزَلَةِ القائلين بخلق العباد لأفعالهم من جهة، ومذهبِ الجَبَرِيَّةِ القائلين بأنَّ العبدَ مجبورٌ في أفعاله، فقال: «فلا قَدَرٌ ولا في الدِّينِ جَبْرٌ» أرادَ بالقَدَر: قولَ المعتزلة بخلق العباد لأفعالهم، وأرادَ بالجَبَر: قولَ جهنم بن صفوان بأنَّ العبدَ لا اختيارَ له في شيء من أفعاله، وكلَّ فعلٍ يُنسَبُ إليه فسيُله سبيلُ المجاز، وهو بمنزلة قول القائل: سقط الجدارُ، وجرى الماءُ، وانكسفت الشمسُ^(١).

روى الحافظُ ابنُ عساكر رحمه الله تعالى من طريق الإمام الشافعي رضي الله عنه، عن يحيى بن سُليم الطائفي، عن جعفر بن محمد الصادق، عن أبيه محمد الباقر، عن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه خطب الناس يوماً...، فقام إليه رجلٌ مَن كان شَهِدَ معه الجَمَلَ، فقال: يا أميرَ المؤمنين، أخبِرنا عن القَدَر، فقال: بحرٌ عميقٌ فلا تَلَجُهْ، قال: يا أميرَ المؤمنين، أخبِرنا عن القَدَر، قال: بيتٌ مُظْلِمٌ فلا تَدْخُلُهْ، قال: يا أميرَ المؤمنين، أخبِرنا عن القَدَر، قال: سِرٌّ الله فلا تتكَلَّفُهْ، قال: يا أميرَ المؤمنين، أخبِرنا عن القَدَر، قال: أما إذا أَبَيْتَ، فإنه أمرٌ بين أمرين، لا جَبْرٌ ولا تفويضٌ^(٢).

= فإذا جعلتَ «لا» نافيةً للجنس، أي: لا اعتلالَ لجزء مولانا، فيُشكَلُ عليه أن «لا» النافية للجنس لا تعمل إذا تقدَّم خبرُها على اسمها، وحيث لا بدَّ من رفع الاسم والخبر جميعاً، كما في قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْفَوْنَ﴾ [الصافات: ٤٧].

(١) انظر: «التبصير في الدين» لأبي المظفر الإسفراييني ص ٩٠.

(٢) «تاريخ دمشق» ٥١: ١٨٢، وإسناده مُسَلَّسٌ بالأئمة السادة الثقات، ويحيى بن سُليم الطائفي ثقة، وإنما تكلموا في روايته عن عبيد الله بن عمر، وليس هذا منها.

٢٣- ولم يخرج عن الإيمان عَبْدٌ بدون الكُفْرِ لم يُحْسِنْ فِعَالاً^(١)

مسألة مرتكب الكبيرة

قوله: «ولم يخرج عن الإيمان عَبْدٌ بدون الكُفْرِ لم يُحْسِنْ فِعَالاً» أو «خِصَالاً» على ما في بعض النسخ: أراد أن المعاصي لا تُخْرِجُ العبدَ من الإيمان، وإنما يُخْرِجُهُ منه الكُفْرُ فقط، قال إمامنا الأعظم أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه في «الفرق الأكبر»: «ولا نُكْفِرُ مُسْلِمًا بِذَنْبٍ مِنَ الذُّنُوبِ وَإِنْ كَانَ كَبِيرَةً، إِذَا لَمْ يَسْتَحِلِّهَا، وَلَا نُزِيلُ عَنْهُ اسْمَ الْإِيمَانِ، وَنُسَمِّيهِ مُؤْمِنًا حَقِيقَةً، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُؤْمِنًا فَاسِقًا غَيْرَ كَافِرٍ»^(٢).

وقال في «رسالته إلى عثمان البتي»^(٣): «واعلم أي أقول: أهل القبلة مؤمنون، لستُ أُخْرِجُهُمْ مِنَ الْإِيمَانِ بِتَضْيِيعِ شَيْءٍ مِنَ الْفَرَائِضِ، فَمَنْ أَطَاعَ اللَّهَ تَعَالَى فِي الْفَرَائِضِ كُلِّهَا مَعَ الْإِيمَانِ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ عِنْدَنَا، وَمَنْ تَرَكَ الْإِيمَانَ وَالْعَمَلَ كَانَ كَافِرًا مِنْ أَهْلِ النَّارِ، وَمَنْ أَصَابَ الْإِيمَانَ وَضَيَّعَ شَيْئًا مِنَ الْفَرَائِضِ كَانَ مُؤْمِنًا مُذْنِبًا، وَكَانَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ الْمَشِئَةُ: إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ، وَإِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ».

وقال الإمام الطحاوي رحمه الله في «عقيدته»: «ولا يخرج العبدُ من الإيمان إلا بِجُحُودٍ مَا أَدْخَلَهُ فِيهِ»، وقال الإمام الأشعري رضي الله عنه في معرض بيانه معتقد أهل السنة: «ولا يُكْفَرُونَ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِذَنْبٍ يَرْتَكِبُهُ كَنَحْوِ الزُّنَى وَالسَّرَقَةِ وَمَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ مِنَ الْكِبَائِرِ، وَهُمْ بِهَا مَعَهُمْ مِنَ الْإِيمَانِ مُؤْمِنُونَ، وَإِنْ ارْتَكَبُوا الْكِبَائِرَ»^(٤).

(١) كذا في (ق)، وفي (ن): «خِصَالاً»، والمعنى قريب.

(٢) «الفرق الأكبر» للإمام أبي حنيفة (ص ٢١٠-٢١٩ مع شرح علي القاري).

(٣) ص ٧٢ من طبعة الشيخ الكوثري، أو ص ٢٦ من طبعة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة.

(٤) «مقالات الإسلاميين» للإمام الأشعري ص ٢٩٣.

وكانَّ الناظم أراد أن يُشيرَ بهذا إلى مسألة مُرتكِب الكبيرة، فقد اختلفوا فيه:

فقالَت الخوارِجُ: إنه كافرٌ مُخلَّدٌ في النار^(١).

وقالَت المُعتزلةُ: إنه فاسقٌ، وهي منزلةٌ بين الكُفر والإيمان، فلا هو مؤمنٌ، ولا هو كافرٌ، ومع هذا فهو مُخلَّدٌ في النار، ولكن يكونُ عقابُه فيها أخفَّ من عقاب الكفار^(٢).

وقال أهلُ السُّنة: إنه مؤمنٌ فاسقٌ، إن مات قبل أن يتوبَ فأمرُه إلى الله: إن شاء عَذَّبَه وإن شاء عفا عنه.

وقالَت المُرجئةُ: إنه مؤمنٌ ولا تُضرُّه المعصية أبداً^(٣).

٢٤- ولله العزيز يَحِقُّ^(٤) مُلكٌ بعيدٌ مِنْ تَكْلِفِهِ الْفِعَالَا^(٥)

ثم قال الناظم رحمه الله تعالى: «ولله العزيز يَحِقُّ مُلكٌ بعيدٌ مِنْ تَكْلِفِهِ الْفِعَالَا» على ما في بعض النسخ -: يُريدُ بذلك - فيما يظهر لي، والله أعلم - الرَّدَّ على المُعتزلة في قولهم بوجوب بعض الأمور على الله تعالى، ومنها وجوبُ فِعْلِ الصَّلاح والأصلح عليه سُبْحانه، فأشار إلى إبطال كلامهم بأنَّ وجوبَ شيءٍ على الله سُبْحانه فيه معنى التَكليف، والتَكليفُ يُنافي استحقاق المُلك، لكنَّه سُبْحانه هو العزيزُ، والعزيزُ هو المَلِكُ الغالبُ، والمَلِكُ لا يكونُ مُكلَّفاً بشيءٍ في مُلكه، فثبت أنه لا يجبُ على الله شيءٌ.

(١) انظر: «التبصير في الدين» لأبي المظفر الإسفراييني ص ٣٨، و«الملل والنحل» للشهرستاني ١١٥: ١.

(٢) انظر: «التبصير في الدين» ص ٥٥، و«الملل والنحل» ١: ٤٥.

(٣) انظر: «التبصير في الدين» ص ٨٣، و«الملل والنحل» ١: ١٣٩.

(٤) كذا في (ق)، وفي (ن): «يَحَقُّ».

(٥) كذا في (ق)، وفي (ن): «تَعَبَّدَ مِنْ يُكَلِّفُهُ الْفِعَالَا».

فعلى هذا المعنى يكون قوله: «بعيدٌ» صفةً للملك، والهاء في قوله: «تَكَلَّفُهُ» تعودُ عليه سُبْحانه وتعالى، ومعنى «يَحِقُّ»: يَثْبُتُ وَيَجِبُ^(١)، أي: يَثْبُتُ الله سبحانه وتعالى - لأنه هو العزيزُ الغالبُ - المَلِكُ الذي لا يَتَكَلَّفُ فيه فِعْلاً، ولا يَجِبُ عليه فيه شيءٌ أبداً. ويحتملُ أن يُقرأ هذا البيتُ على وجه آخر، وهو: «ولله العزيز يَحِقُّ مُلْكُ، بعيدٌ مَنْ تُكَلَّفُهُ الْفِعَالَا» أي: بعيدٌ من المَلِكِ - أي: من أن يكون مَلِكاً - الذي يُكَلَّفُ بالأفعال، وهو العبدُ، فيكون الشَّطْرُ الثاني من البيت تعليلًا لاستحقاق الله سبحانه وتعالى للملكِ كُلِّه، وذلك بأنَّ ما سوى الله سبحانه وتعالى عبادٌ مُكَلَّفُونَ بالأفعال، والمُكَلَّفُ بالفعل لا يكون مَلِكاً، فثبت أنه سبحانه وتعالى هو المَلِكُ وحده^(٢).

وما ورد في بعض النسخ من قوله هنا: «ولله العزيز بِحَقِّ مُلْكُ، تَعَبَّدَ مَنْ يُكَلَّفُهُ الْفِعَالَا»: يُفِيدُ عَكْسُ هذا المعنى، أعني: أنه يكونُ فيه الاستِدْلَالُ على صِحَّةِ تكليف العباد بالأفعال باستحقاقه تعالى المَلِكُ، بينما كان في الوجه الذي قبله الاستِدْلَالُ على استحقاق الله تعالى المَلِكُ بكون العباد مُكَلَّفُونَ بالأفعال، وَلِكُلِّ وَجْهَةٌ.

فقوله: «الله»: اللام فيه للاختصاص، ويُستغنى به عن الاستحقاق والمَلِكِ^(٣)، أي: المَلِكُ مُحْتَضٌ بالله العزيز مُسْتَحَقٌّ له، وقوله: «بِحَقِّ»: بالكسر لا بالتنوين للوزن، وهو متعلق بالخبر المحذوف الذي دَلَّتْ عليه «اللام» المتصلة بلفظ الجلالة، أي: المَلِكُ مُحْتَضٌ بالله بالحق لا بالباطل.

(١) قال الفيروزآبادي في «القاموس المحيط» مادة (حق): «حَقَّ الأمرُ يَحِقُّ وَيَحِقُّ حَقَّةً وَجَبَ ووقع بلا شك».

(٢) هذا الذي يظهر لي مما يمكنُ أن يكون مُراداً للناظم رحمه الله تعالى، والمعنى الأول أقرب، والثاني مُحْتَمَلٌ، وحسبي أني اجتهدتُ وسعي في الوقوف على المعنى.

(٣) كما سيأتي أيضاً في شرح قوله: «ولللخيرات قد وعد العطايا» في البيت ٣٣.

وكونُ الملِكِ لله تعالى لا لغيره: يدلُّ على أنَّ غيره مملوكٌ له، والمملوكُ مُكَلَّفٌ من مالِكِه بالأوامر والنواهي، وهو معنى قوله: «تَعَبَّدَ مَنْ يُكَلِّفُه الْفِعَالَا».

ومن هنا كان عقابُ العاصي عَذْلًا، وثوابُ المطيع فَضْلًا، إذ الكلُّ مملوكٌ له تعالى، ولا حقٌّ للملوك في العصيان، فكان يَسْتَحِقُّ العقابَ به، ولا مِنَّةً له على مالِكِه في الطاعة، فكان لا يجبُ له الثوابُ بها، قال الناظمُ الإمامُ القُشَيْرِيُّ رحمه الله تعالى أوَّلَ «رسالته»: «ولا يتوجَّبُ عليه لمخلوق حقٌّ، ثوابُه: ابتداءً فَضْلٌ، وعذابه: حُكْمٌ بعْدَلٍ».

٢٥- وأرسل بالهدى رُسلًا كراماً لهم بُرْهانٌ صِدْقٍ قد توالى

مسائل النُّبُوءَات

لَمَّا انتهى الناظمُ رحمه الله من أهمِّ مسائل الإلهيات انتَقَلَ إلى مسائل النُّبُوءَات، فذكر أنَّ الله سُبْحَانَهُ وتعالى قد أرسلَ إلى الناس رُسلًا كراماً، وإرسالُ الرُّسل من الجائزات على الله سُبْحَانَهُ عند السادة الأشاعرة، خِلافًا للمعتزلة في قولهم بوجوبه على الله بناءً على قولهم بوجوب فعلِ الصَّلاح والأصلح عليه تعالى، أما السادة المائريديَّة من أهل السُنَّة فقالوا: إِنَّ «إرسالَ الرُّسل واجبٌ، لا بمعنى الوجوب على الله تعالى، بل بمعنى أنَّ قضيةَ الحكمة تقتضيه لِمَا فيه من الحِكم والمصالح»^(١).

قال الإمامُ المُحَقِّقُ أبو المعين النَّسْفِيُّ رحمه الله تعالى: «اختلف مُتَكَلِّمُو أهل الإسلام فيما بينهم: أنَّ الرسالة من قِبَلِ المُمَكِّنَات في العقل، أم هي من جُملة الواجبات؟ فذهب جميعُ مُتَكَلِّمِي أهل الحديث سوى أبي العباس القلانيسيَّ إلى أنها من جُملة المُمَكِّنَات، وذهب القائلون بأنَّ العقلَ آلهُ معرفةِ الحَسَن والقيح ووجوبِ شُكْرِ

(١) انظر «شرح العقائد النسفية» للفتازاني ص ١٣٣.

الْمُنْعِم - يعني الماتريديّة - إلى القول بوجوبها، ولا يَعتُنُون بكونها واجبة: أنها وَجِبَتْ على الله بإيجاب أحد أو بإيجابه على نفسه^(١)، بل يُريدون أنها مُتَحَقِّقَةُ الوجود، ويقولون إِنَّ الوجودَ في الحقيقة لَفُظَةٌ يُعَبَّرُ بها عن فَضْلٍ تَأْكُدُ لوجود المذكور، كما أَنَّ الامتناعَ لَفُظَةٌ يُعَبَّرُ بها عن تَأْكُدٍ لا وجوده، وهما في الحقيقة مُتَقَابِلَانِ تَقَابُلَ الْأُضْدَادِ، وإنما يقولون إنها مُتَأَكِّدَةُ الوجود لأنها من مُقْتَضِيَّاتِ حِكْمَةِ الْقَدِيمِ جَلٍّ وَعَلَا، وَيَسْتَحِيلُ أَلَّا يُوْجَدَ ما كان وجوده من مُقْتَضِيَّاتِ حِكْمَتِهِ جَلٍّ وَعَلَا، لِمَا أَنَّ انْعِدَامَهُ يَكُونُ من باب السَّفَه، وهو مُسْتَحِيلٌ على القديم جَلٍّ جَلَالُهُ، وهذا كما أَنَّ ما عَلِمَ اللَّهُ وجوده يتَحَقَّقُ وجوده لا محالة، ويكون واجب الوجود، أي: مُتَأَكَّدُ الوجود، لا أَنَّ وجوبه بإيجاب أحد على الله تعالى، بل لأنَّ وجوده يَتَحَقَّقُ لا محالة، لِمَا أَنَّ انْعِدَامَهُ يُوجِبُ الْجَهْلَ به، وهو مما يَسْتَحِيلُ على القديم جَلٍّ وَعَلَا^(٢).

ثم قال: «فأما الْمُعْتَزَلَةُ فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ بوجوب إرسال الرُّسُلِ لِمَا أَنَّ ذَلِكَ أَصْلَحُ لِلْعِبَادِ، وما هو الْأَصْلَحُ لِلْعِبَادِ فهو واجبُ التَّحْصِيلِ على الله تعالى. وذلك كَلَامٌ فَاسِدٌ، نُبَيِّنُ فَسَادَهُ عِنْدَ بُلُوغِنَا إِلَى إِبْطَالِ الْقَوْلِ بِالْأَصْلَحِ، فَيَنْبَغِي لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَتَكَلَّمَ من أَصْحَابِنَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنْ يَكُونَ بِصِيرًا بِذَلِكَ، لِيَصُونَ نَفْسَهُ فِي إِثْبَاتِ الرِّسَالَةِ عَنِ الْوُقُوعِ فِي الْقَوْلِ بِالْأَصْلَحِ، وَاللَّهُ الْمُؤَفَّقُ»^(٣).

وقال العلامةُ الْغَزَنَوِيُّ رحمه الله تعالى: «إرسالُ الرسل في الحكمة من الواجبات...، ونعني بالوجوب أَنَّ من قَضِيَّةِ الْحِكْمَةِ أَنْ يُوجَدَ لا محالة، لا أَنَّهُ يَجِبُ على الله تعالى بإيجابه أو بإيجاب غيره عليه، تعالى عن ذلك عُلُوًّا كَبِيرًا»^(٤).

(١) كما تقول المعتزلة.

(٢) «تبصرة الأدلة» لأبي المعين النسفي ١: ٤٥٣.

(٣) «تبصرة الأدلة» ١: ٤٦٧.

(٤) «أصول الدين» للغزنوي ص ١٢٠-١٢١.

والباء في قوله: «بالهْدَى» للمُصاحبة، كقوله تعالى: ﴿أَهَيِّطْ سَلَامًا﴾ [هود: ٤٨].
وقوله: «لهم بُرْهانٌ صِدْقٍ قد توالى» أي أَنَّ الله سبحانه قد أَيْدَرُسَلَهُ بما يدلُّ على
صِدْقِهِمْ، وهو المُعْجِزَات، والمُعْجِزَةُ: أمرٌ خارقٌ للعادة مقرونٌ بالتَّحَدِّي يُظْهِرُهُ
اللهُ على يدِ مُدَّعي النُّبُوَّة تصديقاً له^(١).

وقوله: «قد توالى» في محلِّ رفع نعت لقوله: «بُرْهانٌ صِدْقٍ».

٢٦- وَخَصَّ مُحَمَّدًا بَعْلَوُ قَدْرٍ وَعِزٌّ قَدْ كَسَاهُ بِهِ جَلَالًا

ثم قال: «وخصَّ» أي: الله سبحانه «مُحَمَّدًا» ﷺ، أي: من بين الأنبياء والرُّسل
«بعلوُّ قدرٍ وعِزٌّ»، أراد أنه ﷺ أَفْضَلُهُمْ، والأدلة على أَفْضَلِيَّتِهِ ﷺ على الخلق جميعاً
كثيرةٌ، تُطَلَّب من مظانِّها^(٢).

= وقد أطلتُ في توضيح هذه المسألة عند الماتريدية على خلاف ما انتهجتُ في هذا الكتاب، لأنه
قد ظنَّ بعضهم أَنَّ مذهبَ الماتريدية في هذه المسألة مثلُ مذهب المعتزلة، فأحببتُ بيانَ الفرق
بين المذهبين.

هذا وقد أشار الإمام الكوثري رحمه الله تعالى - وليس في المتأخرين مَنْ يُدانيه في تحقيق مذهب
الماتريدية - في غير ما موضع من كتاباته إلى هذا الفرق، فقال في كتابه «الاستبصار في التحدُّث
عن الجبر والاختيار» ص ١٣: «تعذيبُ المطيع وتجرُّمُ البريء مُسْتَحِيلٌ وقوعُهما، مع إمكانهما في
حدٍّ ذاتهما، لمنافاة ذلك لوعد الله الكريم، وعن مثل هذا يُقال عند الماتريدية: (واجبٌ من الله
عدمُ تعذيبِ المطيع)، وهكذا في نظائره، في حين أن المعتزلة يقولون في مثله: (واجبٌ على الله أن
لا يُعَذِّبَهُ)، ولفظُ أصحابنا هو المُتَعَيِّنُ مُرَاعَاةً لِلأَدَبِ مع الله جَلَّ شأنُهُ».

وقال في تعليقه على «التبصير في الدين» ص ٥٦ عندما ذكر الإسفراييني أَنَّ المعتزلة يقولون: إن
العبد إذا شكر الله وَجَبَ على الله ثوابه، قال: «وَأَيْنَ (الوجوبُ على الله) من (الوجوب من الله)
الذي يقول به الماتريدية».

(١) وللتوسُّع في بحث المعجزة راجع «الإشارة في أصول الكلام» ص ٢٧٤ وما بعدها.

(٢) ولشيخ مشايخنا العلامة السيّد عبد الله بن الصّدِّيق الغماري كتاب في بيان أَفْضَلِيَةِ النبي ﷺ من =

وقوله: «قد كَسَاهُ به جَلالاً» استعارة مكنية، شبه الجلال باللباس، وحذف المُشَبَّه به، وذكر شيئاً من لوازمه، وهو الكسوة.

٢٧- وأَعْطَاهُ مِنْ أَفْضَالٍ وَمَجْدٍ وَأَوْصَافٍ حَمِيدَاتٍ خِلَالاً

وقوله: «وأَعْطَاهُ مِنْ أَفْضَالٍ» بتسهيل الهمزة في «أفضال» إقامة لوزن البيت، وقوله: «أعطى» يَنْصِبُ مفعولين: الأول: الضمير المتصل به العائد عليه ﷺ، والثاني: «خِلَالاً»، والخِلَال: الخِصَال، وَزناً ومعنى، مُفْرَدُهَا «خَلَّة» بمعنى: خَصْلَة. والتقدير: «وأَعْطَاهُ خِلَالاً مِنْ أَفْضَالٍ وَمَجْدٍ وَأَوْصَافٍ حَمِيدَاتٍ».

٢٨- شَفَاعَةُ أُمَّةٍ وَكَمَالٍ وَمِعْرَاجاً وَمَا فِي ذَاكَ نَالاً

ثم يَبَيِّنُ الناظم شيئاً من هذه الخِلَال التي أُعْطِيَهَا النبي ﷺ، على سبيل التمثيل، لا على سبيل الاستقصاء والاستيعاب، فقال: «شَفَاعَةُ أُمَّةٍ، وَكَمَالٍ دِينٍ، وَمِعْرَاجاً، وَمَا فِي ذَاكَ نَالاً»:

فَقَوْلُهُ: «شَفَاعَةُ أُمَّةٍ» منصوبٌ على أنه بَدَلٌ من قوله: «خِلَالاً»، وهو بَدَلٌ بعضٍ من كُلِّ، والإضافة فيه بمعنى اللام، كأنه قال: «شَفَاعَةُ لَأُمَّةٍ».

وَأَرَادَ بِالشَّفَاعَةِ: الشَّفَاعَةُ الْعُظْمَى لِأَهْلِ الْمَحْشَرِ، وَهِيَ الْمَقَامُ الْمَحْمُودُ الْمَذْكُورُ

= القرآن الكريم فقط، واسمُه «دلالة القرآن المُبِين على أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَفْضَلُ الْعَالَمِينَ»، وقد كتبه في السجن الذي حُكِمَ عَلَيْهِ ظُلْماً في مصر، ومكث فيه أحدَ عَشْرَ عاماً، ولم يكن بين يديه فيه إلا «تفسير الجلالين»، رحمه الله، وأتابه على صبره وصلابته في الحق رضاه، وَشَفَّعَ فِيهِ مُصْطَفَاهُ وَمُرْتَضَاهُ، صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَمَنْ وَاوَاهُ.

في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ عَسَىٰ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩]، وحديثها في «الصحيحين»^(١).

وقوله: «وكمال دين» خصلة ثانية من الخصال التي أُعطِيها النبي ﷺ، قال تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، ولا شك أن إكمال الدين نعمة عظيمة أنعم الله بها على المسلمين، يدل على ذلك ما أخرجه البخاري ومسلم^(٢) عن عمر بن الخطاب: أن رجلاً من اليهود قال له: يا أمير المؤمنين، آية في كتابكم تقرأونها، لو علينا معشر اليهود نزلت لاتخذنا ذلك اليوم عيداً. قال: أي آية؟ قال: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾. قال عمر: قد عرفنا ذلك اليوم والمكان الذي نزلت فيه، نزلت على النبي ﷺ وهو قائم بعرفة يوم الجمعة.

وقوله: «ومعراجاً» خصلة ثالثة من ذلك، والمعراج: هو صعود النبي ﷺ إلى السموات العلى بعد أن أُسري به من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى، وقد كان ذلك والنبي ﷺ في مكة في السنة الحادية عشرة للبعثة، وقد ذكر الله سبحانه وتعالى المعراج أول سورة النجم، والجمهور على أن الإسراء والمعراج كانا بجسد النبي ﷺ وروحه في اليقظة.

وقوله: «وما في ذاك نالا»: «ما»: اسم موصول بمعنى «الذي»، والألف في قوله: «نالا» ألف الإطلاق، والمعنى: والخصال التي نالها النبي ﷺ في المعراج أيضاً، من رؤية سدرة المنتهى، وجنة المأوى، وملكوته السموات العلى.

(١) انظر «صحيح البخاري» (٤٤٧٦)، و«صحيح مسلم» (١٩٣).

(٢) البخاري برقم (٤٥)، ومسلم برقم (٣٠١٧).

وللناظم كتابٌ سَمَّاهُ «المعراج» ذكر فيه الخِصَالَ التي نالها النبي ﷺ في المعراج، فمما ذكره من ذلك ^(١):

أَنَّ الْمَلِكَ الْعَظِيمَ إِذَا أَرَادَ تَخْصِيصَ عَبْدٍ مِنْ عِبَادِهِ، وَوَلِيَ مِنْ أَوْلِيَائِهِ، أَشْهَدَهُ مِنْ أَمْلَاكِهِ وَخَزَائِنِهِ مَا أَخْفَاهُ عَنْ غَيْرِهِ، لِيَدُلَّ بِذَلِكَ عَلَى تَخْصِيصِهِ، كَذَلِكَ الْحَقُّ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَمَّا أَرَادَ إِكْرَامَ الْمُصْطَفَى ﷺ أَطْلَعَهُ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ مَا لَمْ يُشْهِدْهُ غَيْرُهُ، تَخْصِيصاً لَهُ وَتَشْرِيفاً ^(٢).

ومنها ما قاله الأستاذ أبو علي الدَّقَاقُ ^(٣) أَنَّ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا كَلَّمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بَعْدَ النَّبُوءَةِ فِي الْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ وَاعَدَهُ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً ثُمَّ زَادَهَا عَشْرًا، فَبَلَغَ الْمِيعَادُ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً، وَنَبِيُّنَا ﷺ أُرْسِلَ إِلَيْهِ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَأُسْرِيَ بِهِ فِي الْوَقْتِ مِنْ غَيْرِ وَعَدَ كَانَ يَتَرَقَّبُهُ، وَفَرَقٌ ظَاهِرٌ بَيْنَ مَنْ تَعَلَّقَ قَلْبُهُ بِانْتِظَارِ الْمِيعَادِ إِلَى أَنْ يَنْجُزَ، وَيَبِينَ مَنْ يُصَانُ قَلْبُهُ عَنِ الْإِنْتِظَارِ وَالتَّرَقُّبِ ^(٤).

(١) ذكر القشيريُّ خصالاً كثيرةً اقتصرْتُ على أقربها وأجودها.

(٢) «المعراج» للقشيري ص ٦٩.

(٣) هو شيخُ الصُّوفِيَةِ الإمامُ العارفُ أَبُو عَلِيٍّ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ الدَّقَاقِ، تَفَقَّهَ عَلَى الْخُضْرِيِّ وَالْقَفَّالِ، وَصَحَّبَ فِي التَّصَوُّفِ أَبَا الْقَاسِمِ النَّصْرَابَادِيَّ، أَخَذَ عَنْهُ الْإِمَامُ الْقَشِيرِيُّ، وَتَزَوَّجَ ابْنَتَهُ فَاطِمَةَ، وَأَكْثَرَ مِنَ النُّقْلِ عَنْهُ فِي كُتُبِهِ، تَوَفَّى سَنَةَ ٤٠٥ هـ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى. انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي: «تبيين كذب المفتري» للحافظ ابن عساكر ص ٢٢٦-٢٢٧، و«طبقات الشافعية» للعلامة تاج الدين السبكي ٤: ٣٢٩-٣٣١.

وكتب شيخنا العلامةُ الْمُحَدِّثُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ عَوَامَةُ حَفَظَهُ اللَّهُ تَعَالَى هُنَا: «وَهُوَ صَاحِبُ الْقَوْلِ الْمَشْهُورِ عَلَى أَنَّهُ حَدِيثٌ: السَّاكُتُ عَنِ الْحَقِّ شَيْطَانٌ آخِرُسَ». انتهى.

قلت: نقل ذلك عنه الإمامُ الْقَشِيرِيُّ فِي «الرَّسَالَةِ» (بَابُ الصَّمْتِ).

(٤) «المعراج» للقشيري ص ٧٧.

ومنها أَنَّ موسى عليه السلام لَمَّا أُمِرَ بِحُضُورِ طُورِ سَيْنَا كُتِّفَ أَنْ يَحْضُرَهُ مَاشِياً، وَنَبِيُّنا ﷺ أُرْسِلَ إِلَيْهِ الْبُرَاقُ، وَلَيْسَ مَنْ حُمِّلَ رَاكِباً كَمَنْ كُتِّفَ أَنْ يَحْضُرَ مَاشِياً^(١).

ومنها أَنَّهُ ﷺ لَمَّا عُرِجَ بِهِ إِلَى السَّمَاوَاتِ فَاقَ بِجَسَدِهِ كُلَّ مَكَانٍ، حَتَّى لَمْ يَبْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ طَرَفِ الْمَخْلُوقَاتِ مِنْ جِهَةٍ فَوْقَ إِلَّا قَابَ قَوْسَيْنِ^(٢).

ومنها مَا خُصَّ بِهِ أَوَّلَ حَالِهِ ﷺ فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ مِنَ الطَّهَارَةِ، كَمَا جَاءَ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ^(٣) أَنَّ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَمَلَهُ إِلَى زَمْزَمَ وَشَقَّ صَدْرَهُ وَغَسَلَ قَلْبَهُ^(٤).

٢٩- إِذَا رَامَ الْخَطِيبُ لَهَا^(٥) بَيَاناً أَصَابَ لِبَسَطِ قَالَتِهِ مَجَالاً

ثُمَّ اعْتَذَرَ النَّازِمُ عَنْ اقْتِصَارِهِ عَلَى مَا ذَكَرَ مِنْ خِصَائِصِ النَّبِيِّ ﷺ وَفَضَائِلِهِ بِأَنَّ خِصَالَهُ الشَّرِيفَةَ ﷺ «إِذَا رَامَ الْخَطِيبُ لَهَا بَيَاناً» أَي: إِذَا أَرَادَ الْخَطِيبُ أَنْ يُبَيِّنَهَا «أَصَابَ لِبَسَطِ قَالَتِهِ مَجَالاً» أَي: وَجَدَ فِيهَا مَجَالاً لِلتَّوَسُّعِ فِي الْكَلَامِ وَالِإِطَالَةِ فِيهِ لِكَثْرَتِهَا.

وَقَوْلُهُ: «رَامَ» مِنَ الرَّوْمِ، وَهُوَ الطَّلَبُ، وَقَوْلُهُ: «بَيَاناً» مَفْعُولُهُ، وَ«الْبَسَطُ»: السَّعَةُ، وَ«الْقَالَةُ»: مَصْدَرُ مَرَّةٍ عَلَى وَزْنِ «فَعْلَةٌ»، وَأَصْلُهَا «قَوْلَةٌ».

٣٠- فَكَانَ الشَّمْسُ وَالْبَاقُونَ بَذْراً وَكَانَ الْبَذَرُ وَالْبَاقِي هِلَالاً^(٦)

(١) «المعراج» للقسيري ص ٧٨.

(٢) «المعراج» للقسيري ص ٨٣.

(٣) انظر: «صحيح البخاري» (٣٢٠٧)، ومسلم (١٦٢) و(١٦٤).

(٤) «المعراج» للقسيري ص ١٠١.

(٥) كَذَا فِي (ق)، وَفِي (ن): «لَهُ». وَالتَّذْكِيرُ بِاعْتِبَارِ الْمُوصُوفِ، وَالتَّأْنِيثُ بِاعْتِبَارِ صِفَاتِهِ.

(٦) قَدَّمَ هَذَا الْبَيْتَ عَلَى الَّذِي قَبْلَهُ فِي (ن)، وَأَخَّرَا جَمِيعاً إِلَى مَا بَعْدَ الْبَيْتِ ٣٢ فِي (ن) أَيْضاً.

قوله: «فكان الشَّمْسُ والباقونَ بَدْرًا» أي: كان سيِّدُنَا مُحَمَّدٌ ﷺ الشَّمْسُ وكان سائرُ الأنبياء والمرسلين عليهم الصَّلَاةُ والسَّلَامُ بَدْرًا، أراد أن نسبته ﷺ إليهم كنسبة الشَّمْسِ إلى البدر، ولا يخفى أن الشَّمْسَ تَفْضُلُ البَدْرَ بشدة ضيائها وتنوع فوائدها ودوام الاستفادة منها، فيكون في ذلك إشارة إلى كثرة أُمَّته ﷺ وعموم رسالته ودوامها زماناً ومكاناً، بخلاف الرُّسُل من قبله، حيث قلَّ أتباعهم، وكانت رسالاتهم محصورة في زمان معيَّن، ومكان معيَّن، وقوم معيَّنين.

ثم إنَّ نسبةَ البدر إلى الشمس هي نسبةُ الفرع إلى الأصل، فالبدر وغيره من الأجرام السماوية إنما تستمدُّ أنوارها من الشمس، فهي الأصل، والباقي فرع لها.

وعلى هذا، ففي تشبيه النبي ﷺ بالشمس، وسائر الأنبياء والرسل بالبدر: إشارة من الناظم رحمه الله تعالى إلى أن نسبته ﷺ إلى سائر الأنبياء والرُّسُل، صلواتُ الله تعالى وسلامه عليهم أجمعين: هي نسبةُ الأصل إلى الفرع، ولذلك أخذَ عليهم ميثاقُ الإيمان به ﷺ وتصديقه ونُصْرته إن أدركوا زمانه، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَآ آتَيْنَاكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ قَالَ أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾ [آل عمران: ٨١]، وفي قوله ﷺ: «لو كان موسى حياً ما وسعته إلا اتباعي»^(١)، وبشَّرَ به عيسى ابنُ مريم، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ يَبْنِي إِسْرَءِيلَ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَةِ وَمُبَشِّرًا بِرُسُولِي أَتَىٰ مِنْ بَعْدِي آتَمُهُ أَحَدٌ فَلَمَّا جَاءَهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ قَالُوا هَٰذَا

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٦٩٤٩)، وأحمد في «المسند» ٣: ٣٨٧، وإسناده ضعيف، لكن ساق الأستاذ الشيخ محمد عوامة في تعليقه على «المصنف» عدَّة شواهد له، وقال: «وبمجموع هذه المراسيل مع حديث الباب يقوى الحديث ويثبت».

سَحَرٌ مُبِينٌ ﴿[الصف: ٦]، وَأَمَّهُمْ فِي الصَّلَاةِ فِي الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى لَيْلَةَ الْإِسْرَاءِ، وَكَانَ أَمْرُ الشِّفَاعَةِ الْعُظْمَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَيْهِ^(١).

وقوله: «وكان البدرَ والباقي هلالاً» أي أَنَّ نِسْبَتَهُ ﷺ إِلَيْهِمْ كِنِسْبَةِ الْبَدْرِ إِلَى الْهلالِ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْبَدْرَ يُفْضَلُ الْهلالَ بِاِكْتِمَالِهِ مِنْ جَمِيعِ الْجَوَانِبِ وَحُسْنِ نُورِهِ وَضِيائِهِ، فَيَكُونُ فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى كِمَالِ رِسَالَتِهِ ﷺ.

٣١- فَهَدَّ لِلْوَرَى شَرْعاً^(٢) قَوِيماً وَلَمْ يَتْرُكْ لِإِلْهَامٍ مَقَالاً^(٣)

قوله: «فَهَدَّ لِلْوَرَى» أي: لِلخَلْقِ «شَرْعاً قَوِيماً» هُوَ الدِّينُ الَّذِي بُعِثَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، وَالْقَوِيمُ: الْمُعْتَدِلُ الَّذِي لَا عِوَجَ فِيهِ، قَالَ فِي «الْقَامُوسِ»: «قَامَ الْأَمْرُ وَاسْتَقَامَ: اعْتَدَلَ، وَقَوَمَتْهُ: عَدَلَتْهُ، فَهُوَ قَوِيمٌ وَمُسْتَقِيمٌ»^(٤).

وقد جاء وَصَفُ الدِّينِ بِالِاسْتِقَامَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنِّي هَدَيْتُ رَبِّي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ دِينًا قِيَمًا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [الأنعام: ١٦١]، وَقَوْلُهُ جَلَّ شَأْنُهُ: ﴿فَأَقْوَ وَجْهَكَ

(١) فيلتقي هذا المعنى مع قول البوصيري رحمه الله تعالى:

وَكُلُّهُمْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ مُلْتَمِسٌ غَرْفًا مِنَ الْبَحْرِ أَوْ رَشْفًا مِنَ الدَّيَمِ

وَالدَّيَمُ: جَمْعُ دَيْمَةٍ، وَهِيَ الْمَطَرُ الدَّائِمُ الَّذِي لَا رَعْدَ فِيهِ وَلَا بَرْقَ، وَأَقْلَهُ ثُلُثُ النَّهَارِ، وَأَكْثَرُهُ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ. قَالَ الْعَلَمَةُ ابْنُ حَجَرٍ الْهَيْتَمِيُّ فِي «الْعَمْدَةِ شَرْحُ الْبَرْدَةِ» ص ٢٥٠ فِي شَرْحِ هَذَا الْبَيْتِ: «كَمَا لَا تُؤْنِي الْأَنْبِيَاءُ وَإِنْ كَثُرَتْ فِي أَنْفُسِهَا، وَتَفَاوَتُوا فِيهَا بِالْكَثَرَةِ وَالْقَلَّةِ قَلِيلَةً جَدًّا بِالْقِيَاسِ إِلَى كَمَا لَا تُؤْنِي نَبِيَّنَا وَسَيِّدَنَا مُحَمَّدٌ ﷺ، نِسْبَتُهَا إِلَيْهِ كِنِسْبَةِ مَا يُعْرَفُ مِنَ الْبَحْرِ، وَمَا يُرْشَفُ مِنَ الدَّيَمِ، فَهُوَ السَّيِّدُ الْأَعْظَمُ، وَالْفَاضِلُ الَّذِي فَاضَ مِنْ نَوَالِهِ فَعَمَّ، ﷺ».

(٢) فِي (ق): «شَرْفًا»، وَالْمُثَبَّتُ مِنْ (ن).

(٣) كَذَا فِي (ق)، وَفِي (ن): «وَلَمْ يَتْرُكْ لِإِلْهَامٍ مَنَالًا».

(٤) «الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ» لِلْفَيْرُوزِ أَبَادِي ص ١٤٨٧، مَادَّةُ (قَوْم).

لِلَّذِينَ خَنِيفًا فِطَرَتُ اللَّهِ أَلْقَىٰ فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا بُدَّ لَهُ لِيَخْلُقَ اللَّهُ ذَٰلِكَ الَّذِي أَلْقَيْتُمْ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿[الروم: ٣٠]﴾، كما جاء وَصَفَ القرآن الكريم بذلك في قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَّهُ عِوَجًا * قِيمًا لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّنْ لَّدُنْهُ وَيُبَشِّرَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الكهف: ١-٢].

وفي نسخة أخرى: «فمَهَّدَ للورى شَرْفًا قوياً»، والمعنى واحد، لأنه أراد بـ«الشَّرَف» هنا: الدِّينَ أيضاً، وإطلاقُ الشَّرَفِ على هذا الدِّينِ ليس بِبِدْعٍ من القول، فقد فُسِّرُوا قَوْلَهُ تعالى عن القرآن الكريم: ﴿وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ﴾ [الزخرف: ٤٤] بأنه شَرَفٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ^(١).

وقوله: «وَلَمْ يَتْرُكْ لِلْإِهَامِ مَقَالًا»، وفي نسخة: «وَلَمْ يَتْرُكْ لِلْإِهَامِ مَنَالًا»: أراد أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قد بَلَغَ لأَمته ما أُنْزِلَ إليه من رَبِّهِ، وَبَيَّنَّ لها هذا الدِّينَ بياناً شافِياً، ليس فيه غموضٌ أو خفاءٌ أو التباسٌ، فكان هذا الدِّينُ كاملاً واضحاً، لا مَدْخَلَ لِلْإِهَامِ فيه؛ لِكَماله في نُصُوصه، ولا مَدْخَلَ لِلْإِهَامِ فيه؛ لوضوحه في نُصُوصه. وسيأتي مزيدُ بيان لهذا المعنى بعد بيتين إن شاء الله تعالى.

و«الإِهَامُ»: مصدرٌ، يُقال: أُوهِمَ الشَّيْءُ يُوهِمُ إِيهاماً، أي: أثار الوَهْمَ، وهو ما يَقَعُ في النَّفْسِ ظَنًّا^(٢). و«الإِهَامُ»: «ما يُلقَى في الرُّوع - أي: القلب - بطريق الفَيْض»^(٣).

٣٢- وَبَيَّنَّ أَنَّ أَفْعَالاً حَرَاماً وَأَفْعَالاً مُبَاحاً أَوْ حَلَالاً

قوله: «وَبَيَّنَّ أَنَّ أَفْعَالاً حَرَاماً، وَأَفْعَالاً مُبَاحاً، أَوْ حَلَالاً» أراد أَنَّهُ ﷺ كما بَلَغَ

(١) انظر: «الكشاف» للزخشي ٣: ٤٩٠، و«تفسير القرطبي» ١٦: ٨١، وغيرهما.

(٢) أما الوَهْمُ: فهو الغَلَطُ. وانظر: «المصباح المنير» للفيومي، مادة (وهم).

(٣) «التعريفات» للجرجاني ص ٥١.

الوحي الذي أنزل إليه من ربه، كذلك بين الأحكام الشرعية في أفعال المكلفين، ومن المعلوم أن أفعال المكلفين لا حصر لها، لكنه ﷺ قد صرح بأحكام بعض هذه الأفعال، ثم قعد قواعد وضوابط يستفيد منها المجتهدون من بعده ﷺ في استنباط الأحكام الشرعية لما لا نص فيه، فكان كمن بين أحكامها كلها.

والظاهر أن الناظم أراد بالحلال والحرام هنا معناهما الأعم، لا المعنى المصطلح عليه عند الفقهاء والأصوليين، فيدخل في الحلال: الفرص^(١) والمندوب والمباح والمكروه تنزيهاً، ويدخل في الحرام: المحرم والمكروه تحريماً. والله أعلم.

٣٣- وللخيرات^(٢) قد وعد العطايا ومن يعص الإله يذق وبالا

قوله: «وللخيرات»، وفي بعض النسخ: «على الخيرات»:

أما قوله: «للخيرات»: ففيه مضافٌ مُقدَّرٌ، والتقدير: وعد الله العطايا لفاعل الخيرات، واختصاره: العطايا للخيرين، وعلى هذا فتكون اللام للاختصاص، ويستغنى به عن الاستحقاق والملك. أفادنيه شيخنا العلامة المحقق الأستاذ محمد عوامة حفظه الله تعالى.

وأما قوله: «على الخيرات»: فحرف «على» فيه يُفيد التعليل، أي: وعد الله تعالى العطايا بسبب فعل الخيرات.

و«العطايا»: جمع عطية، وهي في اللغة: اسم لما يعطى^(٣)، وأراد بها هنا الثواب الذي أعدّه الله للمؤمنين والطائعين.

(١) والواجب عند من يفرق بينهما.

(٢) كذا في (ق)، وفي (ن): «على الخيرات».

(٣) انظر «لسان العرب» لابن منظور ١٥: ٦٨، مادة (عطي).

و«مَنْ» - في قوله: «وَمَنْ يَعْصِ الْإِلَهَ» - شَرْطِيَّة، ولذلك جَزَمْتَ فِعْلَ الشَّرْطِ: «يَعْصِي»، وجوابه: «يَذُقُّ».

وَالْوَبَالَ لَغَةً: الشَّدَّةُ وَالثَّقْلُ، والوَابِلُ: الْمَطَرُ الشَّدِيدُ الصَّخْمُ الْقَطْرُ^(١)، قال الراغب: «وَلَمُرَاعَاةُ الثَّقَلِ قِيلَ لِلأَمْرِ الَّذِي يُخَافُ ضَرَرُهُ: وَبَالَ»^(٢)، وقال الفيومي: «الْوَبَالَ: مَنْ وَبَلَ الْمَرْتَعُ - بِالضَّمِّ - وَبَالًا وَوَبَالَةً، بِمَعْنَى: وَخِمَ، سَوَاءٌ كَانَ الْمَرْعَى رَطْبًا أَوْ يَابَسًا، وَلَمَّا كَانَ عَاقِبَةُ الْمَرْعَى الْوَحِيمَ إِلَى شَرِّ قِيلَ فِي سُوءِ الْعَاقِبَةِ: وَبَالَ»^(٣).

وقوله: «يَذُقُّ وَبَالًا» فيه استعارةٌ مَكْنِيَّةٌ تَبَعِيَّةٌ، شَبَّهَ سُوءَ الْعَاقِبَةِ بِطَعَامٍ مُسْتَوْبِلٍ مُسْتَوَحِمٍ يُذَاقُ، فَحَذَفَ الْمُشَبَّهَ، وَأَبْقَى شَيْئًا مِنْ خَصَائِصِهِ وَهُوَ الذَّوْقُ^(٤)، وَقَدْ اسْتَعْمَلَ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ هَذِهِ الصِّيغَةَ فِي مَوَاضِعَ^(٥).

٣٤- فَلَمَّا أَنْ مَضَى تَرَكَ الْبَرَايَا عَلَى بَيَضَاءٍ مِنْ دُرٍّ^(٦) تَلَالَا

قوله: «فَلَمَّا أَنْ مَضَى»: «لَمَّا»: قَالَ الْعَلَامَةُ ابْنُ هِشَامٍ: «حَرْفٌ وَجُودٌ لَوْجُودٌ»^(٧)، وَقَالَ جَمَاعَةٌ: ظَرَفٌ بِمَعْنَى «حِينَ»، وَقَالَ ابْنُ مَالِكٍ: بِمَعْنَى «إِذَا»، وَهُوَ حَسَنٌ؛ لِأَنَّهَا مُحْتَصَةٌ بِالْمَاضِي وَبِالإِضَافَةِ إِلَى الْجُمْلَةِ، انْتَهَى بِإِخْتِصَارٍ^(٨)، وَ«أَنْ»: زَائِدَةٌ لِلتَّوَكِيدِ، وَالْمَعْنَى: لَمَّا

(١) انظر «القاموس المحيط» للفيروزآبادي ص ١٣٧٨، مادة (وبل).

(٢) «المفردات» ص ٨٥٢، مادة (وبل).

(٣) «المصباح المنير» ص ٥٣٠، مادة (وبل).

(٤) انظر «إعراب القرآن الكريم» للأستاذ محيي الدين الدرويش غفر الله له ٢: ٢٩٥.

(٥) وهي في: (المائدة: ٩٥) و(الحشر: ١٥) و(التغابن: ٥) و(الطلاق: ٩).

(٦) كَذَا فِي (ق)، وَفِي (ن): «مِنْ دُرٍّ». وَكِلَاهُمَا بِمَعْنَى.

(٧) قِيلَ إِنَّهَا حَرْفٌ وَجُودٌ لَوْجُودٌ؛ لِأَنَّهَا تَقْتَضِي جَمْلَتَيْنِ، وَجِدَّتْ ثَانِيَتُهُمَا عِنْدَ وَجُودِ أَوَّلَاهُمَا.

(٨) «مغني اللبيب» لابن هشام ١: ٢٨٠.

لَحِقَ النَّبِيُّ ﷺ بِالرَّفِيقِ الْأَعْلَى، وَذَلِكَ فِي يَوْمِ الْاِثْنَيْنِ الثَّانِي عَشَرَ مِنْ رَبِيعِ الْأَوَّلِ مِنْ السَّنَةِ الْحَادِيَةِ عَشْرَةَ لِلْهَجْرَةِ «تَرَكَ الْبَرَايَا» أَيِ: الْخَلْقِ، وَأَرَادَ بِهِ هُنَا الْمُكَلَّفِينَ شُرْعاً، وَهُمْ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ، وَ«الْبَرَايَا»: جَمْعُ بَرِيَّةٍ، قَالَ الْفَيْثُومِيُّ: «بَرَأَ اللَّهُ تَعَالَى الْخَلْقَةَ يَبْرُؤُهَا: خَلَقَهَا، فَهُوَ الْبَارِئُ، وَالْبَرِيَّةُ: فَعِيلَةٌ، بِمَعْنَى: مَفْعُولَةٌ»^(١).

وَقَوْلُهُ: «عَلَى بَيَاضٍ» صِفَةٌ لِمَوْصُوفٍ مَحْذُوفٍ، تَقْدِيرُهُ: «عَلَى مَحَجَّةٍ»^(٢) بَيَاضٌ ثُمَّ حَذَفَ الْمَحَجَّةَ، وَأَقَامَ الصِّفَةَ مَقَامَ الْمَوْصُوفِ، وَهُوَ اسْتِعْمَالٌ شَائِعٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ، وَالْمَعْنَى: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَرَكَ أُمَّتَهُ عَلَى مِلَّةٍ وَاضِحَةٍ وَحُجَّةٍ بَيِّنَةٍ لَا تَقْبَلُ الشُّبُهَةَ، اقْتَبَسَ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ: «قَدْ تَرَكْتُكُمْ عَلَى الْبَيَاضِ، لِيُلْهَا كُنْهَارُهَا، لَا يَزِيغُ عَنْهَا بَعْدِي إِلَّا هَالِكٌ»^(٣).

ثُمَّ وَصَفَ النَّازِظُ هَذِهِ الْبَيَاضَ بِأَنَّهَا «مِنْ دُرَرٍ تَلَالَا» أَيِ: تَلَالُأُ، حَذَفَ إِحْدَى التَّاءَيْنِ وَسَهَّلَ الْهَمْزَةَ فِي الْمَوْضِعَيْنِ، وَالْدَّرُّ - وَكَذَا الدُّرُّ، كَمَا هُوَ فِي بَعْضِ النُّسخ -: جَمْعُ دُرَّةٍ، وَهِيَ اللَّوْلُؤَةُ الْعَظِيمَةُ.

٣٥- وَبَعْدَ وَفَاتِهِ الصِّدِّيقُ ثَانٍ وَفَارُوقٌ تَعَقَّبَهُ وَآلَا^(٤)

مَسْأَلَةُ الْمَفَاضِلَةِ بَيْنَ الصَّحَابَةِ

لَمَّا ذَكَرَ النَّازِظُ الرُّسُلَ وَبَيَّنَ أَنَّ سَيِّدَنَا مُحَمَّدًا ﷺ هُوَ أَفْضَلُهُمْ، نَاسَبَ أَنْ يَذْكَرَ الصَّحَابَةَ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ وَيُبَيِّنَ أَفْضَلَهُمْ، فَقَالَ: «وَبَعْدَ وَفَاتِهِ الصِّدِّيقُ ثَانٍ»

(١) «المصباح المنير» للفيومي، ص ٤٩، مادة (برأ).

(٢) وَالْمَحَجَّةُ: جَادَةُ الطَّرِيقِ.

(٣) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» ٤: ١٢٦، وَابْنُ مَاجَهٍ فِي «سُنَنِهِ» (٤٤) مِنْ حَدِيثِ الْعَرَبَاضِ بْنِ

سَارِيَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَإِسْنَادُهُ جَيِّدٌ.

(٤) فِي (ق): «وَلَا لَا». وَالتَّبَيَّنَ مِنْ (ن).

أي: الصديق هو ثاني هذه الأمة في الأفضلية بعد النبي ﷺ، وهو سيدنا أبو بكر عبد الله ابن أبي قحافة عثمان بن عامر القرشي التيمي.

وفي سبب تسميته صديقاً أخباراً لا تخلو من مقال، وأصح ما يمتسك به في ذلك ما أخرجه البخاري^(١) عن أنس بن مالك رضي الله عنه: أن النبي ﷺ صعد أحداهما وأبو بكر وعمر وعثمان، فرجف بهم، فقال ﷺ: «اثبت أحد، فإنما عليك نبي وصديق وشهيدان»^(٢).

وفضائله رضوان الله تعالى عليه كثيرة، منها أنه رفيق النبي ﷺ في الغار الذي ذكره الله سبحانه في قوله: ﴿ثَانِيكُنِ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّكَ اللَّهُ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠]، ولما رأى أبو بكر - وهو في الغار - أقدام المشركين قال للنبي ﷺ: يا رسول الله، لو أن أحدهم نظر إلى قدميه أبصرنا، قال له ﷺ: «يا أبا بكر، ما ظنك باثنين الله ثالثهما»^(٣).

ومنها قوله ﷺ: «إن آمن الناس علي في صحبتي وماله أبو بكر، ولو كنت متخذاً خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً، ولكن أخوة الإسلام»^(٤).

قوله: «وفاروق تعقبه» أي: جاء بعده في الفضل والخلافة، تقول: «عاقبه وعقبه تعقياً: جاء عقبه»^(٥)، و«تعقبت ما صنع فلان، أي: تتبعت أثره»^(٦).

(١) في مناقب أبي بكر من «صحيحه»، برقم (٣٦٧٥).

(٢) وأخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٦٨٦٥)، وترجم له بقوله: «ذكر تسمية النبي ﷺ أبا بكر بن أبي قحافة رضي الله عنه صديقاً».

(٣) أخرجه البخاري (٣٦٥٣)، ومسلم (٢٣٨١).

(٤) أخرجه البخاري (٣٦٥٤)، ومسلم (٢٣٨٢).

(٥) «القاموس المحيط» للفيروزآبادي ص ١٤٩، مادة (عقب).

(٦) «معجم مقاييس اللغة» لابن فارس ٤: ٧٩.

والفاروق: هو سيّدنا عمرُ بنُ الخطّابُ بنُ نُفَيْل بن عبد العُزَّى القرشيّ العدويّ، واختلّفَ فيمن سمّاه: الفاروق. فقيل: النبي ﷺ، فقد أخرج ابنُ سعد - بإسناد فيه الواقديّ - عن أبي عمرو ذُكْوَان مولى عائشة رضي الله عنها قال: قلتُ لعائشة: مَنْ سمّى عمرَ الفاروقَ؟ قالت: النبي ﷺ^(١).

وقيل: أهلُ الكتاب، فقد أخرج ابنُ سعد أيضاً عن ابنِ شهاب الزُّهريّ قال: بَلَّغْنَا أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ كَانُوا أَوَّلَ مَنْ قَالَ لِعُمَرَ: الْفَارُوقُ، وَكَانَ الْمُسْلِمُونَ يَأْتُرُونَ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِمْ، وَلَمْ يَبْلُغْنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئاً^(٢).

وفضائلُه رضوانُ الله تعالى عليه كثيرةٌ، منها قوله ﷺ: «بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ أُتِيتُ بِقَدَحٍ مِنْ لَبَنٍ، فَشَرِبْتُ حَتَّى إِنِّي لَأَرَى الرَّيَّ يَخْرُجُ فِي أَظْفَارِي، ثُمَّ أُعْطِيتُ فَضْلِي عُمَرَ ابْنِ الْخَطَّابِ» قالوا: فما أوَّلته يا رسول الله؟ قال: «العلم»^(٣).

وقوله ﷺ: «قَدْ كَانَ فِي الْأُمَمِ قَبْلَكُمْ مُحَدِّثُونَ، فَإِنْ يَكُنْ فِي أُمَّتِي مِنْهُمْ أَحَدٌ فَعُمَرُ ابْنُ الْخَطَّابِ»^(٤)، والمُحَدِّثُ: المُلْهِمُ^(٥).

وقوله: «وَالَا» بألف الإطلاق، أي: وآل الأمر إليه، أي: رجع.

وفي بعض النسخ: «ولالا»، فيكونُ بتسهيل الهمز، أي: ولألاً، يُشيرُ إلى ما كان في

(١) «الطبقات الكبرى» لابن سعد ٣: ٢٧٠.

وأخرج ذلك أيضاً أبو جعفر بن أبي شيبة في «تاريخه» من طريق ابن عباس عن عمر. على ما ذكره الحافظ ابن حجر رحمه الله في «فتح الباري» ٧: ٤٤.

(٢) «الطبقات الكبرى» لابن سعد ٣: ٢٧٠. وانظر «فتح الباري» لابن حجر ٧: ٤٤.

(٣) أخرجه البخاري (٣٦٨١)، ومسلم (٢٣٩١).

(٤) أخرجه البخاري (٣٦٥٣)، ومسلم (٢٣٨١).

(٥) وسلف معنى «الإلهام» في شرح البيت ٣١.

عَهْدِ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَظُهُورِ أَمْرِ هَذَا الدِّينِ وَعِزَّتِهِ ظُهُوراً بَيِّناً أَكْثَرَ مِنْهُ فِي عَهْدِ أَبِي بَكْرٍ، رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٣٦- وَذُو النُّورَيْنِ بَعْدَهُمَا عَلِيٌّ هُمُ الْخُلَفَاءُ، وَالْباقُونَ لَا

قَوْلُهُ: «وَذُو النُّورَيْنِ»: هُوَ سَيِّدُنَا عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ بْنِ أُمَيَّةَ بْنِ عَبْدِ شَمْسٍ الْقُرَشِيُّ الْأُمَوِيُّ، سُمِّيَ «ذَا النُّورَيْنِ» لِأَنَّهُ تَزَوَّجَ ابْنَتِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: رَقِيَّةً وَأُمَّ كُلثُومَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا.

وَفَضَائِلُهُ رِضْوَانُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ كَثِيرَةٌ، مِنْهَا تَسْوِيَةُ النَّبِيِّ ﷺ ثِيَابَهُ لَمَّا دَخَلَ عَلَيْهِ عُثْمَانُ، وَلَمْ يَكُنْ قَدْ فَعَلَ ذَلِكَ لَمَّا دَخَلَ عَلَيْهِ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، فَلَمَّا سَأَلَتْهُ عَائِشَةُ عَنْ ذَلِكَ قَالَ: «أَلَا أَسْتَحْيِي مِنْ رَجُلٍ تَسْتَحْيِي مِنْهُ الْمَلَائِكَةُ»^(١).

وَمِنْهَا مَا رَوَى ابْنُ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ عُثْمَانَ إِلَى مَكَّةَ، ثُمَّ كَانَتْ يَبْعُهُ الرِّضْوَانُ وَهُوَ فِيهَا، قَالَ: «فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِهِ الْيُمْنَى: هَذِهِ يَدُ عُثْمَانَ، فَضَرَبَ بِهَا عَلَى يَدِهِ وَقَالَ: هَذِهِ لِعُثْمَانَ»^(٢). وَقَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «فَكَانَتْ يَدُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِعُثْمَانَ خَيْراً مِنْ أَيْدِيهِمْ لِأَنفُسِهِمْ»^(٣).

وَقَوْلُهُ: «بَعْدَهُمَا عَلِيٌّ» أَي: بَعْدَ الثَّلَاثَةِ الْمَذْكُورِينَ عَلِيٌّ، وَهُوَ سَيِّدُنَا أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ ابْنُ أَبِي طَالِبٍ عَبْدُ مَنَافٍ بْنُ عَبْدِ الْمَطْلَبِ بْنِ هَاشِمٍ بْنُ عَبْدِ مَنَافٍ الْقُرَشِيُّ الْهَاشِمِيُّ، ابْنُ عَمِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَزَوْجُ ابْنَتِهِ فَاطِمَةَ الزَّهْرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا، وَوَالِدُ سِبْطِيهِ وَرِجْحَانَتِي الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ، عَلَيْهِمُ السَّلَامُ جَمِيعاً.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٤٠١).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٦٩٨).

(٣) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٣٧٠٢).

وفضائله رضوان الله تعالى عليه كثيرة، منها قوله ﷺ له: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى، إلا أنه لا نبي بعدي»^(١).

وقوله ﷺ يوم خيبر: «لأعطين الراية غداً رجلاً يحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله»، ثم أعطاه إياها^(٢).

وقوله رضي الله عنه: «والذي فلق الحبة، وبرأ النسمة، إنه لعهد النبي الأمي إلي: أنه لا يُجَنَّبني إلا مؤمنٌ، ولا يُبَغِّضُنِي إلا مُنافِقٌ»^(٣).

وقوله: «همُ الخلفاء» أي: هؤلاء الأربعة همُ الخلفاء الراشدون الذين كانت خلافتهم على منهاج النبوة، وهم الذين عناهم النبي ﷺ بقوله: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، عصوا عليها بالنواجذ»^(٤).

وكان الناظم أراد الردَّ على الرافضة في إنكارهم صحَّة خلافة أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم، فنصَّ على أفضليَّتهم، ثم على صحَّة خلافة كل واحد منهم.

واعلم أنَّ النبي ﷺ قد أشار إلى خلافة أبي بكر من بعده في قوله ﷺ في مرض موته: «مُرُوا أبا بكر فليُصَلِّ بالناس»، فقالت عائشة: إنَّ أبا بكر رجلٌ أَسِيفٌ، وإنه إذا قام مقامك لم يُسمع الناس من البكاء، فلو أمرت عمرَ، فأعاد ما قال، فراجعتُه ثانية، فقال مثل ذلك، فقالت لحفصة أن تُعيدَ عليه ذلك، فلمَّا فعلت قال: «إنكنَّ صَوَاحِبُ يوسُفَ، مُرُوا أبا بكر فليُصَلِّ بالناس»^(٥).

(١) أخرجه البخاري (٣٧٠٦) و(٤٤١٦)، ومسلم (٢٤٠٤).

(٢) أخرجه البخاري (٣٠٠٩) و(٣٧٠١)، ومسلم (٢٤٠٦).

(٣) أخرجه مسلم (٧٨).

(٤) أخرجه أحمد ٤: ١٢٦، والترمذي (٢٦٧٦)، وابن ماجه (٤٢) و(٤٤).

(٥) أخرجه البخاري (٦٦٤) و(٦٧٨) و(٦٨٢)، ومسلم (٤١٨) و(٤٢٠).

وكانت قد جاءته امرأة فكلّمته في شيء، فأمرها أن ترجع إليه، فقالت: أرأيت إن جئت ولم أجدك - كأنها تريد الموت -؟ فقال ﷺ: «إن لم تجدني، فاتي أبا بكر»^(١).

وقد انعقد إجماع الصحابة رضوان الله تعالى عليهم على بيعته وصحة خلافته.

وإذا صحّت خلافته رضي الله عنه صحّت خلافة عمر؛ لأنها بعّده، وكذا خلافة عثمان لأنها بعّهد عمر إلى أصحاب الشورى أن يختاروا من بينهم واحداً، فكان عثمان.

وقد قال الناظم الإمام القشيري في تفسير قوله تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا﴾ [النور: ٥٥]، قال: «وعد الله حق، وكلامه صدق، والآية تدل على صحة الخلفاء الأربعة، لأنه بالإجماع لم يتقدّمهم في الفضيلة إلى يومنا أحد، فأولئك مقطوع بإمامتهم، وصدق وعد الله فيهم، وهم على الدين المرضي من قبل الله، ولقد آمنوا بعد خوفهم، وقاموا بسياسة المسلمين، والذب عن حوزة الإسلام أحسن قيام»^(٢).

وقوله: «والباقون لا لا» أي: وسائر من تولّى الخلافة بعدهم لم يكونوا خلفاء راشدين، ولم تكن خلافتهم على منهاج النبوة، ويدل عليه قوله ﷺ: «الخلافة بعدي ثلاثون سنة، ثم تكون ملكاً»^(٣)، وقد كانت مدة خلافة الأربعة تسعاً وعشرين سنة وستة أشهر، ثم ولي الخلافة سيّدنا الحسن بن علي رضي الله عنه ستة أشهر، فتمّت به الثلاثون.

(١) أخرجه البخاري (٣٦٥٩) و(٧٢٢٠).

(٢) «لطائف الإشارات» للقشيري ٢: ٦٢٠ - ٦٢١ (النور: ٥٥).

(٣) أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٦٩٤٣).

والنفي في قوله: «والباقون لا لا» على الغالب، فلا يمنع أن تكون خلافة بعض الأمراء والملوك والسلاطين بعد ذلك خلافة راشدة، كعمر بن عبد العزيز رضي الله عنه، فقد أجمعوا على إلحاق خلافته بالخلافة الراشدة.

٣٧- فلا تذكُر صحابته^(١) بسوءٍ ودع ما قد جرى ودع السؤال

عدم الخوض فيما قد جرى بين الصحابة

قوله: «فلا تذكُر صحابته» أي: صحابة النبي ﷺ، والصحابي: من لقي النبي ﷺ مؤمناً به ومات على الإسلام، لا تذكرهم «بسوء»، بل اذكرهم بخير، وكُن من الذين أثنى الله عليهم بقوله: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠]. ومن ذكرهم بالخير اعتقادُ أفضليتهم على من بعدهم، كما قال ﷺ: «خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم» الحديث^(٢)، وكذا القولُ بعداتهم واجتنابُ سبِّ أيٍّ واحدٍ منهم أو لَمَزِهِ أو الطعن فيه، كما قال ﷺ: «لا تَسُبُّوا أَصْحَابِي، فوالذي نفسي بيده، لو أنفق أحدكم مثلَ أُحُدٍ ذهباً ما أدرك مدَّ أحدِهِم ولا نصيفه»^(٣).

وقوله: «ودع ما قد جرى» أي: واترك الخوض فيما قد جرى بينهم من القتال يوم الجمل وصِفِّين، والذي عليك أن تجتنبه من الخوض في ذلك: الخوض فيهم بتكفير الفريقين كما فعلت الخوارج، أو موالة أحدهما مع تكفير الآخر أو بغضه وسبه وتنقيصه كما فعلت الشيعة والنواصب.

(١) كذا في (ق)، وفي (ن): «صحابياً».

(٢) أخرجه البخاري (٣٦٥١)، ومسلم (٢٥٣٣).

(٣) أخرجه البخاري (٣٦٧٣)، ومسلم (٢٥٤٠) و(٢٥٤١).

أما القول بأن الحق كان مع سيدنا عليٍّ، وأنَّ مَنْ قَاتَلَهُ كَانَ مُؤْمِنًا إِلَّا أَنَّهُ بَغَى عَلَيْهِ، فهو الصَّوابُ الذي تدلُّ عليه الأدلة، كقوله ﷺ: «عَمَّارٌ تَقْتُلُهُ الْفِتْنَةُ الْبَاغِيَةُ»^(١)، وقد قَتَلَ رضي الله عنه يومَ صِفِّينَ وكان يُقَاتِلُ يَوْمَهَا مع سيدنا عليٍّ. وليس هذا موضعَ بَسْطِ القول في ذلك.

٣٨- وَخَالَفَ كُلُّ مُبْتَدِعٍ تَصَدَّى لِتَشْبِيهِهِ وَتَعْطِيلٍ وَقَالَ^(٢)

التحذير من متابعة أهل البدع في اعتقادهم

لَمَّا انتهى الناظمُ من بيان ما سُئِلَ عنه من الاعتقاد، ختم منظومته بنصيحة خاطبَ بها الذي سأله أولاً، ثُمَّ كُلٌّ مَنْ يَقِفُ عَلَى منظومته بعد ذلك: أَنْ يَلْزَمَ مُعْتَقِدَ أَهْلِ السُّنَّةِ والجماعة، وَأَنْ يُخَالَفَ مُعْتَقِدَ غَيْرِهِمْ مِنَ الْمُشَبَّهَةِ وَالْمُعْطَلَةِ وَالرَّافِضَةِ وَالْمُعْتَزَلَةِ، فقال: «وَخَالَفَ كُلُّ مُبْتَدِعٍ تَصَدَّى لِتَشْبِيهِهِ، وَتَعْطِيلٍ، وَقَالَ» - وفي بعض النسخ: «وما لا» - وكلاهما بألف الإطلاق لا بضمير المثنى، أي: تصدَّى لتشبيهه وتعطيل، وقال به، أو: مال إليه.

وفي التحذير من التشبيه والتعطيل يقول الناظم الإمام القشيريُّ في تفسير قوله تعالى: ﴿وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ﴾ [الأعراف: ١٨٠]: «الإلحاد: هو المِيلُ عن القَصْدِ، وذلك على وجهين بالزيادة والنقصان، فأهل التمثيل زادوا فألحدوا، وأهل التعطيل نَقَصُوا فألحدوا»^(٣).

(١) أخرجه البخاري (٤٤٧) و(٢٨١٢)، ومسلم (٢٩١٥) و(٢٩١٦).

(٢) كذا في (ق)، وفي (ن): «وما لا».

(٣) «لطائف الإشارات» للقشيري ١: ٥٩١ (الأعراف: ١٨٠).

ويقول في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَنَهُ وَعَنَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الزمر: ٦٧]: «ما عرفوه حَقَّ معرفته، وما وصفوه حَقَّ وصفه، وما عَظَّمُوهُ حَقَّ تعظيمه، فَمَنِ اتَّصَفَ بتمثيل، أو جَنَحَ إلى تعطيل، حَادَّ عن السُّنَّةِ المثلَى، وانحَرَفَ عن الطريقة الحسنَى، وَصَفُوا الحقَّ بالأعضاء، وَتَوَهَّهُوا في نَعْتِ الأجزاء، فما قَدَرُوهُ حَقَّ قَدْرِهِ، فالخلقُ في قَبْضَةِ قُدْرَتِهِ، والسماءاتُ مطوياتٌ بيمينه، ويمينه قُدْرَتُهُ»^(١).

ويقول في تفسير قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]: «قد وَقَعَ قومٌ في تشبيه ذاته بذات المخلوقين، فَوَصَفُوهُ بالحدِّ والنهاية والكَوْنُ في المكان، وأقْبَحُ قولاً منهم مَنْ وَصَفُوهُ بالجوارح والآلات، فظنُّوا أَنَّ بَصَرَهُ في حَدَقَةٍ، وَسَمْعَهُ في عُضْوٍ، وقُدْرَتَهُ في يدٍ، إلى غير ذلك. وقومٌ قاسُوا حُكْمَهُ على حُكْمِ عبادِهِ، فقالوا: ما يكونُ من الخلق قبيحاً فَمِنْهُ قبيحٌ، وما يكونُ من الخلق حسناً فَمِنْهُ حسنٌ. وهؤلاء كلُّهم أصحاب التشبيه، والحقُّ مُسْتَحَقٌّ للتنزيه دون التشبيه، مُسْتَحَقٌّ للتوحيد دون التحديد، مُسْتَحَقٌّ للتحصيل دون التعطيل والتمثيل»^(٢).

وينقل في «رسالته» عن أبي بكر الزهرا باذي: أنه سُئِلَ عن المعرفة، فقال: «المعرفة: اسمٌ، ومعناه: وجودٌ تعظيم في القلب يمنعك عن التعطيل والتشبيه»^(٣).

٣٩- وَجَانِبُ كُلِّ مُنْتَحِلٍ ضَلَالًا وَمَنْ يَخْتَارُ رَفْضًا وَاعْتِزَالًا^(٤)

(١) «لطائف الإشارات» للقسيري ٣: ٢٩١ (الزمر: ٦٧).

(٢) «لطائف الإشارات» للقسيري ٣: ٣٤٥ (الشورى: ١١).

(٣) «الرسالة القشيرية» ص ٤.

(٤) قَدَّمَ هذا البيت على الذي قبله في (ن).

ثم قال الناظم: «وَجَانِبُ كُلِّ مُتَّحِلٍ ضَلَالًا» أي: وابتعد عن كل من اعتقد اعتقاداً فاسداً. و«الضَّلالُ»: أصله في اللغة: الغيُّ، ومنه قيل للحيوان الضائع: ضالَّةٌ، ثم أُطلق على الزَّلَلِ والخطأ ومُجَانِبَةُ الصَّوابِ، فقليل: ضلَّ الرجلُ الطريقَ وضلَّ عنه ضلّالاً: زلَّ عنه فلم يَهْتَدِ إليه، ثم أُطلق على ضِدِّ الهدى والرَّشاد^(١).

وقوله: «وَمَنْ يَخْتَارُ رَفْضاً وَاعْتِزَالاً»: «مَنْ» اسمٌ موصولٌ بمعنى «الذي» معطوف على «كُلِّ»، أي: وَجَانِبُ أَيْضاً الَّذِي يَخْتَارُ مَذْهَبَ أَهْلِ الرَّفْضِ أَوْ الْاعْتِزَالِ.

والرافضة: هم غلاة الشيعة، و«التَّشْيِيعُ»: محبةٌ عليّ وتقديمه على الصَّحابة، فَمَنْ قَدَّمَهُ على أبي بكر وعُمَرَ فهو غالٍ في تشييعه، وَيُطْلَقُ عليه رافضيٌّ، وإلا فشيعيٌّ، فإن انْصَافَ إلى ذلك السَّبُّ أو التصريحُ بالبُغْضِ فغالٍ في الرَّفْضِ، وإن اعتقد الرَّجْعَةَ إلى الدُّنيا فأشْدُّ في الغُلُوِّ^(٢).

ثم أُطلق التشييعُ - بوصفه مذهباً - على مَنْ والى سَيِّدَنَا عَلِيّاً وقال بإمامته وخلافته نصّاً ووصيّةً، إما جليّاً وإما خفيّاً، واعتقد أن الإمامة لا تخرجُ عن أولاده، وإن خرجت فبُظلم يكون من غيره أو بتقيّة من عنده، وقال بعصمته وعصمة الأئمة من بعده^(٣).

والمُعْتَرِلةُ: فرقةٌ معروفةٌ، نشأت عندما بايع الحسنُ بنُ عليٍّ رضي الله عنهما معاويةَ ابنَ أبي سفيان وسلّم الأمرَ إليه، حيثُ اعتزَلَ جماعةُ الفريقين ولزموا منازلهم ومساجدهم، وكانوا من أصحاب عليٍّ، ثم اشتهرَ مذهبُهم عندما اعتزَلَ وأصلُ بنُ

(١) انظر «المصباح المنير» ص ٢٩٦ (ضلل)، و«القاموس المحيط» ص ١٣٢٤ (ضلل).

(٢) «هدي الساري مقدمة فتح الباري» للحافظ ابن حجر العسقلاني ص ٤٥٩.

(٣) انظر مقدمة العلامة الشيخ محمد زاهد الكوثري لـ «تبيين كذب المفتري» لابن عساكر، (أو «مقدمات الإمام الكوثري» ص ٤٠-٤٢).

عطاء مجلس الحسن البصري رحمه الله تعالى بسبب اختلافهما في مسألة مُرتكب الكبيرة.

وافترقت المعتزلة بعد ذلك فرقاَ كثيرةً، لكن يجمعها القول بالأصول الخمسة، وهي: العدل، والتوحيد، والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر.

٤٠- وَقُلْ أَنَا مُؤْمِنٌ وَبِفَضْلِ رَبِّي أَرَىٰ مِنْهُ التَّجَاوُزَ وَالنَّوَالَا

مسألة الإيمان

قوله: «وَقُلْ أَنَا مُؤْمِنٌ» أي: بهذا الاعتقاد الذي ذكره، بعد مُحَالَفَتِكَ وَمُجَانَبَتِكَ اعتقادَ الْفِرَقِ الْأُخْرَى التي حَذَرَكَ منها.

هذا ولم يتكلم الناظم في مبحث الإيمان، فأرى أن أذكر شيئاً منه هنا بمناسبة قوله: «وَقُلْ أَنَا مُؤْمِنٌ»، فأقول:

الإيمان في اللغة: التصديق، قال تعالى حكايةً عن إخوة يوسف عليه السَّلام قولهم لأبيهم يعقوب عليه السَّلام: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا﴾ [يوسف: ١٧] أي: بمُصَدِّق.

وفي الاصطلاح: هو تصديق مُحَمَّدٍ ﷺ فيما جاء به من عند الله.

واختلَفَ في الإقرار باللسان:

فقيل: هو ركنٌ في الإيمان، فلا يكون العبدُ مؤمناً إلا إذا صدَّق بقلبه وأقرَّ بلسانه، إلا أن التصديق ركنٌ لا يحتملُ السُّقُوط، والإقرار ركنٌ قد يحتمله كما في حالة الإكراه. قال التفازاني: «وهذا اختيارُ الإمام شمسِ الأئمة - يعني: السَّرْحَسِيِّ - وفخرِ الإسلام

- يعني: البرّ دويّ - رحمهما الله تعالى^(١).

وقيل: هو شرطٌ لإجراء أحكام الإسلام في الدنيا على المُقرّر. ونَسَبَ التفتازانيُّ هذا القولَ إلى جمهور المُحقّقين^(٢)، وقال الإمامُ أكملُ الدين البابرّيُّ رحمه الله تعالى في «شرح وصيّة الإمام أبي حنيفة»: «هذا هو المرويُّ عن أبي حنيفة رحمه الله، وإليه ذهب الشيخ أبو منصور الماتريديُّ، وأبو الحسن الأشعريُّ، والقاضي أبو بكر الباقلانيُّ، وأبو إسحاق الإسفرايينيُّ، وإن كان ظاهرُ كلامه - يعني: الإمامَ أبا حنيفة - في هذا الكتاب - يعني: «الوصيّة» - يدلُّ على أنَّ الإيمانَ مجموعُ الجزأين: الإقرار والتصديق»^(٣).

واتفق الفريقان على إيمان مَنْ صدّق بقلبه وقصد الإقرارَ باللسان ومنعه مانعٌ من خَرَسٍ ونحوه^(٤).

والعَمَلُ شرطٌ كمال في الإيمان، وليس داخلياً في حقيقته، ومَنْ قال من أهل السُنّة بأنَّ الإيمانَ: تصديقٌ بالجَنان، وإقرارٌ باللسان، وعَمَلٌ بالأركان، فمُراده أن العَمَلَ ركنٌ من الإيمان الكامل، لا أنه ركنٌ من أصل الإيمان، كما نصَّ عليه العلامةُ التفتازانيُّ والحافظُ ابنُ حجر والعلامةُ عليُّ القاري وغيرُهم^(٥).

(١) «شرح العقائد النسفية» للتفتازاني ص ١٢٦.

(٢) «شرح العقائد النسفية» ص ١٢٦.

(٣) «شرح وصيّة الإمام أبي حنيفة» للإمام أكمل الدين البابرّي ص ٦١-٦٢ بتحقيق الدكتور محمد العايدي وحمة البكري.

(٤) «شرح العقائد النسفية» للتفتازاني ص ١٢٧-١٢٨.

(٥) انظر: «شرح العقائد النسفية» للتفتازاني ص ١٢٨، و«فتح الباري» للحافظ ابن حجر ١: ٤٦، و«شرح الأمالي» لعلي القاري ص ٣٢.

وعليه، فالإيمان الذي هو التصديق لا يزيد ولا ينقص، وإنما يقوى ويضعف، لأنه لا يُتصورُ نقصانه إلا بزيادة الكفر، ولا تُتصورُ زيادته إلا بنقصان الكفر، وكيف يجوز أن يكون الشخص الواحد في حالة واحدة مؤمناً وكافراً^(١)، والإيمان الكامل يزيد وينقص تبعاً لزيادة الطاعات ونقصانها، قال الإمام الطحاوي رضي الله عنه في «عقيدته»: «الإيمان واحدٌ، وأهلُه في أصله سواءٌ، والتفاضل بينهم بالتقوى ومُخالفة الهوى»^(٢).

هذه أهمُّ مسائل مبحث الإيمان، وتُنظر سائرُها في المطولات.

قوله: «وبفضل ربي» يحتمل أن يكون متعلقاً بما بعده، وهو قوله: «أرى منه التجاوز والنوالا»، أي: أرى من ربي التجاوز عن ذنوبي ونوالي لثوابه بفضله سبحانه وتعالى، وهذا هو الظاهر فيه.

ويحتمل أن يكون متعلقاً بمحذوف يدلُّ عليه ما قبله، تقديره: «وقل أنا مؤمنٌ، وإيماني بفضل ربي»، فإن كان كذلك فقد أراد الناظم بهذا أن يُشير إلى الإيمان وإن كان فعل العبد واختياره، إلا أنه بتوفيق الله سبحانه وتعالى وهدايته عبده إليه، ويدلُّ عليه قوله تعالى في الحديث القدسي: «يا عبادي كلُّكم ضالٌّ إلا مَنْ هديته، فاستهدوني أهدكم»^(٣)، فيجبُ على العبد أن يُقرَّ لربه بهذا الفضل ويشكره عليه، فيكون ممن أخبر الله تعالى عنهم بقوله: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ * وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلِيٍّ فِجْرٍ مِنْ نَارِهِمْ

(١) قاله الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه في «وصيته». انظر «شرح» الإمام البارقي عليها ص ٧٣.

(٢) انظر «شرح العقيدة الطحاوية» للعلامة الغنيمي ص ٩٩، وفي شرحه هذه المسألة فوائد، فلتنظر.

(٣) أخرجه مطولاً مسلم في «صحيحه» (٢٥٧٧)، وبه افتتح شيخنا العلامة المحقق المحدث الشيخ

محمد عوامه - أمدّه الله تعالى بالعافية - كتابه «من صحاح الأحاديث القدسية»، وأفاض في شرحه،

فليراجع فيه فوائد.

الْأَنْهَرُ وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنَّ هَدَانَا اللَّهُ لَقَدْ جَاءَتْ رَسُولُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ وَتُودُوا أَنْ تُلَكُّمُ الْجَنَّةَ أَوْ رِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿[الأعراف: ٤٢-٤٣].

* * *

وهذا آخر ما تيسَّرَ ذِكرُهُ في شرح منظومة سيدي الإمام أبي القاسم عبد الكريم ابن هوازن القُشَيْرِيِّ رحمه الله تعالى ورضي عنه، وكان الفراغُ من تبييضه - بفضل الله سبحانه وعونه وتيسيره - على يد جامعته الفقير إلى رحمة ربِّه القويِّ، حمزة بن محمد وسيم ابن رشيد البكريّ، ليلة الأربعاء السادس عشر من شهر شعبان سنة ١٤٢٨ هـ بعمَّان الأردن، حَرَسَهَا اللهُ وسائر بلاد المسلمين.

ثم نظرتُ فيه مرَّةً أخرى، وزدتُ فيه زيادات، وكان الفراغُ منها صبيحة يوم الخميس العاشر من شهر صفر الخير من سنة ١٤٣٠ هـ في مسجد حمزة بن عبد المطلب في عمَّان، والحمدُ لله في البَدْءِ والخِتَامِ.

* * *

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة.....	٥
ترجمة القشيري.....	٩
اسمه ونسبه.....	٩
حياته.....	٩
مجالسه.....	١٠
مؤلفاته.....	١٣
أسرته.....	١٦
شعره.....	٢١
محتنه.....	٢٢
ثناء العلماء عليه.....	٢٨
وفاته.....	٢٩
كلمة عن هذه القصيدة.....	٣١
تعريف عام.....	٣١
تحقيق اسمها.....	٣١
توثيق نسبتها إلى القشيري.....	٣٢
زمان نظمها.....	٣٤
الأصل المعتمد لهذه المنظومة.....	٣٥

النص المحقق
للقصيدة القشيرية

٤١ القصيدة القشيرية للإمام أبي القاسم القشيري
٤٥ شرح القصيدة القشيرية
٥٢ وجود الله عز وجل
٥٤ ما يجب لله عز وجل من الصفات
٦٥ ما يستحيل على الله عز وجل
٧٢ ما يجوز في حق الله عز وجل
٧٢ مسألة الرؤية
٧٤ مسألة خلق القرآن
٧٩ إرادته سبحانه الخير والشر
٨٣ مسألة خلق أفعال العباد
٨٩ مسألة مرتكب الكبيرة
٩٢ مسائل النبوات
١٠٤ مسألة المفاضلة بين الصحابة
١١٠ عدم الخوض فيما قد جرى بين الصحابة
١١١ التحذير من متابعة أهل البدع في اعتقادهم
١١٤ مسألة الإيمان
١١٨ فهرس المحتويات

يُعد الإمام أبو القاسم القشيري أحد أعلام الأمة الذين كتب الله لهم القبول،
فانتشر في الآفاق ذكره، وشاعت بين الناس كتبه، وأطبقت الأمة على وصفه
بالإمامة والمعرفة.

ولعل كتابه «الرسالة» قد نال من الشهرة الحظ الأوفر، والنصيب الأوفى،
فوقفت معرفة كثير من الناس بهذا الإمام وإفادتهم من جليل علمه عند هذه
«الرسالة»، ولم تتعدّها إلى غيرها من مصنفاته الماتعة، ورسائله النافعة.

وقد أسهم جماعة من الباحثين المعاصرين في تحقيق كتب الإمام القشيري
ونشرها، ويكشف هذا الكتاب اليوم النقاب عن جانب آخر من تراث هذا
الإمام، وهو «القصيدة» التي نظمها في جواب أسئلة وردت عليه في بعض
مسائل العقيدة الإسلامية.

ويأتي هذا الشرح - وهو أول شروح هذه «القصيدة» فيما نعلم - بعد ألف عام
تقريباً من نظمها، ليفسّر غريب ألفاظها، ويبين معانيها، معرّجاً على بعض
مباحث الحديث والتفسير، وشيء من مسائل الإعراب والبلاغة، في أسلوب
سهل وحلّة قشّية، لينبي لبنة أخرى في صرح عقيدة أهل السنة والجماعة.



هاتف: 00962 6 5163564

جوال: 00962 777925467

ص.ب: 19163 عمان 11196 الأردن

www.daralfath.com • info@daralfath.com

